جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي

التحديات المستقبلية

"دراسة تاريخية مقارنة"

أ.م.د سرحان غلام حسين

سنابل للكتاب
٥ شارع صبرى أبو علم
باب اللوق - القاهرة
الإدارة :
(+202) 23 92 65 93
المكتبة :
(+202) 23 93 56 56
e-mail
sanabooks@maktoob.com
web:
www.sanabil.net

جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقى

تأليف :
سرحان غلام حسين

رقم الإيداع: 2009/21866

تصميم الغلاف
محمـد سيـد حسن

الطبعة الأولى :2009

حقوق الطبع محفوظة

الإهداء

إلى ... كل من اتخذ العلم سبيلا يضيء به نفوس البشرية

إلى ... أهلنا وإخواننا العرب وأصدقائنا الأفارقة أينما كنتم

إلى ... من له الفضل في إتمام دراستي ... والديَّ

إليكما .. حيثما كنتم ... قريبين مني كنبض القلب والوريد ... أطبع قبلة على سماء جبينكما وحنان كفيكما .. إليكما يا والديَّ الحبيبين وأنتما في رحاب اللّه ومنبع جناته

إلى ... بلدي وهويتي وعنواني العراق

إلى ... أسرتي زوجتي وأبنائي قناديل الفرح والمحبة .

المقدمة

مما لا شك فيه أن الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معطيات، أساسية تسعى الدول والتجمعات الإقليمية والدولية إلى تحقيقها والمحافظة عليها لما ينطوي عليها، من فوائد ومصالح كثيرة. سوى أن هذه المعطيات تمثل الشروط المسبقة لكل عملية نمو وتوجيه الطاقات نحو الأهداف المحددة لأية مجتمعات، وفي نطاق الدول، وهي بمثابة عناصر واقعية وحيوية لتشجيع التعامل مع الدول والتكتلات الأخرى. مقابل ذلك هناك وسائل وأدوات تعمل على تحقيقها، ولكن في الوقت نفسه هناك عوائق أمام استمرار وجودها أو تحقيقها، لذا فإن هذه المعطيات تحظى بمكانة كبيرة لدى المنظمات الإقليمية والعالمية.

لقد دأبت هذه المنظمات على ضوابط لمعالجة هذه المعطيات، خاصة فيما يتعلق بكيفية تجاوز عوائق تحقيقها أو المحافظة عليها، وهذا ما يتم عرضه في موضوع الدراسة "جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي التحديات المستقبلية"، دراسة تاريخية مقارنة" إنما هي محاولة لتفسير الظروف الحقيقية التي تكون من خلالها، ذلك التنظيم الاختياري لهاتين المنظمتين الإقليميتين في أكبر قارتين في العالم، آسيا وأفريقيا، من واقع ورؤى وفعاليات متنوعة في

القارتين، وما كان للدول من أنظمة سياسية، بالإضافة إلى القوى وشعوب القارتين من تأثير في ما كان يجري في القارتين الآسيوية والإفريقية من أحداث. وعليه تقوم المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية التي تجمع عددًا من الدول التي ترتبط بروابط خاصة بدور كبير في ميدان التنظيم الدولي وفي واقع الحياة العالمي المعاصر، كل في نطاقه المحدد مكانًا وزمانًا. وقد أكد ذلك ميثاق الأمم المتحدة وأعطاها شرعيتها الدولية والقانونية، واعتبرها ضرورة من أجل التعبير عن التضامن الوثيق بين الدول، ودعا إلى وضع قواعد قانونية تحكم علاقاتها وتنظم مصالحها المتبادلة بما يضيف إلى التنظيم العام من مكانة ويحكم علاقاتها بالدول الأخرى، التي لا ترتبط بمثل هذه الروابط الخاصة، من وحدة الجنس، الثقافة، الجور أو المذاهب السياسية والاقتصادية.

ويشير بوضوح ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن إلى المنظمات الدولية والإقليمية، باعتبارها ترعى السلم والأمن الدوليين في مناطقها الإقليمية. ومن ثم فإن لها دورا مساعدا ومتمما للدور العالمي للأمم المتحدة، إذ لا تزال الأمم المتحدة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون مع تلك المنظمات الإقليمية وتعول على مؤتمرات هذه المنظمات، كما هو الحال في جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي – منظمة الوحدة الإفريقية سابقًا – والتي من

شأنها ومنذ تأسيس المنظمتين إلى إقامة أطر علمية متنوعة للتعاون في جميع الميادين، والعمل جهد الإمكان على منع نشوب الصراعات، وبناء السلام بوجه خاص، مع مواصلة العمل على إيجاد العديد من الأنشطة والبرامج التعاونية مع بعضها بعضا، وكذلك مع الأمم المتحدة.

ولا شك في أن هناك تحولات جدلية في بعض جوانب الهيكل التنظيمي والإداري والميثاق وقنوات التعامل والتعاون بشكل أقل في إطار جامعة الدول العربية يقابله تغيير واسع في منظمة الوحدة الإفريقية – الاتحاد الإفريقي حاليًا بحيث جعل أنظار العالم تتجه إلى القارة الإفريقية، وتتأمل شعوبها دورًا مهمًا في مجال بناء التعاون الإقليمي من ناحية، ومعالجة المشكلات المتفاقمة في القارة الإفريقية من ناحية أخرى، قياسا بما هو عليه بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقًا. لذا فإن فكرة تكوين جامعة الدول العربية، ربما اختلفت عما هو عليه في الاتحاد الإفريقي، من حيث الزمان والمكان وظروفها الذاتية والموضوعية، مع ذلك جاء التكوين من الخارج كمحاولة لوحدة العرب بما له وما عليه. وحتى يمكن تقييم مدى النجاح والفشل في المساعي والتحركات والنتائج، خاصة في موضوع الوحدة العربية، حيث تمثل جامعة الدولة العربية إحدى صورها في حياتنا كعرب سواء في الماضي أو الحاضر. ومن جانب آخر، علينا أن لا ننسى أن هذا التجمع الجغرافي المتماثل والمتكامل، قد تبلور

وتركز (الشعور الجمعي في الانتماء) إلى العروبة في ظل الدعوة الإسلامية. غير أنه وبعد ثلاثة قرون من الوحدة، فقد قدرّ لهذه الوحدة أن تتفتت مع شيوع النزعات اللامركزية، ومن ثم، بعثرة وحدتها السياسية عند بداية الهجمات الاستعمارية عليها. ويتضح من المصادر التاريخية أن فكرة الدعوة إلى وحدة عربية، إنما هي تجددت بالضرورة مع فكرة جمع شمل الحكومات العربية على رأي موحد، وفي تنظيم واضح المعالم ولاسيما أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان لذلك أسبابه الموضوعية، والتي سرّعت الدفع بهذا الاتجاه.

لقد أكدت تلك الحرب أهمية المنطقة العربية من الناحية الإستراتيجية في جانبها الاقتصادي(الموارد) والعسكري (الموقع)، وكان الاستعمار البريطاني يدرك تلك الأهمية، وألمّ بها واستوعبها جيدًا الاستعمار الجديد متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية. حينئذ أدرك العرب بأنفسهم هذه القيمة، بعد النضوج السياسي للقوى الوطنية العربية، وهذا ما دفع أغلب دول الغرب ومنها بشكل خاص بريطانيا إلى محاولة كسب ود وصداقة العرب، وفي أثر ذلك كله أعلنت عن موافقتها، بل والترحيب بأي عمل نحو اتحاد عربي، وكما ورد في بيان لوزير الخارجية البريطاني أنتوني أيدن في ٢٩ مايو عام ١٩٤١.

إن تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ كان صدى لهذه التفاعلات، ولأنها ارتبطت عضويًا بأهداف النظام العربي وأزماته وتفاعلاته الداخلية والخارجية وكانت طرفا في النظام العربي منذ تأسيسه، فقد أصبح ذلك وبمرور الزمن سقفًا يستظلون به في تنظيم بعض علاقاتهم الدولية، وأكثر من ذلك هي، من وجهة نظر بعضهم، منظمة قومية، وإن كانت شكلية كما أرادها الغرب، وارتبطت عضويًا بأهداف النظام العربي وأزماته، فضلاً عن أنها تعرضت وتتعرض لما يتعرض له النظام العربي ومجلسه من تدخلات دول أطراف المحيط الإقليمي أو الدولي، بوصفها تمثل حصيلة التوجهات الفكرية والسياسية العربية سابقًا ولاحقًا. على أن قيام هذا الكيان الإقليمي، وإن كان هدفه الأساسي كما جاء في ميثاقه هو التعاون العربي، إلا أن حقيقة الأمر والتاريخ يشيران إلى عكس ذلك، ومع مضي ٦٣ عامًا على وجودها، فإنها لا تعدو أن يكون وجودها في هذا الزمن أمرًا مألوفًا على المستويين العربي والدولي، على أن ذلك لا ينفي كما يرى مؤسسو الجامعة (أن مجرد قيام جامعة الدول العربية مهما قيل في خلفيات نشوئها ونشاطاتها وإنجازاتها سلبيًا وإيجابيًا يعتبر أكبر حدث في التاريخ العربي المعاصر لأنه حدث يرتبط بالأقطار العربية كلها) والعكس يصح في ذلك، لأن بناء الجامعة العربية لم يكن بالبناء الصحيح – كما

يراه البعض الآخر من مؤسسي الجامعة – لأنه جاء من الفعل الخارجي، لذلك كانت نتيجة هذه النشأة أنها وإلى الآن لم تحقق أبرز هدف للجامعة في مضمونها التأسيسي من حيث التطابق مع التسمية ألا هو هدف جمع شمل العرب في إطار وحدوي.

أما بشأن الاتحاد الإفريقي باعتباره إحدى المنظمات الإقليمية، والذي يشترك فيه العرب ضمن القارة الإفريقية بحكم الموقع الجغرافي، هو أيضًا يسعى لتحقيق مجموعة أهداف من نطاق عمله القاري (القارة الإفريقية). وتعود جذور فكرة الوحدة الإفريقية التي استندت إليها الشعوب الإفريقية من أجل تحقيق آمالها لإزالة آثار التخلف الذي خلفته القوى الاستعمارية التي خيمت على صدر القارة لقرون طويلة امتدت إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى وليم ديبو وجورج بادمور وايمي سيزار من جزر الهند الغربية وأروقة إفريقية حيث يعد الأب الروحي لفكرة الوحدة الإفريقية إلى جانب هنري ويليامز. وقد تركزت محاولات أبناء القارة من خلال رفع شعارات توضح بأن تحرير إفريقيا لا يمكن أن يتم إلا على يد أبنائها، كما توضح في شعاراتهم (إفريقيا للإفريقيين). ومنذ عام ١٩٠٠ حيث عقد المؤتمر الأول في لندن والذي يؤرخ بشكل حقيقي لفكرة الإطار التنظيمي لاتحاد القارة الإفريقية أو الجامعة الإفريقية أو الولايات المتحدة الإفريقية من

خلال منتديات كثيرة. والتي دأبت فيما بعد جمعية الوحدة الإفريقية على تفعيلها من خلال المؤتمرات التي عقدتها في الأعوام ١٩١٩، ١٩٢١، ١٩٢٣، ١٩٢٧، ١٩٤٥، ١٩٤٧، ١٩٥٨، ١٩٦٠، ١٩٦١. ومجمل القول إنه ونتيجة لهذه التحركات الداعية إلى تلاقي وتلاءم التوجهات الإفريقية، ظهرت إلى حيز الوجود (منظمة الوحدة الإفريقية) إثر المؤتمر التأسيسي للمنظمة، الذي انعقد في أديس ابابا للفترة من (١٥ -٢٣ مايو ١٩٦٣) وشاركت فيه الدول والقوى الإفريقية، وكان لجهود مصر العربية وبالتعاون مع عدد من القادة الأفارقة دورًا حاسمًا في نجاح المؤتمر.

وركزت منظمة الوحدة الإفريقية في المرحلة الأولى من نشأتها على مساعدة الشعوب الإفريقية الرازحة تحت سيطرة الاستعمار على نيل حريتها واستقلالها الوطني الناجز- كما كان ذلك شأن جامعة الدول العربية في مرحلة ما بعد التأسيس - وكان هذا الأمر هو الشغل الشاغل لغالبية مؤتمرات المنظمة، وطوال كل هذه العقود لم يتخل دعاة الوحدة الإفريقية عن مطالبهم، خاصة تأكيدهم أنه لا خلاص للقارة الإفريقية في خضم التطورات العالمية المتلاحقة، وظهور التكتلات الدولية إلا العمل على إقامة أكبر قدر ممكن من التنسيق والتعاون المشترك فيما بينها. وقد ساعد هذا التوجيه على تهميش دور القوى الكبرى وتدخلها في شؤون القارة. وإن تسبب،

ومن جانب آخر في تراجع معدل المساعدات الدولية، لأبناء القارة على مستوى المبادرات الفردية للدول أو عبر الوكالات والمنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة. كل ذلك وغيره قد ساهم في حث القادة ورؤساء الحكومات الإفريقية على التمسك بمسيرة وحدة القارة، ودفعهم إلى وضع أول لبنة جديدة تضاف إلى ما تم تأسيسه سابقًا بتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي عندما أعلن عنه في الدورة العادية (٣٦) لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في ١١ يوليو عام ٢٠٠٠ (قمة لومي). ونجح قادة الدول الإفريقية المنضوية في الاتحاد من صياغة ميثاق جديد له، قوامه تطوير الميثاق السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية بإضافة مبادئ وأهداف جديدة من جهة. ومراعاة معطيات العصر الذي تعيش في كنفه تلك الدول من جهة أخرى.

وتأسيسًا على ما تقدم وجدت من الأهمية تناول هذا الموضوع بدراسة تاريخية مقارنة. ومما يزيد من أهميتها أن النظامين العربي والإفريقي والمتمثلين بجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي يعانيان من صراعات ونزاعات داخلية وخارجية أكثر من غيرهما من المنظمات الإقليمية الأخرى.

وتقوم فرضية الدراسة على أساس التشابه والاختلاف من حيث النشأة وتطور مسارها التاريخي، وجهود المنظمتين في تطوير النظم

وحركة المجتمعات، وإسهامهما في تسوية النزاعات وفض المشاكل الناشئة بين دول الأعضاء في كلا المنظمتين، ومدى نجاحهما أو إخفاقهما، وأبرز التحديات التي تواجههما سواء على صعيد الصياغة النظرية للمبادئ والأهداف في ميثاق كل منظمة. أو على صعيد توجههما الجمعي لتصريف ما ورد في الميثاق إلى سياسات من الناحية الواقعية.

ولغرض إثبات فرضية البحث، وجدت من المناسب تناول موضوع الدراسة ثلاثة فصول مقدمة وخاتمة. تناول الفصل الأول الإطار التاريخي والهيكل التنظيمي لكلا المنظمتين فدرس النشأة ومراحل تطورها وأبرز متغيرات الإقليمية والدولية فيها، وما آلت إليه اليوم من أحداث ومستجدات في الساحتين العربية والإفريقية.

أما الفصل الثاني فقد كُرس لدراسة الواقع العملي للمنظمتين من حيث مواجهة أبرز التحديات الداخلية والإقليمية في جانبين أساسيين هما تسوية المشاكل والنزاعات الحدودية، ومسألة التنمية والتكامل الاقتصادي في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الكبيرة وتتسارع فيه وتيرة التطورات وتتداخل الأحداث.

في حين اهتم الفصل الثالث بمستقبل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي كمنظمتين إقليميتين مع بعض الاختلافات في الواقع الميداني وتشابه البعض الآخر، فتم بحث الواقع وكفاءة الأداء، وسبل

النهوض بعمل المنظمتين وأبرز التحديات التي تواجههما، ثم أوجه الاختلاف والتشابه بينهما.

وأخيرًا الخاتمة التي ضمنتها جملة من الاستنتاجات التي وجدتها متوافقة مع ما ورد في متن كل فصل من فصولها من جانب ومع منهج الدراسة في التحليل من جانب آخر.

الباحث

الفصل الأول

الإطار التاريخي والتنظيمي

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للنشأة والتأسيس

١- جامعة الدول العربية:

إن إرهاصات الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة منذ القرن التاسع عشر للنهضة العربية، إلا أن فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل الدول العربية لم تتبلور أو تنضج معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية بفعل جملة من المتغيرات العربية والدولية.

يمكن القول إن الحقبة العربية كانت هي حجر الأساس لهذا التطور التاريخي حيث بدأ بعد الحرب العالمية الثانية نمو حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار، الأمر الذي انعكس على استقلال عدد متزايد من الدول العربية والحاجة إلى إقامة نوع من التوازن بين القوى السياسية، وتعززت الحاجة إلى الوعي بمخاطر الحركة الصهيونية وزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدفع من بريطانيا تحقيقًا لوعد بلفور وحلم الدولة اليهودية[1] أما الموقف البريطاني في مضمون توجهاته لتأسيس فكرة جامعة عربية فقد كان محصلة(نتيجة) لما يأتي:

---

[1] الخلفية التاريخية للجامعة العربية، مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد السابع، ٢٠٠٣، ص١٨٨ ؛ كذلك أنظر جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٨، ص١٥.

أ- أسباب ومصالح استعمارية[1](٢١) لتأسيس الجامعة العربية.

ب- إن الموقف البريطاني جاء مكملاً أو مساعدًا، ولم يكن مساوراً منشاءاً[2].

وبناء على ذالك فإن بريطانيا لمست إصرار مصطفى النحاس[3] على مواصلة جهوده في سبيل نشأة الجامعة وكذلك تحمس زعماء سوريا ولبنان للموضوع ذاته، عندما أخذ رئيس الوزراء المصري النحاس بزمام المبادرة بعد عام من بيان أنتوني إيدن في ٢٩مايو ١٩٤١، حيث دعا كلاً من جميل مردم رئيس الوزراء السوري

---

[1] في ٢٩ مايو عام ١٩٤١ جاء في خطاب وزير خارجية بريطانيا " انتوني إيدن" الأول في بلدية لندن، والثاني في ٢٤ شباط عام ١٩٤٣م في مجلس العموم البريطاني جاء فيه " أن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من درجات الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن. وان العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا... وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقي موافقة عامة). وفي ١٩٤٣/٢/٢٤ عاد إيدن وصرح مرة أخرى فقال (بان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية) للمزيد ينظر:
I.P. Burdett anita, Editor ,British Documentary sources , the Arable ague, ١٩٤٣ ,vol.

[2] عامر كامل أحمد، الفكر الوحدوي عند المفكرين العرب ١٩١٦ -١٩٤٥ رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات العليا، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩، ص١٩٠.

[3] مصطفي النحاس ولد عام ١٨٧٩، عمل قاضياً، وانضم لحزب الوفد، وترأس الحزب بعد وفاة سعد زغلول ترأس الحكومة المصرية في الأعوام ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣٦، وقع الاتفاقية البريطانية المصرية عام ١٩٣٦، ألغاها عام ١٩٥١ توفي عام ١٩٥٨ للمزيد انظر الموسوعة السياسية، مطبعة المتوسط، بيروت، ١٩٧٢، ص٥٠٥.

وبشارة ألخوري رئيس الكتلة الوطنية للتباحث معهما في القاهرة حول فكرة (إقامة جامعة عربية لتوثيق العرى بين البلدان العربية المنظمة لها).

وعلى إثر ذلك بدأت المشاورات الثنائية بين مصر وممثلي كل من سوريا والعراق ولبنان، والمملكة العربية السعودية،والأردن، واليمن، وتبلور عن ذلك اتجاهان لفكرة الوحدة.

١- الاتجاه الأول: يدعو إلى ما يمكن وصفه بالوحدة الإقليمية الجهوية وقوامها سوريا الكبرى والهلال الخصيب.

٢- الاتجاه الثاني: يدعو إلى نوع أشمل يضم عموم الدول العربية المستقلة[١].

ويبدو أن مزاعم الحكومة البريطانية حول توجهات النحاس في موضوع الوحدة العربية – على الرغم من أني أشك في ذلك (*) كما حصل لاحقًا بحقيقة وجدية هذا التوجه لدى النحاس – قد أثار مخاوف السعودية، وتجلى ذلك في غياب ممثل الملك السعودي عن اجتماعات اللجنة التشاورية للمؤتمر العربي... مقابل ذلك كان الرأي العام العربي ممثلاً آنذاك بصحفه ومنظماته العلنية والسرية يضغط في اتجاه قيام وحدة عربية حقيقية، إضافة إلى بروز مصر

---

[١] أحمد طربين، الوحدة العربية، ١٩١٦ – ١٩٤٥، ج١، بحوث في نضال من أجل الحرية والوحدة منذ قيام الثورة العربية الكبرى حتى نشوء الجامعة العربية، مطبعة الهلال ١٩٦٣، ص٢٤٩.

مركز استقطاب لتزعم حركة الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار العربية، وقد عبرت عن هذا المنحى في السياسة المصرية صحيفة الأهرام المصرية حيث كتبت تقول "وهكذا تبوأت مصر بمركز الزعامة السياسية بعد الزعامة الأدبية بين دول العربية، وقد بايعتها بهذه الزعامة الدول العربية، كذلك إن مصر التي تعترف دول الشرق والغرب بتزعمها لهذه الحركة الاستقلالية القائمة لا يجوز لها أن تظل خارجة عن المجموعة التي تضمن لها حقوقها في الحرية والاستقلال"[1].

وفي مطلع عام ١٩٤٣ وبعد نهاية المشاورات الأولية للنحاس مع الوفود العربية، تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية من ممثلي الدول العربية السبع، تمهد لعقد مؤتمر عربي عام[2]. وتوافقًا مع ذلك وجه مصطفى النحاس الدعوة في ١٢ تموز ١٩٤٤ إلى الحكومات التي شاركت في المشاورات التمهيدية عبر مندوبيها في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام لصياغة مشروع خاص باتجاه الوحدة المنشودة للعرب[3].

وقد لبت الدعوة، خمسة من الدول السبع المشاركة في اللجنة التحضيرية في أول الأمر. وجرى افتتاح أعمال المؤتمر في مدينة الإسكندرية (بقصر انطونياس) يوم الاثنين ١٩٤٤/٩/٢٥ واستمر

---

[1] صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٢٢٥٨٦ في ٢٦ حزيران ١٩٤٤.

[2] جميل الشقيري، مندى متي، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، مطبعة البلاغ، بيروت ١٩٥٣،ص٢٢.

[3] عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج٦، بلا مطبعة، ط٥، بيروت، ١٩٨٧ ، ص٢٢٢ .

لغاية ١٩٤٤/١٠/٧ برئاسة مصطفى النحاس، وفي غضون يوم الافتتاح تم إرسال السيد عبد الحميد منير القائم بالأعمال المصرية في جدة حاملاً دعوة النحاس لمشاركة كل من (ملك السعودية وإمام اليمن)، وفي ١٩٤٤/٩/٢٧ استجابت الدولتان بإرسال مندوبيهما للمؤتمر[١]. وقد حققت اللجنة ثمانية اجتماعات، وتم تأليف ستة لجان فرعية لكل ناحية من نواحي التعاون العربي، وهي (اللجنة الاقتصادية والمالية والمواصلات، والثقافية، والجنسية والجوازات، والاجتماعية، والصحية)[٢]. ويذكر أن النحاس اقترح على المجتمعين في الجلسة الثالثة قبول (موسى العلمي) السياسي والمحامي الفلسطيني ليمثل عرب فلسطين ضمن اللجنة التحضيرية فوافق الجميع[٣]. وفي ١٩٤٤/١٠/٧ تم توقيع بروتوكول الإسكندرية، في حين وقعت السعودية في ١٩٤٥/١/٣ واليمن ١٩٤٥/٢/٢٥، وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى أول وثيقة عربية بعد أن استقرت اللجنة فيها على تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحدة بـ (جامعة الدول العربية)[٤].

---

[١] أوفد الملك عبد العزيز الشيخ يوسف ياسين، والإمام يحي بن حميد أوفد وزير الأوقاف حسين الكيسي، ليوقعوا على البروتوكول.

[٢] هارون هاشم، قراءة في محاضر تأسيس جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ٢٥،١٩٨٣، ص٦٠

[٣] أحمد الشقيري، مذكرات أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة الدولية والعربية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٨،ص٢٠٢.

[٤] د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، مشاورات الوحدة العربية، ملف رقم ٤٦٨٠ ، ٣١١، تاريخ ١٩٤٤/١١/٢١ وثيقة رقم ١٤٣، ص٢٢٩.

وقد ظهر من خلال اجتماعات اللجان الفرعية أن الوفد المصري كان لديه مشروعًا متكاملاً عن الجامعة العربية، وحيث اتجه في صياغة له نحو إنشاء منظمة إقليمية قائمة على التعاون والتنسيق العام لا على فكرة الالتزام الواضح، بخط سياسي قومي عربي – ويتجلى ذلك من أن فكرة النشأة والتأسيس إنها قد جرت بدوافع ورؤى بريطانية كما ثبت لاحقًا – وإن بروتوكول الإسكندرية يعكس الظروف التي أثرت في مضمون مواد وميثاق جامعة الدول العربية، بل وكان الخوف من أن يكون للجامعة سلطات أعلى من الدول الأعضاء، لذا تقرر أن تكون الجامعة، إطارا تنظيميًا عامًا للدول، وليست اتحادًا فدراليًا، بعده ذلك بدأت مرحلة اجتماعات اللجان الفرعية ومنها السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية[1].

هذا هو الإطار التاريخي العام الذي نشأت في ثناياه جامعة الدول العربية، ورغم التبدلات العصرية التي طرأت على هذا الإطار ومما يستلزم تطوير ميثاقها، وغيرها من المؤسسات لمواكبتها، إلا أن الجامعة بقيت مجرد إطار تنظيمي عام. فقد تكالبت قوى السيطرة والاستغلال الغربية على الوطن العربي وفرضت عليه استمرار ظاهرة التشرذم القومي (التجزئة). مما ترتب عليه خلل مقيم واختلال عميق للهياكل الاجتماعية والاقتصادية للوطن

---

[1] جميل الجبوري، مراحل تكوين جامعة الدول العربية، المرحلة الأولى، مجلة شؤون عربية، العدد ٣١، أيلول، ١٩٨٣، ص١٦٣.

العربي من ناحية واستمرار السياسات الغربية لتعميق حدّة هذه الأزمة و(تنمية) التخلف والتبعية والتجزئة من ناحية ثانية، يساعدها على ذلك بروز فئات وطبقات وقوى اجتماعية محلية تجد مصلحتها ومستقبلها في الارتباط مع القوى الغربية من ناحية ثالثة، وفي مواجهة ذلك هناك المقاومة الشعبية العريضة، وحركة فئات وقوى وطبقات تعمل من أجل تغيير الوضع القائم، وفي مقدمة أهدافها عودة الأمر الطبيعي إلى وحدة الأمة التي مزقها أعداؤها – وحتى من فعل ذلك من أبناء الأمة – ضد طبيعتها ومصلحتها من ناحية رابعة[1].

ولهذا ينبغي أن نكف عن القول إن إنشاء جامعة الدول العربية، جاء – حصرًا – نتيجة (مؤامرة بريطانية) وغيرها من التبريرات غير المجدية في الزمن العربي الراهن المتشرذم، ولكن دعنا نقول ونفترض كل ذلك حصل في الزمن الماضي فيُ زمن السبات العربي وماذا فعل الآن دعاة التغيير من الأمة في سبيل إصلاح الوضع العربي القائم؟ وهل قدموا البديل الأفضل ؟ بالمقابل ليس معنى ذلك أن نشأة الجامعة، كما يحددها ميثاقها، كانت تمثل انتصارًا قوميًا شاملاً في حينه – ربما كانوا قياسًا بما نحن عليه الآن في العقد الأول من الألفية الثالثة أفضل عند النشأة – ولكن يمكن القول أيضًا أن الجامعة بعد نشأتها في ظروف الجدل الاجتماعي والسياسي كانت جزءاً من الحراك السياسي والاجتماعي

---

[1] مجدي حماد، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، عالم المعرفة، عدد خاص، مطابع السياسة الكويت،٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ص٢٩.

للقومية العربية بعد ظهور الحركات الشعبية الوطنية أو القومية تجاه تحديات أجنبية خارجية متنوعة ومتغيرة. وخلاصة القول أن جذور النشأة والتأسيس بررت وجودهما الاستجابة للرأي العام العربي في الأقطار العربية المؤسسة والمنضمة إليها لاحقًا، وهذه حقيقة لا يمكن تجاوزه حيث كانت الجامعة عربية المنزع والاتجاه وواقعا فرض على أرض العرب، عبر الحكومات لا عبر الشعوب.

٢- الاتحاد الإفريقي النشأة والتأسيس:

بدأت فكرة الحركة الإفريقية الجامعة[١]. تتبلور في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فيما عرف باسم (الجامعة الإفريقية)[٢]. وأخذت حركة الوحدة الإفريقية تنمو من خلال المؤتمرات التي بدأتها جمعية الوحدة الإفريقية في يوليو ١٩٠٠ في لندن وأمريكا وجزر الهند الغربية، ولقد اعتبرها بعض المؤرخين بداية لظهور مفهوم وحركة التوجيه نحو الجامعة الإفريقية، حيث بدأت تنمي الاتجاهات والأفكار لدى النخب الإفريقية التي كانت لها تواجد في أوروبا وأمريكا ومن ثم جرت العديد من النشاطات وأقيمت المؤتمرات بنفس الاتجاه، لعل من أهمها وأبرزها ما حصل

---

[١] انظر الملحق رقم (١) الوثيقة الخاصة بأهم التواريخ المهمة في الحركة الإفريقية الجامعة ومراحل نشوئها.

[٢] فكرة الجامعة الإفريقية كانت قد ظهرت كشعار وعقيدة من قبل الاستقلال بمعنى تجمع الزنوج ضد الرجل الأبيض.. وانتشرت الفكرة بين الرقيق والزنوج الذين نقلوا لأوربا وأمريكا وطالبو برفض العنصرية ومقاومتها والمساواة والاعتراف بالجنس الزنجي وحقوقه وسط الأوربيين للمزيد انظر كريمة عبد الرحيم حسن، تطور مفهوم الجامعة الإفريقية، دار الحرية للنشر، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٦.

في باريس عام ١٩١٩ ولندن وبروكسل عام ١٩٢١ ولشبونة عام ١٩٢٣ ونيويورك عام ١٩٢٧، ومانجستر عام ١٩٤٥، والذي يعد البداية الحقيقية والفاعلة في توجهات دول القارة الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية – كما هو شأن الجامعة العربية – كمحاولة من شعوبها للتجمع وتوحيد الصف ضد التفرقة العنصرية، ومجابهة الاستعمار وتحقيق الذات الإفريقية[١]. حتى أن الرئيس الغاني كوامي نكروما قد دعا لوحدة اندماجية في إطار إفريقي فدرالي في التنظيم وحضي بمسانده من الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر[٢]. ومن الجدير بالذكر أن الاختلاف في المواقف السياسية بين دول القارة كان سببًا رئيسيًا في عدم التقارب والتوافق والالتقاء بين المجموعات الإقليمية ضمن القارة. وعلى العموم، توالت الأحداث والتطورات بهذا الاتجاه داخل وخارج القارة الإفريقية وأثمرت في انعقاد أول مؤتمرًا للدول الإفريقية الثمانية المستقلة في العاصمة الغانية أكرا عام ١٩٥٨، وهذه الدول هي (مصر، إثيوبيا، السودان، ليبيا، المغرب، تونس، غانا وليبريا) وصدر عنه بيان ختامي أكد على أهمية استقلال دول القارة[٣] ومراعاة بعضها لمصالح بعض.

---

[١] ل. جرن كوان، مشكلات القارة الأمريكية، بعد الاستقلال، ترجمة عبد العليم السيد منس، مراجعة زاهر رياض، القاهرة، ١٩٦٦، ص٧٥ ؛ محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الإفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

[٢] D.Boutros Boutros Ghali , Lo'rganisationde l'unite A fricain Armand colin.١٩٦٨.p١٢

[٣] حورية توفيق ، الاتجاهات الإيديولوجية للوحدة الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الرابع، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٠١.

وفي ١٩٦٠/١٢/٢٣ عقدت عدة اجتماعات في كوناكري عاصمة غينيا بين رؤساء بعض دول القارة وهي غينيا أحمد سيكوتوري، غانا كوامي نكروما، مالي موديبوكيتا، وأعلنوا عن قيام الاتحاد الثلاثي وتأليف لجنتين: الأولى، لدراسة الوسائل العملية لتحقيق أهداف الاتحاد. والثانية، لتنسيق الأوضاع الاقتصادية بين دول الاتحاد، كما اشترك في هذه الاجتماعات مندوبون عن الحركات التحررية للدول غير المستقلة. وقد ظهرت اتجاهات أخرى تبلورت في النهاية في ثلاث مجموعات هي[١]:

١- مجموعة الدار البيضاء، وتضم كل من : غينيا،غانا، مالي، مصر،المغرب، ليبيا والجزائر (كانت حكومة مؤقتة). وصدر عنها ميثاق الدار البيضاء في يناير ١٩٦١، وتم التوقيع على البروتوكول الخاص بالميثاق في القاهرة شهر مارس ١٩٦١.

٢- مجموعة برازافيل، وهي تضم إحدى عشرة دولة : الكنغو (برازافيل سابقًا)، إفريقيا الوسطى، السنغال، جابون، موريتانيا، بنين (داهومي)، النيجر، الكامرون، ساحل العاج، تشاد، والكونغو (ليوبوفيل). وهذه المجموعة كانت خاضعة للسيطرة الفرنسية واستقلت معظمها أواخر الخمسينيات، وقد عقد المؤتمر بمدينة أبيدجان عاصمة ساحل العاج في سبتمبر ١٩٦١ بعد ذلك انضمت ملاغاشي (مدغشقر) إلى المجموعة أثناء مؤتمر باوندي في

---

[١] كولين ليجوم، الجامعة الإفريقية دليل سياسي موجز، ترجمة أحمد محمود سليمان ومراجعة عبد الملك عوده، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦، ص٣٠٠.

الكامرون في العام نفسه، ثم وضعت الأسس الخاصة بمنطقة إفريقيا الملاغاشية للتعاون في ميثاق عرف باسم(ميثاق الدول الإفريقية الملاغاشية)[1].

٣- مجموعة منروفيا: اجتمعت في أيار في عام ١٩٦١ في منروفيا عاصمة ليبريا، واشتركت معها مجموعة برازافيل الاثني عشر بالإضافة إلى سبع دول أخرى هي التي أطلق عليها حينذاك (الدول المعتدلة) والتي تتمتع بدعم ومساعدة الدول الغربية وهذه الدول هي: الصومال، تونس، توغو، إثيوبيا، سيراليون، نيجريا وليبيا. ولم تشترك مجموعة الدار البيضاء عدا ليبيا[2].

أمام هذه المعطيات الجديدة في التباين والتعنت الإفريقيين، ظهرت دعوات لتأطير الأطراف المختلفة في عموم القارة في مجموعة واحدة، وكانت جمهورية مصر العربية من أولى الدول المؤيدة بل الساعية لهذا الاتجاه الإفريقي الجديد بالإضافة إلى (غينيا، وإثيوبيا) بل أكثر من ذلك عملت مصر على تفعيل هذا الاتجاه، بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى أصبحت القارة الإفريقية إحدى الدوائر الحيوية في نهج وسياسة مصر الخارجية، بالرغم من الضغوط البريطانية لمنع مصر من التنسيق والعمل المشترك مع القوى التحررية ضمن القارة[3].

---

[1] C.A. Johnson.African and international organization. political and regional grouping in africae " international organization vol. xvino. [2] spring ١٩٦٢ – p.١٨٢

[2] إبراهيم محمد شبلي، التنظيم الدولي، والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، دار الجامعة بيروت، ١٩٨٦، ص٥٥.

[3] عبد الرحمن إسماعيل،مصر ومنظمة الوحدة الإفريقية، الجمعية الإفريقية، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٤.

والذي نخلص إليه من كل ما تقدم أن هناك ميلا شعبياً إن جاز التعبير للشعوب الإفريقية نحو الوحدة الإفريقية وربما تجاوز حدود الفكرة إلى محاولة ترجمة عملية لها من خلال تهيئة وسائل أولية لتحقيقها على المستوى الشعبي، وإن كان المستوى الحكومي لم يصل بعد إلى مرحلة التنسيق الذي كان عليه المستوى الشعبي، ويمكن رد السبب في ذلك إلى استمرار ارتباط عدد من الحكومات بالقوى الاستعمارية، وخاصة فرنسا التي ما برحت تعمل جاهدة لمنع تحقيق حلم الوحدة الإفريقية. واختلاف ترتيب أولويات الدول الإفريقية المستقلة بين المحافظة على استقلالها وتدعيم الوحدة الوطنية وبين التعاون والتنسيق وصولاً إلى الوحدة القارية. توافقاً مع التوجهات الإفريقية للوحدة، فقد انعقد مؤتمر لاجوس[1]. (عاصمة نيجيريا) في كانون الثاني عام ١٩٦٢ من أجل التقريب بين مجموعة منروفيا ومجموعة الدار البيضاء، إلا أنه فشل في ذلك بسبب رفض سكرتارية المؤتمر توجيه الدعوة إلى الجزائر إرضاء لفرنسا – التي تحتل الجزائر– لما تتمتع به من نفوذ داخل مجموعة برازافيل، الأمر الذي دعا مجموعة الدار البيضاء إلى مقاطعة المؤتمر[2]. ومنذ انتهاء مؤتمر لاغوس أخذ العديد من القادة وزعماء

---

[1] الدول التي حضرت مؤتمر لاجوس هي : إثيوبيا، سيراليون، توجو، ليبريا، الكنغو (ليوبوفيل) النيجر، ساحل العاج، داهومي، موريتانيا، السنغال، تشاد، جابون، الكمرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكنغو (ابرازافيل) ونيجيريا (الدولة المضيفة).

[2] حسن تحسين، منظمة الدول الإفريقية:نشأتها وميثاقها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٤-٢٥.

الدول الإفريقية العمل بشكل مرن للتوفيق بين المجموعات أو التجمعات الإفريقية (الدار البيضاء، منروفيا، برازافيل) ووصلوا إلى قناعة بعدم جدوى التنافس السياسي فيما بينها. بعد استقلال الجزائر في ٣ تموز عام ١٩٦٢ فان كثيرًا من الضغط والحرج السياسي الذي كان يمنع بعض دول مجموعة منروفيا – لارتباطها إلى حد بعيد بفرنسا – من توجيه الدعوة للجزائر لحضور مؤتمر لاغوس، وكما ذكرنا سابقًا قد زال. كذلك انتهاء انفصال إقليم (كاتنجا) عن الكنغو عام ١٩٦٣ فأصبح المسار واضحًا عما كان عليه سابقًا لتوقيع ميثاق موحد لوحدة القارة الإفريقية كما حصل بالفعل بعد ذلك[١].

وعلى إثر هذه التطورات الإيجابية بين دول القارة عقدت اللجنة السياسية لميثاق الدار البيضاء الإفريقي دورتها الثانية في القاهرة للفترة من ١٥-٢٣ حزيران ١٩٦٢ وحضرها كل من الرئيس أحمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا والرئيس موديبوكيتا رئيس جمهورية مالي، والملك الحسن الثاني عن المغرب والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وأكوادجي عن غانا، وابن يوسف بن خدة عن الجزائر، وأثناء انعقاد دورة اللجنة تعززت الفكرة بضرورة عقد مؤتمر لرؤساء وقادة الدول الإفريقية المستقلة[٢].

---

[١] James mayall : African unity and the oau the year Book of word Africans, vol.٢٧, ١٩٧٣ - landan.p١١٤.

[٢] حسن تحسين، منظمة الدول الإفريقية، نشأتها وميثاقها، مصدر سبق ذكره، ص١٨-١٩.

وفي ٢٨ حزيران عام ١٩٦٢ عقد لقاء مشترك بين الرئيس أحمد سيكوتوري والإمبراطور الإثيوبي هيلاسي لاسي في مدينة أسمرة بعد لقاء القاهرة، تركز البحث فيه على فكرة عقد مؤتمر على مستوى القمة للدول الإفريقية المستقلة، واتفقا على ضرورة العمل على تحقيق ذلك[١]. وقد حضت هذه الفكرة بترجمتها إلى واقع عملي عندما قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الإفريقي الملغاشي في اجتماع لهم في كانون الأول عام ١٩٦٢، على ضرورة عقد مؤتمر موحد على مستوى القمة يضم كل رؤساء وقادة الدول الإفريقية المستقلة[٢]. في أديس أبابا عام ١٩٦٣[٣]، والحق، أن التطورات المنوه عنها سلفًا، والتي شهدتها دول القارة، قد أضفت على العقد السادس من القرن العشرين في تاريخها المعاصر، طابعا خصبًا قوامه الحقائق الآتية :

أ- التقارب والتفاعل الذي حصل بين دول إفريقيا العربية، ودول إفريقيا غير العربية في إطار مجموعة الدار البيضاء ومن ثم اتفاقها على مبادئ مشتركة.

ب- تحجيم نفوذ الاستعمار الفرنسي على الدول الناطقة بالفرنسية عن طريق إقامة مجموعة برازافيل.

---

[١] محمد طلعت الغنيمي، في التنظيم الدولي، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص٦٩.

[٢] انظر لملحق رقم (٢) الوثيقة الخاصة حول الدول الإفريقية المنضمة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي.

[٣] بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٤.

ج- إزالة الكثير من الحواجز بين إفريقيا الناطقة بالفرنسية، وإفريقيا الناطقة بالإنكليزية وإفريقيا التي لم تنظم إلى أية مجموعة، عن طريق إقامة مجموعة منروفيا، وهذا ما تحقق فيما بعد في مؤتمر أديس أبابا، عندما تجاوزت هذه الدول أشكال التقارب مع الدول ذات النظم الثورية ودول الدار البيضاء – والدول ذات النظم المحافظة. وكان مؤتمر أديس أبابا الذي نجم عنه إعلان قيام منظمة الوحدة الإفريقية – الاتحاد الإفريقي حاليًا – قد انعقد على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمهيدية على مستوى وزراء خارجية الدول الإفريقية المشاركة.

المرحلة الثانية: مؤتمر قادة ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية المشاركة[1].

بدأت جلسات المؤتمر التمهيدي لوزراء الخارجية في الفترة من(١٥ مايو – ٢٣) / ١٩٦٣) من أجل صياغة جدولاً لأعمال قمة المؤتمر الإفريقي، والذي سينعقد فيما بعد، لقادة ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية. وعليه، فقد جرى تشكيل لجنتين لهذا الغرض، وقوامها من وزراء خارجية الدول المشاركة في المؤتمر التمهيدي حيث عهد إلى اللجنة الأولى، مهمة تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في ضوء دراسة ومناقشة : آفاق التعاون بين الدول الإفريقية في الميادين كافة من جهة، وأثر وتأثير وجود التكتلات الاقتصادية

---

[1] بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤٩.

الدولية والإقليمية في النمو الاقتصادي والاجتماعي الإفريقي من جهة أخرى. والبحث في جهاز يتولى تسوية وفض المنازعات بين الدول الإفريقية بالطرق السياسية والدبلوماسية، وتنظيم علاقاته في إطار المنظمة المزمع إنشاؤها مع المنظمة الدولية(الأمم المتحدة)[1].

أما اللجنة الثانية، فقد عرفت باسم، لجنة تصفية الاستعمار، وعهد اليها القيام بدراسة سبل التخلص من الاستعمار ومكافحة التمييز العنصري ونزع السلاح، وإنشاء هيئة دائمة للتوفيق السياسي بين الدول الإفريقية، تتضمن انعقاد مؤتمرات المنظمة على نحو حسن[2]. غير أن هاتين اللجنتين وان حققتا بعض التقدم في عدد من الموضوعات التي أوكلت إليهما. قد فشلتا في التوصل إلى إعداد المشروع الخاص بتأسيس المنظمة، ومردُّ ذلك، تعدد الآراء وأحيانا تضاربها حيال السبيل أو المدخل لوحدة دول القارة الإفريقية، حتى انه قد تبلور في اتجاهين : الأول، ويمثل انعكاسا لطروحات الرئيس الغاني كوامي نكروما، ومفادها: دعوة زعماء دول القارة إلى إنشاء اتحاد فدرالي عبر إزالة الحواجز التي تفصل بين دولها[3]. لا رغبة منه في تقليد الآخرين، وإنما لاعتقاده بأنه السبيل الوحيد لمكافحة الاستعمار الجديد في القارة، وإيذاناً بتجاوز المنازعات الحدودية بين دولها، وتفعيل قوة حركة عدم الانحياز لتحجيم تداعيات الصراع

---

[1] عبد العزيز رفاعي، إفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٩ص٧٥-٧٦.

[2] محمد الحسيني المصيلحي، مصدر سبق ذكره،ص٧٢.

[3] V.B.Tompson :Africa and unity. the Evolution of Pan Africanism.landon.١٩٦٤ .P.٢٨٩

في النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية وقتذاك على شؤون القارة، ومن ثم توافقه مع رغبة شعوبها في الوحدة والانعتاق. ومع ذلك، فقد عارضت هذا الاتجاه الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، خاصة، وان غانا كانت تستقطب المعارضين السياسيين في تلك الدول إليها، وتمدهم بالمساعدة، فيرى ذلك في منظورها تقاطع سافر بين دعوة غانا إلى الاتحاد وبين حقيقة توجهات سياستها الخارجية حيالها[1].

أما الاتجاه الثاني، تضمن في جوهره أكثر من مشروع. فالرئيس الليبيري (وليم هوفمان) وعبر وزير خارجيته إلى المؤتمر التمهيدي، دعا إلى إعلان مبادئ عامة متفق عليها في إطار منظمة افريقية للوحدة تحاكي أنموذج منظمة الدول الأمريكية. ودعت كل من إثيوبيا ونيجيريا إلى التدرج في التنسيق والتعاون الإفريقيين لبلوغ الوحدة، على أن يكون الميدان الاقتصادي المدخل لذلك ولا غضاضة في تأسيس مجلس أعلى يضم قادة ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية، لضمان الانسيابية في التنسيق والتعاون. وتوكيد احترام سيادة دول القارة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[2]، في حين أيدت كل من ليبيا والسودان الإعلان عن ميثاق

---

[1] C.chimelu:integration and politics Among states , cuppsala the scandin avian in statute of African studies , ١٩٧٧ P.١٧٥

[2] عبد الرحمن إسماعيل، منظمة الوحدة الإفريقية في خلال عشرين عاماً، الجمعية الإفريقية، دراسة قانونية، القاهرة، ١٩٨٣، ص١١-١٢؛ يحي حلمي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة، ١٩٧٦،ص٤٥ وما بعدها.

تنظيم العمل الإفريقي المشترك، يحاكي ما تم الإعلان عنه في المؤتمر الأفرو- آسيوي الذي انعقد في باندونغ، ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي(الناتو)[1]. والحق، أن المشاريع الثلاثة قد جمعها قاسم مشترك مفاده عدم الرضا بوحدة اندماجية بين دول القارة، وبررت ذلك يمكن ردها، إلى استمرار معيشة شعوبها في كنف الصراعات على السلطة ومغرياتها بين نُخبها السياسية الحاكمة[2].

وبناء" على ما تقدم، يمكن القول : إن المؤتمر التمهيدي لوزراء الخارجية،قد أخفق في صياغة جدول أعمال يتضمن إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وما يرتبط بها من هيئات أو يتفرع عنها من لجان، واكتفى بتجميع بعضا من الوثائق الخاصة باللجنتين اللتين شكلهما، مع إقراره بعضا من المبادئ العامة. ويذكر لنا بهذا الصدد: بطرس بطرس غالي[3]. ومحمد الحسيني مصيلحي[4]. ما قاله وزير

---

[1] Zderka cervenka, the unfinished Quest for unity Africa and organization Friedman , landan.١٩٧٧,P.٢

كذلك انظر محمد الحسيني مصيلحي، مصدر سبق ذكره.

[2] نظرًا لاختلاف آراء اللجنة الوزارية المشكلة للمؤتمر وعدم توصلها لصيغة مشتركة لمؤتمر القارة، تقرر تشكيل لجنة فرعية للتوفيق بين هذه المواقف لإيجاد حل وسط وتكونت اللجنة من تسع دول هي (إثيوبيا، الجزائر، الكمرون، تنجانيقا، تونس،غانا، غينيا، مدغشقر ونيجريا ومع ذلك لم تصل إلى نتيجة فقرروا تشكيل لجنة فرعية أخرى ومن اللجنة الأولى مؤلفة من ستة دول هي (الجمهورية العربية المتحدة، الكونغو (ليوبوفيل) المغرب، تونس، سيد البون وغانا) وذلك لدراسة المشاكل الخاصة بين إفريقيا والأمم المتحدة. للمزيد أنظر بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار الوحدة الإفريقية،مصدر سبق ذكره.

[3] بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية،مصدر سبق ذكره، ص٦٠-٦١.

[4] محمد الحسيني مصيلحي، مصدر سبق ذكره،ص٧٤.

خارجية تونس السيد منجي سليم ومؤداه: ميثاق في أديس أبابا، اشطبوا ذلك من مذكراتكم، إننا لم نفعل أكثر من تجميع بعض الوثائق التي تستخدم كأساس لأعمال رؤساء الدول وأكد الاتجاه نفسه السيد محمد طلعت الغنيمي: قائلا....فشل وزراء الخارجية في الاتفاق على مسودة ميثاق، وافترضوا تأجيل إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية لمدة عام في الأقل، على أنه إذا كان جهد وزراء الخارجية حول موضوع الوحدة الإفريقية مخيبًا للآمال. غير أنهم كانوا أقدر على تحقيق ألنجاح في مجالات أخرى[1].

أ- مؤتمر القمة الإفريقي في أديس أبابا :

بدأ مؤتمر القمة لقادة ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية أعماله، صباح يوم الخميس المصادف ٢٣ مايو ١٩٦٣ في قاعة (افريكا هول) وسط العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وبمشاركة ثلاثون دولة[2]. أي بواقع (٥٠٠) مندوبًا[3]. والدول المشاركة هي: إثيوبيا، الجزائر، الجمهورية العربية المتحدة، السنغال، السودان، الصومال،

---

[1] محمد طلعت الغنيمي في التنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره ص٧٢.

[2] قاطع المؤتمر ملك المغرب احتجاجاً على اشتراك موريتانيا حيث كانت مطالب المغرب بأن موريتانيا جزءا من أراضي المملكة المغربية علماً بأن وفداً مغربياً كان حاضراً في المؤتمر ممثلاً بوزير الخارجية أحمد بلقريح، ولم تشترك حكومة توجو الجديدة التي وصلت للحكم على أثر اغتيال سلفاتونس أولمبيو وتولى الرئيس جرونتسكي وأخيراً وقعت بعد ذلك كل من المغرب وتوجو على ميثاق أديس أبابا واعتبرت الدولتين من الدول الأصلية المؤسسة في منظمة الوحدة الإفريقية.

[3] تبين من خلال مضابط مؤتمر القمة أن أكبر الوفود الحاضرة من حيث العدد هو الوفد المصري، (٥٢عضوا) وأصغرها وفد رواندا(عضوان).

الكمرون، الكونغو (برازافيل) والكونغو (ليوبولدفيل) النيجر، أوغندة، بورندي، تشاد، تنجانيقا، تونس، جابون، جمهورية إفريقيا الوسطى، داهومي، رواندا، ساحل العاج، سيراليون، غانا، غينيا، فولتا العليا، ليبريا، ليبيا، مالي، مدغشقر، موريتانيا ونيجريا)[1].

شارك في المؤتمر السيد جورج إيفان سميث ممثلاً عن السكرتير العام للأمم المتحدة، والسيد مانويل تروبل عن منظمة الدول الأمريكية، فضلاً عن (٨٠) شخصية سياسية نيابة عن الأحزاب السياسية وحركات التحرر الوطنية في الدول الإفريقية. التي لم تكن قد أنجزت استقلالها عند انعقاد المؤتمر. افتتح الإمبراطور هيلاسيلاسى أعمال الجلسة الأولى بخطاب رحب فيه بالوفود المشاركة، وعد انعقاد المؤتمر بالحدث الفريد في تاريخ إفريقيا والأفارقة، ودعا المشاركين إلى التعاون البناء لتشكيل مستقبل القارة. وفقاً لرغبات شعوبها في الانعتاق والسيادة[2].

وبعد خطاب الافتتاح، بدأت أعمال الجلسة الأولى برئاسة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وقد تضمنت مناقشة موضوعات : الوحدة الإفريقية، مكافحة الاستعمار في القارة وتنمية التعاون بين دولها، مكافحة التمييز العنصري. نزع السلاح. عدم انحياز إفريقيا. إزالة القواعد العسكرية الأجنبية، وبكل أشكالها من القارة[3]. وأكد عبد الناصر أثناء كلمة له في الجلسة : إن القارة تواجه اليوم، وكما كان تاريخها في الماضي، مصاعب جمة

---

[1] شوقي الجمل، الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها، القاهرة، ١٩٦٦، ص٥٤-٥٦.
[2] المصدر نفسه، ص٥٧.
[3] المصدر نفسه، ص٥٨.

تعترض كفاحها من السيادة والانعتاق، وفي المقدمة منها تنكر الاستعمار بأقنعة زائفة،وبخاصة قناع الأحلاف العسكرية لاتخاذ أراضي القارة قواعد له، مما يستلزم التصدي لذلك عبر إرادة افريقية موحدة وحرة[1]. وعلى أي حال،فان مناقشات موضوعات الجلسة الأولى، قد امتدت لأكثر من جلسة، حتى تم الاتفاق على الميثاق الإفريقي القاضي بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية[2].

وبتاريخ ٢٨ مايو ١٩٦٣، أقيم حفل رسمي ختامي، جرى فيه التوقيع على الميثاق، فكان ذلك إيذانا بنهاية أعمال المؤتمر، الذي صدر عنه بيان ختامي، عد فيه إبرام الميثاق ببزوغ فجر جديد في تاريخ القارة المعاصر[3]. وأن الميثاق سيكون نافذاً في غضون ستة أشهر من تاريخ إبرامه. ومن الجدير بالذكر، أن الميثاق قد تضمن أن تجتمع المنظمة مرة كل عام، وبصفة دورية، وسيكون لها سكرتارية دائمة، ولجان متابعة[4].

ب- الاتحاد الإفريقي الجديد

الحق، أن الاتحاد الإفريقي هو ثمرة مخاض منظمة الوحدة الإفريقية، والبديل عنها. وعليه فان التفكير في أسباب ومبررات نشوء الاتحاد الجديد، لا يمكن فصلها عن مسيرة عمل المنظمة

---

[1] المصدر نفسه، ص٥٩-٦٠

[2] بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، مصدر سبق ذكره ص٦٢.

[3] وفيق عبد العزيز فهمي ومحمد عبد العزيز أحمد، نحو وحدة إفريقية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٣٠.

[4] نص إعلان الوحدة الإفريقية الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في أديس أبابا بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٦٣ من أرشيف الجمعية الإفريقية في القاهرة.

طوال العقود الماضية (نجاحًا وإخفاقًا) إذا ما فتئ عددًا من أعضاء المنظمة يرددون بان العمل الجماعي الإفريقي حيال تحقيق أكبر قدر من الوحدة[1]. يواكب الحاجات الراهنة للشعوب الإفريقية، ويتوافق مع معطيات النظام الدولي المعاصر، ما يزال ممكنًا، وبخاصة بعد إخفاق المنظمة من الناحية العملية في تحقيق شكل من أشكال الوحدة بين الدول المؤسسة لها، ومن ثم التحول الراديكالي في النظام الدولي إلى القطبية الأحادية، الذي أفرز ظاهرة العولمة السياسية، ومالها من انعكاسات محتملة على جوهر التوجهات الإفريقية في الوحدة والتنمية[2].

وترد بواكير الدعوة لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد يحدد هيكله التنظيمي، مهماتُه وأهدافه ميثاق جديد، إلى مؤتمر القمة الإفريقية الخامس والعشرين لقادة ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية، الذي انعقد في الجزائر للفترة من (١٢-١٤ يوليو ١٩٩٩)[3] ففي هذه القمة، بادر الوفد الليبي في تقديم مقترح مفاده: استبدال المنظمة باتحاد جديد. واعد دراسة خاصة بذلك، ودعا الدول المشاركة في القمة، إلى عقد مؤتمرًا استثنائيًا في بلاده يكون لمناقشة المقترح الليبي. والدعوة الليبية، بدت متوافقة مع انتماؤها

---

[1] أحمد حجاج، الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، مجلة دورية، المجلد الثالث، العدد ١٢، ٢٠٠٣،٢٠٠٢ ص٤٥.

[2] ربيع عبد العاطي عبيد، الاتحاد الإفريقي والتحديات الماثلة، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثالث، العدد ١١، ٢٠٠٢، ص٤٨.

[3] سامه بيبرس، قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، نيسان ٢٠٠٠، ص٢٠٥.

العربي الإفريقي، بحكم موقعها الجغرافي في شمال إفريقيا من جهة[1]، ومع استمرار تبرمها من كفاءة الأداء في عمل جامعة الدول العربية، وفتور علاقاتها مع الدول العربية في الشطر الأسيوي من جهة أخرى، إضافة إلى تطلعها لإقامة فضاء أفريقي فاعل مقابل الفضائين الأوربي والأمريكي[2].

عقدت القمة الإفريقية مؤتمرها الاستثنائي في مدينة سرت الليبية للفترة من (٨-٩سبتمبر ١٩٩٩) وبعد مناقشات مكثفة، صدر عن المؤتمر ما عرف باسم (إعلان سرت) الذي قضى بإنشاء الاتحاد الإفريقي توافقًا مع أهداف ميثاق منظمة الوحدة، ومع أحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية[3]. وجرى تفويض المجلس التنفيذي للمنظمة لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما قضى به إعلان سرت. ولاسيما إعداد الوثيقة القانونية المؤسسة للاتحاد الإفريقي، على أن يرفع المجلس تقريرًا بذلك إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر قمة قادة ورؤساء الدول الإفريقية[4].

---

[1] المبادرة الليبية لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقيا مجلة مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، بجامعة عين شمس العدد الثاني، ٢٠٠٢، ص٤٦، ٤٧.

[2] المصدر نفسه، ص٤٨.

[3] جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، الدبلوماسية المصرية في إفريقيا خلال خمسة عشر عاما (١٩٧٧ -١٩٩١)، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٠٦٢-١٠٩٩. الوثيقة موقعة من قبل القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء ودول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة العادية (٢٧) أبوجا، نيجيريا، ٣-٦ يونيو ١٩٩٩. حصل الباحث على نسخة منها من مكتب الاتحاد الإفريقي في القاهرة، عام ٢٠٠٨.

[4] التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، تحرير السيد فليفل، ٢٠٠٢ -٢٠٠٣، ص٢، وما بعدها.

وبناءً على ما تقدم فرغ المجلس من إعداد مشروع الوثيقة القانونية المؤسسة للاتحاد الإفريقي، بُعيد اجتماعين غير متتاليين مع خبراء في القانون وبرلمانيين، حيث انعقد الاجتماع الأول في أديس أبابا للفترة من (١٧ــ٢١أبريل٢٠٠٠) والثاني في طرابلس للفترة من (٢٧ــ٣٠ مايو٢٠٠٠)[١]. أقر مؤتمر القمة الإفريقية الذي انعقد في ألومي للفترة من (١٠-١٢ يوليو ٢٠٠٠) مشروع الوثيقة[٢]، عقب التوقيع عليه من قبل سبعة وعشرين دولة مشاركة في أعمال القمة وذلك بتاريخ ١١يوليو٢٠٠٠[٣]، والذي عد يوم التأسيس الرسمي للاتحاد الإفريقي. وأثر استكمال هيكل الاتحاد التنظيمي وانتقال إرث منظمة الوحدة الإفريقية إليه، عقد الاتحاد أول قمة له في جنوب إفريقيا بمدينة(ديربان) شهر يوليو عام ٢٠٠٢، حيث تم اختيار السيد عمارة آيسي كأول أمين عام له[٤].

---

[١] عادل عبد الرازق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية الاتحاد الإفريقي، الهيئة المصرية العامة للكتابة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧١-٧٤.

[٢] انظر الملحق رقم (٣) الوثيقة الأساسية للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

[٣] الدول هي (الجزائر، ليبيا، السودان بنين، بوركينا فاسو، بورندي، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الجابون، كامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليسوتو، ليبريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، النيجر، السنغال، سيراليون، توجو وزامبيا، للمزيد انظر نص الوثيقة الخاصة بـ(القانون التأسيس للإتحاد الإفريقي ملحق رقم (٣) الصادر عن مؤتمر توجو لوجي في ٢٠٠٠/٧/١١ حصل الباحث على نسخة منها من مفوضية للإتحاد الإفريقي في القاهرة من خلال الدكتور حسن وداعة الله حسن.

[٤] أحمد حجاج أمين عام الجمعية الإفريقية في الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية رؤية مقارنة، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثالث، العدد ١٢ عام ٢٠٠٣، ص٨-٩.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اقتراح ليبيا بإقامة ما أطلق عليه الولايات المتحدة الإفريقية لم تحظى بالقبول في هذا المؤتمر، وقد علق على ذلك رئيس ليبريا مؤكدًا أن فكرة الولايات المتحدة الإفريقية فكرة جيدة لكنها بعيدة المنال في الوقت الحاضر، وعليه ولهذا السبب أعلن في جلسة الافتتاح للقمة الاستثنائية الأولى أن هناك بديلاً ثانيًا وهو مشروع إنشاء الاتحاد الإفريقي، ذلك المشروع الذي استند إلى نصوص ومواثيق ومعاهدات قائمة وسبق للدول الأعضاء التصديق على تنفيذها طبقًا لأوضاعها التشريعية[1]. بهذا وضعت قمة سرت الاستثنائية في اعتبارها ضرورة الإسراع بالمراحل المقررة في معاهدة أبوجا الاقتصادية الإفريقية بعد إعداد القانون التأسيسي الخاص بقيام الاتحاد الإفريقي، ومما لا شك فيه أن الدور الليبي فيما أمكن الوصول إليه سرت الأولى يعتبر نجاحًا واضحًا نحو مزيد من التعاون والوحدة الإفريقية، فقد استطاعت ليبيا أن تنجز المشروع، رغم تباين وجهات النظر السياسية والقانونية حوله، بهذا تم الإعلان الرسمي عن الاتحاد الإفريقي على أن تبدأ الأمانة العامة للاتحاد الإفريقي بإعداد الهياكل اللازمة للاتحاد خلال فترة انتقالية مدتها ستة أشهر في تاريخ الإعلان للاتحاد، هكذا

---

[1] أحمد حجاج الاتحاد الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية العدد السادس، يوليو، عام ٢٠٠١، ص١٤-١٧.

انتقلت جميع أصول الالتزامات الخاصة بالمنظمة الإفريقية السابقة إلى الاتحاد الإفريقي الجديد[1].

وقد حصل تطور آخر في المؤتمر الأخير للدورة التاسعة لقمة دول الاتحاد الإفريقي المنعقد في أكرا عاصمة غانا للفترة من الغاية ٢٠٠٧/٧/٣ حول إعادة طرح المشروع القديم الجديد في القمة من قبل ليبيا لتشكيل حكومة في القارة على غرار الاتحاد الأوربي ألا وهو الولايات المتحدة الإفريقية، ولكن انتهى المؤتمر دون أن يتفقوا على هذا المقترح. لأسباب ذاتية وموضوعية في الاتحاد الإفريقي وطرح نفس الموضوع في المؤتمر الأخير للاتحاد الأفريقي في نهاية يناير ٢٠٠٨ ، من قبل ليبيا ولم تحصل الموافقة عليه[2]. كذلك جاء اعتراض أغلب المؤتمرين على المشروع الجديد كون القارة الإفريقية في الظروف الراهنة غير مهيأة لهذه الخطوات الوحدوية واقترحوا التريث وتأجيله إلى وقت آخر تكون فيه القارة أكثر استعدادًا لتقبل هذا المشروع.

---

[1] عادل عبد الرازق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، مصدر سبق ذكره ص٦٦-٦٧.

[2] جريدة الأهرام، العدد ٤٤٠٣٧ في ٢٠٠٧/٧/٢ .

المبحث الثاني
الهيكل التنظيمي والميثاق

أولاً : جامعة الدول العربية

أ. ميثاق جامعة الدول العربية

شكل بروتوكول الإسكندرية[1]، القاعدة الأساسية التي بهداها جرت صياغة ميثاق الجامعة وإقراره. فطبقاً لما أوصى به البروتوكول. تم تشكيل اللجنة السياسية التي عهد إليها بمهمة صياغة مشروع الميثاق، ولجان قوامها من مندوبي الدول العربية الذين أقروا البروتوكول، إضافة إلى مندوب عام لكل من المملكة العربية السعودية واليمن. شرعت اللجنة بعملها فعقدت خلال الفترة من (١٧شباط – ٣ آذار ١٩٤٥) ستة عشر اجتماعًا لها في مبنى وزارة الخارجية المصرية، ولما فرغت من صياغة مشروع الميثاق في ١٣ آذار ١٩٤٥، جرى إقراره بعد التوقيع عليه في قصر الزعفران بالقاهرة يوم ١٩ آذار ١٩٤٥ من قبل المشاركين في اللجنة السياسية[2]. وفي ٢٢ آذار ١٩٤٥، وقع عليه مندوبي الدول العربية الأعضاء، ما خلى مندوبي السعودية واليمن، اللذان وقعا على الميثاق فيما بعد. فعد التاريخ الأخير العيد السنوي لجامعة الدول العربية.

---

[1] الخلفية التاريخية للجامعة العربية، مصدر سبق ذكره. ص١٩٥-١٩٦.

[2] خليل إسماعيل، النظام العربي وإصلاح الجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢- ١٤٥.

تكوّن ميثاق الجامعة من ديباجة وعشرين مادة[1]. وثلاثة ملاحق، إذ يمكن إن نقسم مواد الميثاق إلى صنفين وفقًا لطبيعتها. الأول، المواد ذات الطبيعة التنظيمية، وهي من المادة(١ -٢٠) ما خلى المواد(٥،٦،٨). فالمادتان(١،١٨) قد اهتمتا باكتساب العضوية وتمديد شروطها، وزوالها بالفصل أو الانسحاب. وتناولت المادتين(٢، ٤) تحديد أهداف الجامعة،وتشكيل اللجان الدائمة فيها،وأشارت المواد(١٠، ١٢،١٣) إلى مقر الجامعة وأمانتها العامة، جهازها الإداري، ثم ميزانية الجامعة وآلية تمويلها.

ونظمت المادة (١٤) حصانة الجامعة وامتيازات موظفيها. أما المواد (٣،١٥،١٦، ١٧) قد نظمت عمل مجلس الجامعة، من حيث التأليف، والانعقاد، واتخاذ القرارات، وآلية التصويت على القرارات، في حين اهتمت المادة (٢٠) بتحديد الكيفية التي يجري بها تعديل الميثاق[2].

أما الصنف الثاني من المواد فهو يتضمن المواد ذات الطبيعة الإجرائية، وهي المواد المتبقية (٥،٦، ٨). فالمادة الخامسة حرمت اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين الدول الأعضاء. ونصت المادة السادسة على التعاون الجماعي في دفع الاعتداء الذي تتعرض له دوله من الدول الأعضاء. فيما نصت المادة الثامنة على وجوب احترام نظم الحكم في الدول العربية الأعضاء في الجامعة.

---

[1] انظر المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية، في جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، مصدر سبق ذكره.

[2] ملف عن الجامعة العربية، مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص٥٥-٥٧.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول بان الفريق الذي عهد له صياغة ميثاق الجامعة، قد استلهم التجارب التنظيمية للعمل المشترك، والتي كانت سائدة آنذاك، ومنها تجربة عصبة الأمم، من جهته. وجسد الفريق وعلى نحو صريح الواقعية السياسية العربية من جهة أخرى. لذا، فلا غرابة، أن يتسم عمل الجامعة العربية بالإفراط في تصلب نظام سن أو اتخاذ القرارات، وفي المرونة بتطبيق أو تنفيذ القرارات[1].

ب. الهيكل التنظيمي

لقد تجاوزت الجامعة في عدد الأجهزة والهيئات واللجان والاتحادات المرتبطة بها ما تم الاتفاق عليه بين البلدان العربية المؤسسة، وجرى تضمينه في الميثاق، حتى أصبحت الجامعة في شكلها المعاصر، منظومة واسعة اقترب عدد أجهزتها من المائتين، لذا فان عملية التداخل والازدواج من حيث المسؤولية والاختصاص، ظاهرة، تميز بها عمل الجامعة، وبرر ارتفاع الأصوات المطالبة بإحداث إصلاحات في ميثاق الجامعة وهيكلها التنظيمي. وعلى أي حال، فإن هيكل الجامعة من حيث النشأة والتكوين، قد تكون وطبقًا للميثاق من ثلاثة أجهزة رئيسية هي : مجلس الجامعة، الأمانة العامة، واللجان الدائمة[2].

---

[1] جامعة الدول العربية من ويكبيديا الموسوعة الحرة www.warableayueonline.org

[2] انظر ميثاق جامعة الدول العربية، في جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، مصدر سبق ذكره.

يعد المجلس السلطة العليا في إطار الجامعة[1]، وقوامه من ممثلين أو مندوبين دائمين عن البلدان العربية المستقلة موزعين بواقع ممثل أو مندوب واحد[2]. ومهمته القيام بتحقيق أهداف الجامعة على وفق ما ورد في نص المادة (٢) من الميثاق ومفاده : تحقيق التعاون بين البلدان العربية وصيانة استقلالها وسيادتها،عبر فض المنازعات وتنقية الأجواء بين البلدان الأعضاء. إضافة إلى اختيار الأمين العام وإقرار الميزانية... ويعقد المجلس دورتين اعتياديتين له في السنة، يتخللهما جواز انعقاد دورة استثنائية بناءً على طلب عضوين من أعضاء المجلس[3]. وتتألف الأمانة العامة، طبقًا للميثاق، من الأمين العام، الذي يجري انتخابه من قبل مجلس الجامعة، بأغلبية الثلثين من الأعضاء، ولمدة أمدها خمسة سنوات قابلة للتجديد[4]. ويقوم الأمين العام، وبعد موافقة المجلس، بتعين الأمناء المساعدين له والسكرتارية الخاصة بالأمانة، فيما نصت المادة (٤) من الميثاق على تشكيل عدد من اللجان الدائمة[5].

---

[1] الحضارة العربية مقدمة عن العالم العربي، مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العداد الثاني، ٢٠٠٢، ص٥٥-٥٦.

[2] خليل إسماعيل، النظام العربي وإصلاح الجامعة العربية، مصدر سابق ذكره، ص٩٦-٩٧.

[3] ملف عن الجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص٥٨-٥٩.

[4] الأزهر بوعوني، نظام القرارات في جامعة الدول العربية، شؤون عربية العدد ٢٧- تموز ١٩٨٣.

[5] أحمد عبد الونيس، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية في الفقه العربي، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٨.

ثانيًا : منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)

أ.الميثاق :

إن المبادئ العامة لتأسيس أية منظمة، أن يكون لها ميثاق يتضمن مبررات تأسيسها، والغايات التي تريد إدراكها على مستوى الإقليم أو القارة أو العالم. وهيكلاً تنظيميًا يتضمن أجهزة اتخاذ القرارات والسعي لتطبيقها بما يتواءم مع غايات الميثاق. وباختصار، الانتقال بالإقليم أو القارة.. وعبر العمل الجماعي المشترك، مما هو كائن بالفعل إلى ما ينبغي أن يكون عليه سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا[1].

وعليه فإن منظمة الوحدة الإفريقية، لا تشذ عن هذه القاعدة بصفة عامة، فميثاق المنظمة مؤلف من ديباجة وثلاث وثلاثون مادة[2]. وبخلاف غيرها من الديباجات، والتي غالبًا ما تبدأ بعبارة : نحن شعب أو شعوب... فإن ديباجة المنظمة بدأت بعبارة : نحن رؤساء الدول والحكومات الإفريقية والملجاشية. ومع ذلك، فقد تضمنت الديباجة تأكيدات على حق الشعوب الإفريقية في تقرير المصير، والإقرار بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن في ربوع القارة توافقا مع ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق

---

[1] محمد بشير الشافعي، المنظمات الدولية، دراسة قانونية سياسية للمنظمات الدولية والقواعد الأساسية في التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٠، ص٢٩٨.

[2] مضابط مؤتمر القمة الإفريقية، المجلد الثاني، رقم ١٤، ص٨، نقلاً عن بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، مصدر سبق ذكره.

الإنسان[1]. وعلى العموم فإن المادة (٢) من الميثاق قد حددت غايات المنظمة بالآتي : دعم وتقوية التضامن والوحدة الإفريقيين. تفعيل التعاون بين دول القارة لما فيه مصلحة شعوبها. الدفاع عن استقلال الدول الإفريقية وسيادتها وسلامة أراضيها. مكافحة الاستعمار والتميز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره في عموم القارة[2].

ب. الهيكل التنظيمي :

وقوامه خمسة من الأجهزة، وعلى وفق ما ورد في نص المادة (٧) من الميثاق[3]. وهي : مجلس رؤساء الدول والحكومات. مجلس وزراء الخارجية. الأمانة العامة. لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم للمنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء. وأخيرًا اللجان المتخصصة.

وعلى أي حال، فان المتغيرات الجديدة على المستويين الإقليمي والدولي، وبخاصة في العقد الذي تلا تفكك دولة الاتحاد السوفيتي، وتحول النظام السياسي الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، قد طرحت على القادة الأفارقة، ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للنظر في إصلاح وتطوير منظمة الوحدة الإفريقية[4]. ولا غضاضة من القول بان البواكير العملية الأولى لهذا المنحى. بدأت في مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٣، عندما وافق المؤتمرون على قرار

---

[1] ويتضمن ميثاق جامعة الدول العربية، من ديباجة و(٢٠)مادة فيما يتضمن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في ديباجة و(٣٣) مادة.

[2] بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، مصدر سبق ذكره، ص٨٠-٨١.

[3] انظر ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، المادة الثانية منها. المصدر نفسه.

[4] انظر الملحق رقم (٣) حول وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

قضى بتنظيم تدخل المنظمة وعلى نحو فعال في المنازعات بين الدول الأعضاء، فسمح لها بالتركيز على الوسائل السياسية والدبلوماسية في تسويتها، وإن تطلب الأمر إرسال قوات مشتركة باسم المنظمة لضمان وحفظ السلام، بدلاً من الاعتماد على تدبير المنظمة الدولية في حالة كهذه، فلن يمانع المؤتمرون، وعليه، فإن التسريع في مسألة الوحدة الإفريقية، كان جاريًا من الناحية العملية، رغم ندرة الموارد التي تغطي نفقات مثل هذا التدبير، وذلك قبل الإعلان عن تغير المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي[1]. ومن جانب آخر، أقر المؤتمرون في الدورة الاستثنائية الرابعة لمجلس المنظمة، والذي انعقد في سرت في ١٩٩٩/٩/٩، المقترح الليبي لإنشاء الاتحاد الإفريقي بدلاً من منظمة الوحدة الإفريقية. بعد تطوير ميثاق وهيكل الأخيرة التنظيمي[2]. وقد تضمنت ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، التأكيد على أن القادة الأفارقة قد وضعوا في اعتبارهم، القيم النبيلة والمثل العليا، التي استرشد بها المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية، عند تأسيس الاتحاد الجديد.. والعمل بروح الفريق الواحد من خلاله، لمواجهة التحديات التي بدأت تفرضها موجة العولمة وتداعياتها على العالم.

---

[1] مقابلة الباحث مع الأستاذ الدكتور حسن وداعه الله حسن الخبير في مفوضية الاتحاد الإفريقي لدى جامعة الدول العربية، في القاهرة، بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٦. في مقر مفوضية الاتحاد الإفريقي.

[2] ينظر وثيقة بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، طبع في منظمة الوحدة الإفريقية، يوليو، ٢٠٠١. حصل الباحث على نسخة من هذه الوثيقة.

نصت المادة (٥) من القانون التأسيسي للاتحاد، على إن هيكله التنظيمي يتضمن الأجهزة التالية : مؤتمر الاتحاد. المجلس التنفيذي لوزراء الخارجية. لجنة المندوبين الدائمين. مفوضية الاتحاد. برلمان عموم إفريقيا. محكمة العدل. المؤسسات المالية. وأية أجهزة قد يقرر مؤتمر الاتحاد إنشاؤها. فالمؤتمر العام للاتحاد، وعلى وفق ما ذهب إليه نص المادة (٦) هو السلطة العليا، وتتألف من قادة ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية. على أن يبرم له اجتماعًا واحدًا على الأقل في كل سنة، بناءً على طلب دولة عضو وبموافقة أغلبية الثلثين من الأعضاء، وتسمى الدورة الاعتيادية. وله الحق في عقد دورة استثنائية. يتولى رئاسة المؤتمر (رئيس دولة أو رئيس وزراء)، يتم انتخابه بعد مشاورات ولمدة سنة واحدة. ونصت المادة (٧) على أن قرارات المؤتمر العام تتخذ بالإجماع، وإن تعذر ذلك فبأغلبية الثلثين. أما مهام المؤتمر فقد نصت عليها المادة (٩) ومفادها : رسم السياسات المشتركة للاتحاد، بحث طلبات الانضمام إلى الاتحاد، مناقشة تقارير وتوصيات الأجهزة الأخرى، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، مراقبة تنفيذ القرارات، إقرار الميزانية، تعين قضاة محكمة العدل... وأجازت المادة نفسها للمؤتمر تفويض أيًا من سلطاته لأيًا من الأجهزة.

وتناولت المادتان (١٠ و١١) من القانون المجلس التنفيذي وصلاحياته. فيما نصت المادة (١٣) على تحديد طبيعة المهام التي يقوم بها[١].

---

[١] انظر لملحق رقم (٣) وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

وخلاصة القول، إن الاتحاد الإفريقي قد تميز عن منظمة الوحدة الإفريقية، بدعوته الصريحة لإنشاء برلمان عموم إفريقيا، فأصبح يضم إلى جانب الدول والحكومات مندوبين عن شعوبها، وحق التدخل في تولي وفض المنازعات بين الدول الأعضاء عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية أو التدخل لوقف جرائم حرب، وإبادة جماعية، أو جرائم ضد الإنسانية. وتنمية موارد القارة لتكون مدخلاً لعلاقات تعاون اقتصادي متين بين دول وحكومات الاتحاد.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي (الواقع العملي)

المبحث الأول

دور جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات الإقليمية

أولاً: جامعة الدول العربية

أ- تسوية المشاكل الحدودية

يكتسب الحديث عن دور الجامعة العربية في تسوية المنازعات بين الدول العربية[1]. بصفة عامة معنً خاص نظرًا لاعتبارها -أي الجامعة- منظمة إقليمية عربية، هدفها الأساسي والمعلن تحقيق قدرًا من الوئام والتضامن العربيين من جهة وأن إشاعة ثقافة السلام وتكوين بيئة عربية قوامها التآلف والمحبة المبرران بقواسم اللغة والتاريخ المشترك، ومن ثم فض المنازعات عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية، يرتبط ذلك كله بدرجة مدى قدرة الجامعة على القيام بذلك من جهة أخرى. والحق أن التطلع إلى بيئة عربية دون مشاكل حلم وأمل عزيزين على قلوب الشعوب في دولها.

إن تلمس الجذور التاريخية لمشاكل الحدود بين الدول العربية وما أفرزته من تداعيات على العلاقات فيما بينها، ترد في الغالب

---

[1] انظر لملحق رقم (٤) خارطة الوطن العربي.

إلى العقد السادس من القرن العشرين، حيث ظفر العديد من هذه الدول بالاستقلال عن براثن السيطرة الاستعمارية المباشرة، فورثت جملة من المشاكل كان في المقدمة منها الترسيم التعسفي للحدود على وفق مصالح الدول الاستعمارية، والتي امتزجت بدورها بعوامل نفسية واقتصادية، فأفرزت هذه المشاكل، الظاهرة، حتى عدت من مكامن التوتر والاضطراب في الوطن العربي، وذلك بدوره قد شجع التدخل الأجنبي في شؤونه، والتالي التقاطع وعلى نحو بين مع مهمة الجامعة على وفق ما ذهب إليه ميثاقها، في تحقيق قدراً من الوئام والتضامن العربيين. ومما يحسب لميثاق الجامعة، الوعي المبكر لصياغة ميثاقها بأهمية التسوية السلمية للمنازعات العربية- العربية. حيث نصت المادة (٥) منه على: عدم جواز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة.. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه اندلاع حرب بين دولتين أو أكثر من دولها أو بين الأخيرة وغيرها من الدول، للتوفيق فيها على أن تصدر قرارات التحكيم أو القرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء[١].

إذن إن الميثاق استخدم عدم الجواز ولم يستخدم التحريم، وكأنه بذلك يقر بواقع استخدام القوة لتسوية المشاكل، وذلك توافقاً من الناحية الواقعية مع مستوى الوعي السياسي لدى النخبة الحاكمة في تلك البلدان، والتي ما فتأت على ترجيح كفة المصلحة القطرية على

---

[١] خليل إسماعيل، النظام العربي،وإصلاح الجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

المصلحة القومية العامة، وبالتالي يؤكد الزعم بأن الجامعة هي انعكاس هيكلي للواقع العربي المجزأ. ويبرر إلى حد كبير الدعوات المعاصرة لإصلاح الميثاق ومن جانب آخر، وطبقًا للنص، بدا توسط الجامعة مشروطًا بخشيتها من تحول النزاع أو المشكلة إلى حرب بين دولتين من دولها أو بين واحدة منها وبين دولة أخرى أجنبية، مما يعني بأن المجلس لن يتوسط في نزاع لا يقود إلى حرب بالضرورة، إلا إذا لجأت أطراف النزاع إلى المجلس، فعندئذ تكون قراراته نافذة وملزمة. مما يعني أن النزاع يستمر إن لم يلجأ أطرافه إلى مجلس الجامعة، مما يشكل مفارقة غير مألوفة في مواثيق منظمات من هذا النوع ويبقي على ظلال من الشكوك حيال قدرة الجامعة على تحقيق أهداف الميثاق الذي نذرت نفسها له منذ العام ١٩٤٥[١].

ومن الأمثلة التي نشفع بها إلى ما ذهبنا إليه، النزاع الحدودي بين مصر والسودان حول (علبة) التي تضم مدينة الحلايب. فقد ظلت أسباب النزاع كامنة منذ فصل السودان عن مصر وحتى عام ١٩٥٨. ففي هذا العام جرى تحديد موعد الانتخابات البرلمانية (العامة) في السودان، والذي كان حزب الأمة بزعامة عبد الرحمن مهدي، يتولى مقاليد الحكم فيه، وتزامن ذلك مع موعد الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية العربية المتحدة عقب الوحدة بين مصر وسوريا، حيث كانت التوقعات تشير إلى احتمالات فوز عبد

---

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية،لقاء القمم، الموسم الثقافي لجامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص٥٢- ٥٣.

الناصر لرئاسة جمهورية الوحدة. وعليه طلبت الحكومة المصرية من الحكومة السودانية، تأجيل موعد الانتخابات البرلمانية على أمل التفاوض بين الأخيرة وبين حكومة الوحدة الجديدة، حول المناطق المتنازع عليها. ولاشك أن التسليم بالمطلب المصري، ربما كان يعني في منظور الحكومة السودانية، تفعيل النشاط السياسي للقوى والأحزاب السودانية المؤيدة للاتجاهات الوحدوية مع مصر. فتضعف قوة الحزب الحاكم لا في الداخل السوداني وإنما على مستوى المفاوضات المحتملة مع مصر بعد الوحدة[1]. لذا رفضت الحكومة السودانية المطلب المصري وشفعت ردها بالرفض، إرسال قوات عسكرية في مواجهة القوات المصرية في مدينة حلايب، حتى بان الصدام المسلح بين البلدين وشيك الوقوع. فسارعت الحكومة المصرية من جانبها، الطلب من سفيرها في الخرطوم إعلام الحكومة السودانية بضرورة سحب قواتها من المدينة[2]، فردت الحكومة السودانية على ذلك بإرسال مذكرة إلى جامعة الدول العربية في ١٨شباط ١٩٥٨، وأخرى إلى مجلس الأمن في ٢٠ منه. وبناء" على ذلك طلب الأمين العام للجامعة العربية (محمد عبد الخالق حسونة) من وزير الخارجية المصري العمل لإنهاء النزاع

---

[1] بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية العدد ٣٢، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٥-١٧.

[2] البخاري عبد الله، نزاع الحدود بين السودان ومصر، في مجلد، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل،مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص٥٠٨.

والاتفاق على تسوية نزاع الحدود بين البلدين بعد الانتخابات البرلمانية في السودان، وجرى إشعار حكومة البلدين بذلك[1].

وعندما وصلت الجبهة القومية الإسلامية في السودان إلى دست الحكم نهاية العام ١٩٨٩، أثير من جديد نزاع الحدود بين السودان وبين مصر. ومبررات الإثارة الجديدة ترد إلى : اتهام الحكومة المصرية السودان بإيواء عناصر من الجماعات الإسلامية مطلوبة من قبل قوات الأمن المصرية بعد عام ١٩٩٠. وعندما تعرض الرئيس حسني مبارك إلى محاولة اغتيال فاشلة، إبان مشاركته في مؤتمر القمة الإفريقية عام ١٩٩٥ في أديس ابابا. حملت الحكومة المصرية بشدة على الحكومة السودانية، متهمة إياها بإيواء الضالعين في المحاولة، وقرنت ذلك بتدبير عملي على الأرض، تجسد في قيام القوات المصرية باحتلال مدينة حلايب، فبلغ النزاع ذروته. الواقع، أن الأمين العام للجامعة العربية السيد (عصمت عبد المجيد) لم يتمكن من التدخل فيه، بسبب رغبة البلدين في عرض حيثيات النزاع على مجلس الأمن. فالحكومة السودانية ومنذ وقت مبكر بعثت بمذكرتين إلى مجلس الأمن، كانت المذكرة الأولى في ٢٧ك٢ ١٩٩٢. والثانية في ٢٩ حزيران ١٩٩٥، واتهمت فيهما مصر بخرق السيادة السودانية في مدينة حلايب[2].

---

[1] محمد عبد الوهاب الساكت، دور جامعة الدول العربية، في تسوية المنازعات الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي العام ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص٤٤٤.

وعلى العموم، فإن النزاع الحدودي لم يهدأ إلا عندما أقر الطرفان بالواقع المتحقق على الأرض، مما يعني استمرار أو بقاء أسباب النزاع كامنة، وبالتالي احتمالات تفجره من جديد من جهة. وربما إقرار سوداني ضمني بان الجامعة، وبعد انتقال مقرها من تونس إلى القاهرة، واحتمالات تسلل التأثير المصري في توجهاتها، تبدو غير مؤهلة لتسوية النزاع على نحو حسن من جهة أخرى. وعلى اي حال فقد سبق للجامعة ان تعاملت بأسلوب أكثر حزمًا مع نزاع حدودي آخر بدأت تداعياته في الظهور شهر آب من العام ١٩٦١، عندما عارض العراق انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية، وهدد بغزوها بعد حشد القوات العسكرية على الحدود معها، مما برر دعوة مجلس الجامعة إلى تشكيل قوات أمن عربية بإشراف الأمين العام، شاركت فيها عدة دول عربية من بينها مصر، الأردن، والسعودية، وانتهى النزاع بعد تغير النظام السياسي في العراق عام ١٩٦٣، وسحبه القوات من مناطق تحشدها[1].

وضمن هذا الإطار، كانت التجربة الثانية للجامعة عندما شكلت قوات ردع عربية عام ١٩٧٦بعيد نشوب الحرب الأهلية في لبنان، وان كان معظم أفرادها من الجيش السوري، واستمر تواجدها حتى

---

[1] محمد عبد الوهاب الساكت. دور الجامعة العربية، في تسوية المنازعات، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

العام ٢٠٠٤[١]. حيث انسحبت هذه القوات بقرار من مجلس الأمن وطلب من الحكومة اللبنانية. في حين كان دور الجامعة، الأسوء منذ تأسيسها في معالجة تداعيات الغزو العراقي للكويت، حتى أن دولاً عربية مثل مصر، سوريا، السعودية، قد أذنت بمشاركة فرق عسكرية من جيوشها في قوات التحالف الدولي، الذي حشدت له الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج الجيش العراقي من الكويت، فبدت الجامعة في حالة تشرذم عربي عام[٢].

وبناءً على ما تقدم، يمكن توكيد ما سبق أن قلناه، بأن الجامعة العربية في الصورة الراهنة، وكما صورتها في السابق، إنما هي انعكاس تنظيمي للنظم السياسية العربية وتوجهاتها، لذا وفي الغالب الأعم، بدت متأثرة بهذه التوجهات لا مؤثرة فيها، وهذا يفسر إلى حد كبير، تذبذب الخط البياني في كفاءة الأداء من جانب، ومن جانب آخر لا يمكن تجاهل تسلسل تأثيرات القوى الخارجية،

---

[١] إن مجلس جامعة الدول العربية عقدت للفترة من ٨ يونيو لغاية ١٣ يوليو ١٩٧٦ أربعة اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية وأصدرت القرارات (٣٤٥٦، ٣٤٥٧، ٣٤٥٩، ٣٤٦٠) مطالبة تأليف قوات أمن عربية رمزية تحت إشراف الأمين العام للجامعة للحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان ولتحل محل القوات السورية من الدول (السعودية، السودان، ليبيا، سوريا،) إلا أنها فشلت في ذلك، وأخيراً خارج مظلة الجامعة في الطائف وبإشراف السعودية،اتفقت الأطراف اللبنانية لحل الأزمة إلا أنها عادت مرة أخرى وهم الآن يبحثون عن مخرج، ولكن خارج الإطار العربي، وخاصة بعد مقتل الشخصية اللبنانية رفيق الحريري عام ٢٠٠٦.

[٢] محمد عبد الوهاب الساكت، دور الجامعة العربية في تسوية المنازعات، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية، وعبر النظم العربية نفسها، مما جعل الدعوة لإصلاح الجامعة ضرورة ذات بُعدين عربي ودولي. وربما برر هذا المشروع الشعبي الليبي المقدم إلى قمة تونس عام ٢٠٠٤، والذي تضمن اقتراح آليات جديدة لفض المنازعات بين الدول العربية وتسويتها في إطار الجامعة العربية، انطلاقا من علاقات الأخوة والتضامن بين دولها[1]. واستخلاصًا للعبر من جملة المحن والتداعيات التي مرت بها الدول العربية، وفي المقدمة منها، تداعيات النزاع العربي الإسرائيلي، والاحتلال الأمريكي للعراق.

ب. التنمية والتكامل :

كان إنشاء جامعة الدول العربية محصلة التضافر بين عدد" من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. فقد شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، توجها" عاما"، نحو إقامة التكتلات والأحلاف ذات الطبيعة السياسية- العسكرية والاقتصادية، لإزالة الآثار التي نجمت عن الحرب، وفي إطار هذا التوجه لاقت الطروحات الرامية لإقامة إطار تنظيمي عربي، يضيف قدرًا من التعاون بين الدول العربية المستقلة، قبولاً من قبل الدول الكبرى، بخاصة بريطانيا. وعلى أي حال، فإن الذي ميز ميثاق الجامعة بعد تأسيسها، غلبة الجانب السياسي على غيره من الجوانب ولاسيما الجانب الاقتصادي، حيث

---

[1] مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية السادسة عشر، المبادرات والمقترحات والملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء لتطوير العمل العربي المشترك ومنظومته، تونس، صفر، ١٤٢٥ هـ، مارس - آذار، ٢٠٠٤، ق/ ٠٤/٠٣)٠٨/١٦ - ث (٢/٠).

لم تتجاوز نصوصه المادتين (٢، ٤) حيال هذا الجانب، فكرة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية في حين ركزت المادة (٨) من الميثاق على تشكيل مجلس اقتصادي ليضطلع بمهمة تعزيز التعاون الاقتصادي، وقوامه من وزراء الاقتصاد والمال العرب.

وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ صدر عن مجلس الجامعة قرارا قضى بتعديل نص المادة (٨) فأصبح بمقتضاها المجلس الاقتصادي مؤلفا من وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب. المجلس الاقتصادي بدوره سارع في إعداد خطة متكاملة لبرنامج العمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي أمدها قرابة الربع قرن (١٩٧٧ - ٢٠٠٠) وحظت بموافقة القمة العربية الحادية عشرة، ومن دون أن يشفع هذا الإعداد بتدابير عملية تضع ما جرى الاتفاق عليه موضع التطبيق[١] مما يعني استمرار الأسباب التي أشارت إليها إحدى الدراسات محاضر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي[٢]. من الدورة (١٩ - ٢٥) والمنعقدة في المدة من (١٩٧٣ - ١٩٧٨) ومفادها : افتقار الحكومات العربية إلى الحماسة في مشروعات العمل العربي المشترك والتشدد في موضوع السيادة، في تفسير هذا التصور الذي يبدو في طريق التنمية القومية الشاملة، باعتبارها مفتاح تحقيق التكامل الاقتصادي العربي[٣]. والحق أن هذه الأسباب،

---

[١] عبد الحسن زنكنه، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص١٤٧-١٥٠.

[٢] ثروت أسحق وآخرون، إنثروبولوجيا التنمية، جامعة القاهرة عين شمس،القاهرة، د.ت،ص٢٤٥.

[٣] حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤١.

لم تبرر التوجهات المحلية (القطرية) في التنمية[1]. خارج إطار الجامعة فحسب، وإنما ساهمت نتائج هذه التوجهات في تفاقم ظاهرة الضعف الاقتصادي العربي جراء سوء استخدام موارد الثروة المحلية المتاحة وقصور أفقها التنموي من جهة[2]. واعتماد أنماط تنموية تقليدية، فتمحورت حول القطاع الاقتصادي دون غيره من القطاعات من جهة أخرى. في حين يتعدى المفهوم الجديد للتنمية حدود المعنى التقليدي لها، ليؤكد أن العنصر البشري مورد الثروة الذي لا ينضب، ومن ثم فانه وسيلة وغاية التنمية[3]. وعليه فإن الضامن الحقيقي لنجاح الخطط التنموية محلية كانت أم قومية، يتوقف على درجة ومدى الجمع بين المتوازن في المسارات التنموية وبين الشمول الذي ينضم كل القطاعات. لذا فلا غرابة من تبعية الاقتصاديات العربية إلى الاقتصاد العالمي، إذا علمنا نسبة الاتجار للبلدان العربية منفردة مع البلدان غير العربية تبلغ قرابة ٩٢% من إجمالي تجارتها الخارجية، فيما لا تتعدى النسبة عن ٨% فيما بينها، ومثل هذا التفاوت في النسب نجده أيضًا في جميع الاستثمارات المالية العربية، وبخاصة الخليجية في الخارج[4]. إن إعادة هيكلة

---

[1] إيهاب نديم، الأمة العربية، المأزق والمخرج، مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع،٢٠٠٣، ص١٦٥.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٣.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة جامعة الدول العربية، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر أيلول ٢٠٠٦.
كذلك انظر عبد المنعم السيد على، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية، متابعة وتقويم، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٠٦-٢٠٨.

[4] ناصيف حتي، الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ١٩٩٢، ص٦.

الاقتصاديات العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي عبر التنمية القومية الشاملة، مهمة تاريخية ينبغي أن يضطلع بها المجلس الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية، باعتماد استراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك قوامها، الاعتماد على الذات الجمعية (القومية) للنظم السياسية العربية وشعوبها معا" عبر النصح والعمل على معالجة الخصومة المستديمة بين هذه النظم وبين شعوبها، بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في القرار السياسي واحترام حقوق الإنسان العربي حيثما كان أولا[1]، وإذكاء وتعميق ثقافة الإيمان بأن لا بديل عن العمل العربي المشترك طريقا للتنمية والتكامل، ومن ثم تحقيق الرفاهية توافقاً مع واقع التنوع الجغرافي العربي ثانيا[2]. ومن جانب آخر فان استراتيجية كهذه بمقدورها الإسهام في (الإصلاح السياسي) الذي ما فتات النظم السياسية العربية تتحدث عنه، باعتباره المدخل السليم لإصلاح الجامعة العربية، لتصبح سلطة عليا قادرة على بسط سلطاتها على دولها دون قيد أو شرط.

---

[1] محمد الأطرش، التنمية العربية وبعض إشكالياتها في المؤتمر القومي العربي، حالة الأمة العربية، المؤتمر العربي السابع، ص٣٢٢ ؛ ناصيف حتى، الظروف الدولية والإقليمية المحيطة، مصدر سبق ذكره ص٧.

[2] مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية السادسة عشر، الوثيقة الخاصة بالمبادرة السعودية في مؤتمر قمة تونس ٢٠٠٤، لإصلاح الجامعة العربية من وثائق جامعة الدول العربية حصل عليها الباحث من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة عام ٢٠٠٨.

ثانيًا: الاتحاد الإفريقي

أ- تسوية المشاكل الحدودية (الصراع الإثيوبي الأريتري على الحدود أنموذجًا)

رغم رحيل المستعمر الأوربي عن القارة الإفريقية مضطرًا،غير أن الأثار التي خلفها مازالت تطفوا على سطح الواقع السياسي في كثير من دولها، وقد تسببت في وقوع مشاكل ونشوب صراعات مسلحة فيما بينها وكان في المقدمة منها مشاكل الحدود. والمتأمل في الخارطة السياسة لإفريقيا، لا يحتاج إلى ذكاء ليستنتج مدى التعسف والعبثية في ترسيم الحدود، وإقامة الكيانات السياسية التي يفتقر عدد غير قليل منها إلى أركان أو مقومات الدولة، وذلك على وفق ما كانت تمليه عليه مصالحه الاستراتيجية في الجانب الأمني والاقتصادي، لذا لا يتردد المهتمين بالشأن الإفريقي من رد أصول المشكلة إلى مؤتمر برلين (١٥ت٢ ١٨٨٤ -٢٦ شباط ١٨٨٥) الذي حول القارة وبعد عشرين سنة من انعقاده، من قارة مستقلة بنسبة ٩٢% إلى كيانات مستعمرة بنفس النسبة، حتى أن عددها قد بلغ الخمسين كيان سياسي ذي حدود مصطنعة[١]، وعليه فلا غرابة أن تعبر المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) وفي أكثر من مناسبة عن استياؤها الشديد من هذه الحدود[٢].

---

[١] عبد الله عبد الرازق، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الدوحة، ١٩٨٧، ص٩٤، وما بعدها، كذلك انظر أحمد سويلم العمري، الإفريقيون والعرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٧.

[٢] كومي نكروما، الاستعمار الجديد، ترجمة عبد الحميد حمدي، دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص٣٢.

وإذا كان تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في العام ١٩٦٣، ومن ثم انعقاد مؤتمرها الأول في القاهرة عام ١٩٦٤، قد حال دون إثارتها ولو إلى حين، فإن ميوعة المعالجة من قبل المنظمة، وتشبث أطراف المشكلة بمواقفها وانعكاسات الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) على شئون القارة، أبقى على مكامن استمرارها وإثارتها من حين إلى آخر، وبرر إلى حد كبير الطروحات الإفريقية لاستحداث هيئة تعنى بفض المنازعات بين دول القارة بالوسائل السلمية، في إطار الدعوات لإصلاح هيكلية المنظمة وتحويلها إلى الاتحاد الإفريقي. وحتى نقف على واقع المشكلة الحدودية وكيف جرى التعامل معها من قبل المنظمة – الاتحاد، سوف نقتصر على سوّق أنموذجًا واحدًا لها، وذلكم هو الصراع الإثيوبي الأرتيري على الحدود[١].

تركز صراع الحدود بين إثيوبيا وبين ارتيريا، والذي استمر من العام ١٩٩٨ وحتى العام ٢٠٠٠ على ارض قليلة الموارد لا تتجاوز مساحتها عن ٤٠٠كم من إجمالي طول الشريط الحدودي الفاصل بينهما والمقدر ١٠٠٠كم. فإثيوبيا وجدت نفسها حبيسة موقعها الجغرافي الذي حرمها من أي منفذ على البحر الأحمر، إلا عبر أرتيريا وجيبوتي، واللتين عدتا جزءً من إثيوبيا الكبرى قبيل انفصالهما واستقلالهما عنها. في حين كانت أرتيريا تتطلع إلى تنمية وتطوير اقتصادها الوطني الذي حقق نسبة نمو بمقدار ٥% في

[١] التقرير الاستراتيجي الإفريقي،٢٠٠١-٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص٢٢-٢٥.

علاقاتها الخارجية، وفي المقدمة من ذلك علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إثيوبيا، فاتجهت إلى تعويم عملتها بالدولار الأمريكي، ودعت إثيوبيا إلى تقويم تعاملها التجاري معها بالعملة نفسها (الدولار الأمريكي) بدلاً من التقويم بالعملة الإثيوبية المحلية (البر) وتزامن ذلك مع ازدياد حدة المجاعة والفقر في إثيوبيا[1]. وعليه فإن التقاطع في التوجهات قد فجر الصراع المسلح بينهما (١٩٩٨- ٢٠٠٠)[2].

واستجابة لمبادرة منظمة الوحدة الإفريقية، وضغوط المجتمع الدولي، وقع الطرفان اتفاقاً بتاريخ ١٨حزيران ٢٠٠٠ قضى بوقف العمليات العسكرية، والشروع في مفاوضات سلام برعاية قارية ودولية، فأثمرت المفاوضات عن توقيع اتفاقية للسلام بالجزائر شهر شباط من العام ٢٠٠١، شارك فيها (اسياس افورقي، رئيس أرتيريا وميليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا) وحضر مراسم توقيعها، الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) ووزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين اولبرايت) والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (سالم احمد سالم)[3]. حيث قضى الاتفاق: بإنهاء كل أشكال العداء بين إثيوبيا وبين أرتيريا والتزام الطرفين بعدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة في تسوية المشاكل التي قد تنشب بينهما، وتشكيل

---

[1] مجموعة باحثين، ارتيريا دراسة مسحية شاملة، إشراف وتحرير عبد الملك عوده، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦، ص١١، ١٤.

[2] التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

[3] في يوليو عام ٢٠٠٠ كون مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة بين إثيوبيا وارتيريا للحفاظ على التواصل مع الإطراف المختلفة لإيجاد آلية لتفعيل وقف إطلاق النار وفي سبتمبر عام ٢٠٠٠ قام المجلس بنشر ما يزيد عن (٤٢٠٠) جنديا لمراقبة وقف الأعمال العدائية لحين وصول لجنة ترسيم الحدود. للمزيد انظر نادية عبد الفتاح، الصراع الإثيوبي الاريتري، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٥.

لجنة محايدة لترسيم الحدود على وفق القانون الدولي والمعاهدات الحدودية (الاستعمارية) على أن تزود الدولتان اللجنة وفي غضون (٤٥) يومًا من سريان الاتفاق بالأدلة التي تؤيد حقوقها. وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين جراء العمليات العسكرية.

وفي العام ٢٠٠٢ قررت اللجنة المشكلة بموجب اتفاق السلام في الجزائر، بأن مدينة(بادمي) الذي جرى الصراع المسلح حولها هي مدينة أرتيرية، غير أن الحكومة الإثيوبية رفضت ذلك، وتجدد الصراع المسلح في غرب المدينة وفي الجبهة الوسطى من بلدة (زلامبيا) والجبهة الشرقية من بلدة (يوري) وفي الوقت نفسه دعت الحكومة الإثيوبية إلى تشكيل لجنة جديدة تفصل في النزاع مع أرتيريا، فكانت الدعوة محل رفض من قبل مجلس الأمن، وذلك ما عزز من موقف أرتيريا وأضعف إلى حد كبير موقف إثيوبيا، غير أنه ومع ذلك لم ينسى بأن ميناء عصب كان في يوم من الأيام منفذها إلى البحر، ومن ثم فإن احتمالات تفجر الصراع من جديد ممكنة على الأقل في المنظور الاستراتيجي الإثيوبي[1] مما يضع الجدوى(الغاية) من تحول المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي أمام خيارات صعبة حيال هذا النوع من المشاكل[2]. خاصة وأن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الإفريقية من أهم مباديء هذا الاتحاد.

---

[1] التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، تحرير السيد فليفل، ٢٠٠٤، ص١٤٨.

[2] عادل عبد الرازق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص٤٤-٤٥.

ب- التنمية والتكامل

تمتلك القارة الإفريقية بعضًا من مقومات التنمية الاقتصادية، كالمواد الخام والموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه، تفتقر إلى أدوات التعامل مع المتاح من هذه المقومات، وبخاصة نقص الخبرة الفنية للعمالة الإفريقية، وتدني المستوى التكنولوجي[1]. وعليه فإن التنمية والتكامل في إطار الأوضاع العالمية الراهنة، يعد مطلبا قاريًا ملحاً[2]. حيث أدركت الدول الإفريقية أهمية ذلك في مستقبل القارة فجرى التوقيع على معاهدة (ابوجا) في نيجيريا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية بتاريخ ٢حزيران ١٩٩١. وإبان انعقاد المؤتمر السابع والعشرين لقمة قادة ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية[3].

وقد نظمت القاهرة، جدولاً زمنيًا لتعزيز الجماعة الاقتصادية الإفريقية وتكاملها على نحو تدريجي، وكان قوامه ستة مراحل ويجري العمل على إنجازها في غضون مدة أمدها (٣٤)عامًا تبدأ في العام ١٩٩٤ وتنتهي في العام ٢٠٢٨، وعلى النحو الآتي[4]:

---

[1] تشمل مساحة القارة حوالي ٣١ مليون كم٢ فهي ثاني قارات العالم من حيث المساحة إذ تشغل ٢٢% من مساحة اليابس في الكرة الأرضية، ولا يعيش عليها سوى أقل من ١٠% من سكان العالم للمزيد انظر جلال يحي، الاستعمار والاستغلال والتخلف، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

[2] السعيد إبراهيم البدوي، مشكلات التنمية الاقتصادية في إفريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢١٥.

[3] مصطفي حسن سلامة، الجامعة الاقتصادية الإفريقية، قراءة قانونية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، ١٩٩٣، ص٣٤-٣٦.

[4] مفوضية الاتحاد الإفريقي، الخطة الاستراتيجية للاتحاد الإفريقي ٢٠٠٤- ٢٠٠٧، المجلد الثاني، مايو، ٢٠٠٤، ص٥٦.

تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية في غضون مدة أمدها خمسة سنوات، تثبيت الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز من أمام حركة التجارة على المستوى القاري، وتحقيق التكامل وتعزيزه في غضون مدة أمدها ثماني سنوات. إنشاء منظمة للتجارة الحرة واتحادًا جمركيًا على مستوى الجماعة الاقتصادية في غضون مدة أمدها عشر سنوات. تنسيق وموائمة الرسوم الجمركية وغيرها بين الجماعة الاقتصادية الإقليمية في غضون مدة أمدها سنتان. إنشاء السوق الإفريقية المشتركة، واندماج الجماعة الاقتصادية الإفريقية به[1]. جرى تحديث المراحل الست في قانون الوثيقة التأسيسية لإنشاء الاتحاد عام ٢٠٠٢. والاتفاق على أولويات التنمية الاقتصادية وعلى النحو الآتي:

إن النمو الاقتصادي شرط ضروري ولكنه غير كاف لإحداث التحسينات في مجال رفاهية الإنسان. إن الشعوب وسيلة التنمية وغايتها. اعتبار الإصلاح والتكيف الاقتصاديين عمليتان مستمرتان لإنشاء القدرات الاقتصادية واستمرارها. يعد السلم وحسن الإدارة والاستقرار والأمن العناصر الأساسية لتحقيق التنمية. لاشك أن السياسات الهادفة إلى تحقيق النمو، ستكون ضرورة لتخفيف حدة الفقر في القارة. الإنتاج الزراعي المحسن والاكتفاء الذاتي، أمران أساسيان للتنوع الزراعي والنمو الاقتصادي الموحد نحو التصدير[2].

---

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لأمم المتحدة،بناء القدرات الحاسمة في إفريقيا، أديس ابابا، ١٩٩٤، ص٢١-٢٥.

[2] محمد عبد الشفيع، الاقتصاد السياسي للعولمة، في حمدي عبد الرحمن (محرر) إفريقيا والعولمة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٧- ٣٨.

والسياسات السكانية الفعالة ضرورة لإدماج المتغيرات السكانية في عملية التنمية. تمكين المرأة من النهوض والاضطلاع بدور أكبر وأكثر فعالية في التنمية واستمرارها. تهيئة البيئة أمام الجهد الفردي والعمل الحر أمر أساسي. إن تحقيق التنمية والتكامل ضروريان لإنشاء فضاء اقتصادي إفريقي قوامه الاعتماد على الذات الجمعية الإفريقية. وفي ضوء هذا الاتفاق، قدمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ما سمته (البرنامج الإطاري لبناء القدرات) الذي يغطي جميع الميادين ذات الأولوية في تنمية إفريقيا على الأمدين المتوسط والبعيد[1].

لذا يرى جل المهتمين بالشئون الإفريقية، بأن إقامة المجموعات الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، عامل أساسي في استقرار دولها الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، نظرًا لما يوفره من مزايا فوجود مثل هذه المجموعات سيكون المدخل لإحداث التنمية والتكامل، بمعنى أن التكامل كغاية سيكون القوة الدافعة لإحداث التنمية، مما يسمح بحرية انتقال المال السلع والخدمات، ويزيد من كفاءة المشروعات الاقتصادية، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي يعزز ويقوي المركز الاقتصادي لدول القارة في المحيط الدولي[2]، وعليه فقد عدت كل من (النيباد) (الاتحاد الإفريقي)

---

[1] عراقي عبد العزيز، المشكلات التوزيعية وآثارها على التكامل الإفريقي والأقليمي، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد الخاص، ١٩٩٤، ص٢٠-٢٣.

[2] راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦٥ – ١٦٨.

الجنائين السياسي والاقتصادي لإطار التنمية والتكامل الجديد في إفريقيا[1].

إن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة NEPAD، هي رؤية وإطار استراتيجي لتحديث إفريقيا، جرى الإعداد لها بناءً على تفويض من منظمة الوحدة الإفريقية، عقب مبادرة قام بها رؤساء خمس دول إفريقية هي : الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال، وجنوب إفريقيا، لصياغة إطار متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، والذي تم إقراره من قمة المنظمة السابعة والثلاثين في لوساكا / زامبيا / شهر تموز ٢٠٠١. والحق، أن الإطار الاستراتيجي الذي أجازته قمة لوساكا، هو ثمرة التوحيد بين مبادرة الماب MAAP التي تقدم بها رؤساء الجزائر، ونيجيريا وجنوب إفريقيا، وبين مبادرة أوميجا OMEGA التي دعا إليها رئيس السنغال قبل القمة السادسة والثلاثين للمنظمة، حيث انطوت المبادرتين على الكثير من العناصر المشتركة. فقد ركزت مبادرة الرئيس السنغالي على تحديث وتطوير البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية، فيما ركزت الماب على توفير الشروط الضرورية لإحداث الإصلاح والتنمية السياسية والاقتصادية، ودعت كلتاهما إلى علاقة شراكة قوامها التكافؤ وتبادل المنفعة بين الدول الإفريقية وبين الدول الصناعية الرأسمالية. لذا قامت لجنة فنية

---

[1] فرج عبد الفتاح، الاتحاد الإفريقي ودعم التنمية الإفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد، بحث منشور في مؤتمر (مبادرة التنمية الجديدة في إفريقيا والنيباد وتنمية إفريقيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سبتمبر ٢٠٠٢، ص١١-١٤.

مكونة من خمس خبراء من دول المبادرتين، وبمشاركة منظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في إفريقيا، بدراسة المبادرتين ودمجهما بمبادرة واحدة حملت اسم النيباد.

وعلى أي حال، فان نجاح هذا المنحى يستلزم أولاً وقبل كل شيء، معالجة العراقيل التي تعترض التنمية والتكامل الحقيقيين على مستوى القارة الإفريقية، وهي عراقيل أو معوقات سياسية، قانونية وإدارية واقتصادية. فعلى المستوى السياسي، ما يزال الافتقار إلى الحماسة وغياب الإرادة السياسية الجمعية في ولوج العمل الإفريقي المشترك كسبيل لبلوغ التنمية وتحقيق التكامل، وتغليب التمسك المطلق بالسيادة الوطنية على حساب المصالح الجمعية المشتركة لدول القارة في إطار الاتحاد الإفريقي، والتهميش الذي يبدوا متعمدًا لدور الشعوب في الحياة السياسية والاقتصادية عوامل فعالة في رسم صورة الواقع السياسي الإفريقي[1].

مما يعني بأن حال الاتحاد الإفريقي ليس بأفضل من حال جامعة الدول العربية، رغم قدم الأخيرة من حيث التأسيس وحداثة الدول. وعلى المستوى القانوني والإداري، فإن استمرار التمسك بقاعدة الإجماع أو الأغلبية المطلقة في اتخاذ القرارات على مستوى الجامعة والاتحاد. وهو مبدأ صعب المنال في الغالب، قد علق العمل بمشاريع تنموية بدت طموحة، إذ بمقدور دولة واحدة أو أكثر من تعليق أي منها أن امتنعت عن التصويت أو صوتت معارضة، حتى

---

[1] ينظر اصل وثيقة المراحل الكبرى في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد NEPAD. نقلا عن عادل عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٤١٧-٤٨٨.

بدى وكأن تفضيل المصلحة الوطنية (المحلية) على حساب العمل الجماعي المؤسسى الديدن الذي لا تحيد عنه الدول وإن كانت أعضاء في الاتحاد أو الجامعة[1].

وأما على المستوى الاقتصادي، فلا شك بأن انتهاج سياسات اقتصادية مستقلة وغير متكافئة من قبل الدول الإفريقية في علاقاتها مع العالم، وبخاصة الدول الصناعية الرأسمالية. قاد إلى إحكام تبعية تلك الاقتصاديات إلى الاقتصاد العالمي الحر، ومن ثم تأثرها بمتغيراته، حتى أمست هذه الاقتصاديات مجرد مستودعات لتصدير المواد الأولية، وسوقًا لتصريف ما تنتجه الاقتصاديات الرأسمالية من السلع والبضائع. وبالتالي أسست هذه السياسات من حيث النتائج لقاعدة الاقتداء بالنموذج الأوربي القائم على الاقتصاد الصناعي الرأسمالي والسوق الحرة مما جعل في نهاية المطاف، من صياغة المشاريع الطموحة لإحداث التنمية والتكامل في إطار الاتحاد الإفريقي بلا معنى[2].

---

[1] محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا الضرورات والمعوقات، تقديم عبد الملك عوده،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكافل الإفريقي، ٢٠٠٧، ص٣٧-٣٨.

[2] التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٣،٢٠٠٢، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٧-٣٧٤.

المبحث الثاني

الواقع وكفاءة الأداء

أولا :: جامعة الدول العربية ::

((بيت العرب)) تعبير جرى استخدامه للتغيير من الناحية الاصطلاحية معنى: الجامعة العربية، أُمنيةٌ لا كواقع، تداعب خيال المواطن العربي حيثما كان، والتوّاق إلى المحافظة على هوية الأمة التي ينتمي إليها، والمتطلع إلى هامش أكبر للدورة في دفع مسيرتها بغية اللحاق بركب الحضارة الإنسانية أسوة بغيرها من الأمم. ومما لاشك فيه، إن ((مر)) التجربة منذ عام التأسيس ١٩٤٥ وحتى يومنا هذا، هو غير ((عسل)) الأماني، وإن كانت مشروعة، وذلك يبرر بمفرده أهمية وضرورة الوقفة مع الذات، لتأمل واقع التجربة، وبدائله مستقبلها في الحياة العربية.

ويبدو بأن من المناسب أن يكون تحديد أصول ما اصطلح على تسميته ((أزمة الجامعة العربية)) البدء من منطلقات التأسيس. فجامعة الدول العربية، تأسيسا على ما ورد في فصل الدراسة الأول وجزءاً من فصلها الثاني، قد أطرت من حيث النشأة والتكوين ظاهرة التشرذم والبعثرة القومية ((التجزئة)) التي فرضتها إرادات الدول الكبرى المؤثرة في مسارات النظام السياسي الدولي آنذاك، وكان من نتائجها ترسيخ النزعة القطرية والهوية المحلي التي تدور حولها معالم الدولة ومؤسساتها، وعليه، فقد أمست الجامعة متأثرة به وغير مؤثرة فيه، ولعل من دلائل ذلك الشكلية، إلى جانب الموضوعية

التي يشير إليها لاحقا، إن ديباجة الميثاق ما فتأت تستخدم تعبير (الدولة العربية) أو (الدول العربية قاطبة) و(جميع الدول العربية) فنتج عن هذا التأطير المقترن بعجز بيِّن: في تحقيق قدرا معقول من العمل العربي المشترك، وإخفاقات متكررة في معالجة المنازعات التي وقعت بين الدول العربية الأعضاء في مجلس الجامعة، أزمة ثقة وربما خصومة مستديمة بين الجامعة العربية وبين الرأي العام العربي، وهي امتداد للخصومة بين النظم السياسية العربية وبين هذا الرأي أصلا، وبخاصة، قياداته القومية، وبرر إلى حد كبير الدعوات لإصلاح الجامعة العربية، وبما يتوافق مع المعطيات الجديدة في المحيطين العربي والدولي.

وإذا كانت الدول العربية الأعضاء في الجامعة، قد (أقرت) بالعمل العربي المشترك سبيلا للتنمية والتكامل، غير أن هذا (الإقرار) غالبا ما كان ليصطدم بترجيح كفة المصالح القطرية[1]. التي تحكمها ظروف وتقلبات الأوضاع السياسية فيها من الناحية العملية، ومن ثم فإن التناقض بين (الإقرار) و(الواقع) انعكس بدوره على مجمل الواقع العربي، وحد كثيرا من كفاءة العمل المشترك في إطار الجامعة العربية[2]، وللتدليل على ذلك، نبسط، على سبيل المثال لا الحصر، الشواهد الآتية المستمدة من واقع تجربتها في المحيط العربي.

---

[1] مجدي حماد، جامعة الدول العربية، عالم المعرفة،عدد خاص، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

[2] خليل إسماعيل، النظام العربي، وإصلاح جامعة الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٣-٥.

فعندما عرضت المسألة السورية – اللبنانية على مجلس الجامعة، لم يتمكن المجلس من لجم التدخل الفرنسي فيها بقرار يدعو فيه على الأقل إلى التلويح بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، ولم يكن موقف مجلس الجامعة بأفضل إبان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وأظهرت الجامعة عجزا نشأ في التعامل مع الأزمة بين المغرب وبين الجزائر حول الصحراء، فيما نجحت منظمة الوحدة الإفريقية من احتواء الأزمة، ولو إلى حين، وعلى أية حال، فإن عجز الأداء نراهُ يتكرر في الأحداث اللاحقة، مثل : النزاع المصري – السعودي حول اليمن عام ١٩٦٧، وفي حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والنزاع الحدودي بين السعودية وبين الإمارات عام ١٩٧٤. والحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٦، وفي الغزو العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠... لا، بل إن المهتمين بشأن الجامعة ذهبوا إلى أبعد من ذلك، عندما عدوا هذا العجز سببا يضاف إلى غيره من الأسباب، في استمرار مأساة الشعب العربي الفلسطيني، حيث بات (العرب) يتهافتون على التسوية، فيما تماطل إسرائيل أو في الأقل تطرح شروطا على (العرب) غير قابلة للتحقيق.

وعليه، فإن عجز الجامعة العربية عن الاضطلاع بمسئولياتها التاريخية، وفي الأقل على وفق ما ورد في ميثاقها، يمكن رده بصفة عامة إلى ثلاثة أسباب مفصلية : أولها، الافتقار إلى استراتيجية واضحة المعالم تحدد الأولويات في عملها لمرحلة لاحقة، بصرف النظر عن المتغيرات التي قد يتعرض لها النظام السياسي في هذه

الدولة أو تلك، من الدول الأعضاء في الجامعة، وخضوعها إلى التقويم من وقت لآخر، في ضوء معطيات أو نتائج التطبيق. وثانيهما، وهو نتيجة لما تقدم في أولا، العجز في مواجهة المتغيرات الجديدة في المحيطين العربي والدولي. فمشروعات مثل : الشرق الأوسط الكبير، السوق الشرق أوسطية، وخارطة الطريق لتسوية النزاع مع إسرائيل، جرى تسويقها من الخارج، ولم تتخذ الجامعة حيالها تدابير عملية تتجاوز الاقتصار على التصريحات التي لا تغني عن فقر ولا تشبع عن جوع[1]. وثالثهما، انعكاس الخلافات بين الدول العربية على عرقلة العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية، وتفريغ محتوى الكثير من بنود الميثاق، رغم أنها في صياغتها لا تلبي طموحات وآمال العرب على المستوى الشعبي.

فعلى سبيل المثال، ان مجلس الجامعة قد تبنى في دورته (١٢) عام ١٩٥٠، مشروع قرار ضمنه المادة (١٨) من الميثاق، وكان مفاده: عدم جواز قيام أية دولة عربية من دول الجامعة التفاوض في عقد مفرد أو اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل، ومن تقدم على ذلك تعد وعلى الفور منفصلة عن الجامعة مما يستوجب قطع العلاقات الدبلوماسية، والمالية والتجارية والاقتصادية معها[2]. غير أن تطبيقه على غير فعال – وإن كان تعبير عن الخشية

---

[1] عادل غنيم، الجامعة العربية والقضايا العربية خلال القرن العشرين، مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد السابع، ٢٠٠٣، ص٢٠٩.

[2] حسن نافعة، الدور السياسي للجامعة العربية في الاستقلال بعض الأقطار العربية وفي قضية فلسطين، المستقبل العربي العدد ٤٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص١٤٢.

من ردة الفعل في المحيط الشعبي العربي — حيال مصر بعد زيارة الرئيس السابق محمد أنور السادات إسرائيل، وانبثاق تسويات كامب ديفيد بإشراف أمريكي[1].. قد آل إلى نتائج عكسية، ومن بينها التسوية الأردنية- الإسرائيلية، وبداية التهافت (الرسمي) العربي إلى التسوية والتطبيع، دونما اعتبار للمأساة الشعب الفلسطيني، وذلك توكيدا لما سبق أن قلناه، من أن الجامعة مجرد إطار تنظيمية لظاهرة التشرذم على المستوى القومي، أو، وعلى وفق التعبيرات المعاصرة، انعكاس (منظم) لواقع ما يسمى ((النظام السياسي العربي)) إذ اقترن وجودها بوجوده وأصبحت تمتثله في حالات (صمته) أو حالات (سقمه) فهي موضع ((مدح)) عندما يرتقي النظام السياسي العربي إلى المستوى المطلوب من الفعالية، على مستوى العلاقات بين مكوناته من الدول العربية أو في علاقته بالمحيط الدولي.. والعكس صحيح تماما.

والحق، فإن هذا المعنى، لا يبرر على الإطلاق في منظور رعاية المصالح العليا للأمة العربية على المستوى الشعب في الأقل، فكرة الربط من حيث الإصلاح بين مكونات النظام السياسي العربي وبين الجامعة العربية، بمعنى لا يمكن إرجاء أو تعليق البت في صياغة مشروع إصلاح الجامعة، لحين إصلاح واقع هذه المكونات ((الدول العربية)) بل مادام هذا النظام غير قادر على الاستغناء عنها ((أي الجامعة)) أو إيجاد بديلا جديدا يحل محلها[2]، فعلية الاتجاه نحو

---

[1] عودة بطرس عودة، الجامعة العربية والقضية الفلسطينية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٦٧، تموز ١٩٧٠، ص١٤٢-١٤٥.

[2] خليل إسماعيل، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

صياغة مشروع قومي لإصلاحها، ويرد الاعتبار إليهما معاً، في أعقاب التداعيات التي خلفتها (القضية العراقية) بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ في المحيط العربي[١].

أ- سبل النهوض بعمل الجامعة (الإصلاح) :

وتأسيساً على ما تقدم ذكره من الناحية المنهجية، فإن النهوض بواقع العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية. وتفعيل كفاءة عملها في الحياة العربية. يستلزم إحداث تغييرات جدية ومسئولة على ميثاقها ومؤسساتها التي نشأت بمقتضاه[٢]. استجابة لمطالب شعوب الدول الأعضاء فيها على أقل تقدير[٣]. ومن ثم رأي المصدع في العلاقة بين هذه الشعوب وبين الجامعة، والحق، إن هذا المقصى قد اتخذ بشكل دعوات للتعديل تارة[٤] والإصلاح تارة أخرى[٥]. فالمهتمون بالشأن القانوني من العرب روجوا لمفهوم التعديل الذي يطال بنود أو مواد الميثاق، باعتبارها المؤسسة

---

[١] بيداء محمود أحمد، نشأة وإصلاح الجامعة العربية، مجلة مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٥، ٢٠٠٦، ص١٧٣.

[٢] رؤية عينية من أعضاء هيئة التدريس في إصلاح الجامعة العربية، دراسة ميدانية، مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد ١١، ٢٠٠٤، ص١٠.

[٣] فتحي الشرقاوي، رؤية تفسيرية حول الإصلاحات العربية، مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد ١١، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠.

[٤] المعنى اللغوي للمصطلحين، فالتعديل هو التقويم ويقال عدلته فاعتدل أي قومته فاستقام ولا يحتاج إلى تقويم لا ما عوج.

[٥] أما الإصلاح فهو نقيض الإفساد ولا يحاج السوي إلى الإصلاح للمزيد انظر خليل إسماعيل، النظام العربي وإصلاح الجامعة العربية، مصدر سابق، كذلك انظر نديم مرعشلي وأسامه مرعشلي، تحديد صحاح العلامة الجوهري في اللغة والعلوم، بيروت، دار الحضارة،١٩٧٥.

للجامعة وما ارتبط بها من مؤسسات، بغية الانتقال مما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون عليه. في حين روج المهتمون بالشأن السياسي لمفهوم الإصلاح الذي لا يطال الميثاق والمؤسسات فحسب، وإنما يتعدى بالنقد والتقويم كفاءة العمل وفقا للنتائج أو المعطيات المُحققة على الأرض أو في الواقع السياسي العربي، وبالتالي فان التعديل قد لا يتضمن الإصلاح بالضرورة، فيما يتضمن الإصلاح أو يشتمل على التعديل[1].

وعلى أية حال، فإن الدعوات لتعديل وإصلاح الجامعة العربية لم تكن حديثة النشأة، وان كانت معطيات النظام السياسي الدولي المعاصر، قد برزت الحاجة إليه وعلى نحو غير مسبوق. فالتعديل والإصلاح قد لازما الجامعة بعيد سنة التأسيس. ففي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ استحدثت اللجنة السياسية بقرار من مجلس الجامعة، كسبيل لتسهيل تطبيق قرارات المجلس عبر ترجيح العناية بروح القرارات على التمسك الآلي بنصوصها. وفي ١٩ شباط ١٩٤٨ تقدمت الحكومة السورية إلى الجامعة العربية بمقترحين، يتضمن الأول منها، عدم جواز قيام الجامعة العربية بالتفاوض أو التعاقد مع أية دولة أجنبية إلا بموافقة جميع الأعضاء فيها، على أن لا تتعارض مصلحة الجامعة مع أية مصالح للدول الأعضاء فيها. فيما تضمن المقترح الثاني، أن تكون الجامعة هيئة تمثل سلطة اتحادية تسمو على غيرها من السلطات الوطنية. وشفعت المقترح بالدعوة

---

[1] خليل إسماعيل، النظام العربي، وإصلاح جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص٧٩-٨٠.

إلى الأخذ بنظام الوزن النسبي للأصوات بدلا من الإجماع في اتخاذ القرارات، إلا أنه كان موضع رفض من بقية الدول الأعضاء[1]، وفي العام ١٩٥٠ أقرت الجامعة معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، غير أن تبرير تفعيلها ونجاحه في ظروف الأزمات في العلاقات العربية العربية أو في علاقات الدول العربية مع غيرها من الدول الأجنبية، خيب الآمال التي عقدت على الإقرار بها. والحق، إن المدة من عام ١٩٥٤ وحتى نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس بعيد تسويات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، قد خلت من المحاولات الجدية لإعلام الجامعة، وذلك برز على ما يبدو قرار قمة تونس الواضح إلى الإسراع بتعديل الميثاق، على أن تناقش ذلك القمة القادمة (قمة عمان). ومع أن مقترحات التسريع بتعديل الميثاق، نقلت من جديد إلى قمة فاس عام ١٩٨٢، غير أنها بدت بلا طائل[2].

وعلى أية حال، فان الجامعة عقدت قرابة الـ (٣٠) مؤتمرا (عادي واستثنائي) وصدر عنها قرابة الـ(٢٣٠) قرار انصب أغلبها على تعديل الميثاق وإصلاح عمل الجامعة[3]، وكان آخرها في مؤتمرات قمة تونس ٢٠٠٤، والجزائر ٢٠٠٥، السودان ٢٠٠٦

---

[1] د.ك-وملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/١٦٦٩/ تقرير المفوضية العراقية في القاهرة، ١٩٥٠/١٢/١٢، وثيقة ٤١، ص١٢٢، ١٢٩.

[2] مجدي حماد، جامعة الدول العربية، عالم المعرفة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤-٢٠٩.

[3] محمد رميحي، في ظل إعادة هيكلتها وصياغة رؤيتها هل تحتاج الجامعة العربية إلى ذراع عسكري، جريدة الرأي العام، في ٢٠٠٧/٧/١٧.

والرياض في العام ٢٠٠٧ ودمشق ٢٠٠٨ والتي يمكن إجمال ما جاءت به من مقترحات لإصلاح الجامعة بما يأتي :

أولا : ضرورة وجود إرادة سياسية جماعية صادقة، لإصلاح العلاقات العربية – العربية، إذا كانت تمثل شرطا لإصلاح جامعة الدول العربية، وفق مبدأ المصارحة قبل المصالحة. أو في الأقل الدعوة إلى تحقيق قدرا معقول من الإصلاح يتكافأ مع معطيات العصر الراهن عربيا ودوليا[1]. إن كان تحقيق قدرا من الإصلاح في العلاقات العربية – العربية صعب المنال.

ثانيا : إن الدعوة لإنشاء منظمة بديلة عن الجامعة، تبدو غير مناسبة الآن، إذ ما زال (النظام السياسي العربي) غير مؤهل لذلك. لذا، فالبديل الواقعي تطوير ميثاق الجامعة العربية، على أن يشتمل ذلك على العمل الاقتصادي العربي المشترك، ونظام القرارات في الجامعة، والأمانة العامة[2].

ثالثا : الأخذ بمبادرة المملكة العربية السعودية بشأن (آلية التقييد والامتثال) لمواجهة ظاهرة عدم أو العزوف عن تنفيذ القرارات، مما يستدعي التخلي عن قاعدة الإجماع.

رابعا: الأخذ بالمبادرة المصرية والقائمة على تأسيس (منتدى الأمن

---

[1] رضوان السيد، الدولة والسياسة والإصلاح في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد ١١٧ في ربيع، ٢٠٠٤.
كذلك انظر، سليمان عبد المنعم،هذا الإصلاح الأتي عبر المحيط، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٣٨، في ٢٠٠٤/٣/٢٩.

[2] انظر الملحق رقم (٥) الوثائق الصادرة عن جامعة الدول العربية بالأرقام ق.ق ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣ في الدورة العادية رقم ١٧ في الجزائر بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٣ حصل عليها الباحث من الأمانة العامة للجامعة العربية عام ٢٠٠٨.

القومي) على أسس واقعية، تحقق المصالح العربية، وتدعم أمن كل دولة في إطار عربي عام.

خامسا : تبني المبادرة الجماعية التي دعت إليها كل من : السودان والسعودية ومصر واليمن، ومفادها تفعيل تدابير تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، من خلال تأمين بنك للاستثمار العربي، وبنك للتنمية القومية. بغية تمويل المشاريع المشتركة، وإقامة السوق العربية المشتركة.

سادسا : اعتماد مبدأ التدرج في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، عبر الأخذ بالمبادرة اليمنية القائمة على فكرة إنشاء (هيئة لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية).

سابعا : تطوير جهاز الأمانة العامة للجامعة العربية وفقا لمبادرة قطر ومصر والسودان[1] ومفادها : تطوير جهاز الأمانة العامة، توفير الموارد المالية الكافية لتمكين الأمانة من القيام بمسؤولياتها، تهيئة الكفاءة والقدرات البشرية لذلك، تحديث الإدارة ومنح الأمين العام المزيد من الصلاحيات.

ثامنا : ينبغي أن تعنى الجامعة العربية بمؤسسات المجتمع المدني العربي، حتى تصبح هذه المؤسسات رافدا من روافد الرأي التي تُفعّل العمل العربي المشترك[2].

والحق، أن الأخذ بمقترحات كهذه لإصلاح الجامعة، يبقى قرارا

---

[1] الوثيقة الخاصة بمبادرة المملكة العربية السعودية وهو ملخص تنفيذي في تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك. نقلا عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية السادسة عشر، تونس، ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره.

[2] رغيد الصلح، إنقاذا لمصداقية القرارات الجماعية، صحيفة الحياة، في ٢٠٠١/٦/٧.

سياسيا، ويستلزم صياغة فكرية جديدة على المستويين الفردي والجماعي، مفادها الترجيح المعنوي والمعزز بتدابير للمصالح الجماعة المشتركة وبنجاحه عندما لا تتقاطع مع المصالح الوطنية لكل دولة عضو في الجامعة.

ثانيا : الاتحاد الإفريقي :

إن تقويم كفاءة الأداء لمنظمة الوحدة الإفريقية (سابقا) الاتحاد الإفريقي اليوم، يتطلب في البدء الإجابة عن تساؤل مفاده : ما الذي أنجزته المنظمة من أهدافها خلال أكثر من ثلاثة عقود مضت على تأسيسها[1]. فمنظمة الوحدة الإفريقية تأسست في العام ١٩٦٣، وفيما بدت القارة منشغلة بقضية التحرر من الاستعمار ومعالجة أثاره، في إطار الصراع المحتدم بين المعسكرين الشرقي والغربي على مناطق النفوذ الحيوية، وفي المقدمة منها إفريقيا[2]. لذا، فقد تركزت جهود المنظمة على مساعدة الشعوب الإفريقية الرازحة تحت نير الاستعمار، لنيل حريتها والظفر بالاستقلال، حتى جرى إنشاء كتلة تحرير إفريقيا في دار السلام، لدعم حركات التحرر الإفريقية. وعلى أية حال، فان ثمرة هذا الجهد منذ العام ١٩٦٣ وحتى العام ١٩٩٠، استقلال (٢٢) بلدا إفريقيا[3]، وهو قوام الأعضاء في

---

[1] انظر الملحق رقم (٦) خريطة إفريقيا.

[2] أحمد حجاج، الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية، رؤية مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص٧-١٢.

[3] انظر الملحق رقم (٧) الوثيقة الخاصة حول الأراضي الإفريقية المحتلة لحد الآن.

المنظمة.

بعد مرحلة الاستقلال، بدى واضحا ميل جهد المنظمة إلى تسوية المنازعات الإفريقية سلميا، بخاصة منازعات الحدود، فحققت المنظمة نجاحات في منازعات افريقية – وبخاصة[1]، عجزت عن تسويتها الجامعة العربية، حتى أنها، وفي مؤتمر القمة الإفريقية عام ١٩٩٣، أقرت آلية جديدة لإدارة المنازعات في القارة، غير أن أثرها بقى محدودا جراء غياب الدعم المالي لها، وضعف التأييد الإقليمي والدولي لها[2] بيد أن جهد المنظمة في الشأن الديمقراطي وحقوق الإنسان سجل تراجعا لافتا، وبخاصة في الدول التي يقف على رأس السلطة فيها ضباط كبار في الجيش. أو التي أخذت بنظام الحزب الواحد. ولم يطرأ أي تحسن في موقف المنظمة إلا بعد إنشاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، والاضطلاع بدور المراقب على الانتخابات العامة في عدد من دول القارة.

والحق، أن المنظمة، وبشكل عام، قد أكدت الشخصية الإفريقية في المجالين القاري والدولي. ورسخت في إطارهما معنى (الإفريقية) بعد أن كشفت عبث التميز بين إفريقيا بيضاء وأخرى سوداء، وإفريقيا عربية مقابل زنجية، وأخرى شمال الصحراء وثانية في جنوبها[3] غير

---

[1] عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[2] نجحت منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النزاعات بين (المغرب والجزائر، الصومال وإثيوبيا، الكابون، وغينيا الاستوائية، إثيوبيا واريتريا، ليبيا، وتشاد).

[3] عادل عبد الرازق،إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

أنها، ومع ذلك، واجهت مشاكل جمة، كان في المقدمة منها المديونية الخارجية[1] للدول الأعضاء فيها وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها إلى الخارج، وتشكل نسبة غير قليلة في مدخولاتها القومية من العملة الأجنبية. إضافة إلى تزايد أعداد اللاجئين من الأفارقة جراء المجاعة والفقر أو الصراعات المسلحة لأسباب أثنية. ومما لا شك فيه، أن تتصدى المنظمة لمعالجة هذه المسائل يستلزم منها جهدا وطنيا، وفسحة من الزمن طويلة نسبيا[2].

ومن جانب آخر، فان ما يعزز الاعتقاد بان المنظمة قادرة على مواجهة التحديات، تزايد الوعي بأهمية العمل الإفريقي المشترك، والذي تجسد بالتحول الذي طرأ على قيادة المنظمة وهيكلها التنظيمي، بعيد استبدالها بالاتحاد الإفريقي في العام ٢٠٠٢. والاتحاد الجديد الذي دشن عامه السابع، بلور اتجاه عاما يدعو إلى إقامة برلمان عموم إفريقيا، كهيئة أو مؤسسة من مؤسساته. ومجلس أمن إفريقي يعنى بالنزاعات الإفريقية – الإفريقية، فضلا عن دأبه المتواصل في إدخال التعديلات على بنود الوثيقة التأسيسية للاتحاد، وتتعلق بأهداف الاتحاد وأجهزته، ومنها الجهاز الأعلى (المؤتمر) ولجنة المندوبين الدائمين[3].. وعليه، فان إذكاء الوعي وتزايد درجته بأهمية العمل الجماعي عبر الاتحاد، واقترانه بتدابير عملية، يمثل شرطا موضوعيا في تفعيل الكفاءة لبلوغ الأهداف والآمال التي

---

[1] انظر الملحق رقم (٨) الوثيقة الخاصة حول المديونية الخارجية لدول القارة.

[2] أحمد حجاج، إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، صادرة عن، الهيئة العامة للاستعلامات العدد ٦، ٢٠٠١ ص٧-٩.

[3] ربيع عبد العاطي، الاتحاد الإفريقي التحديات الماثلة، مصدر سابق ذكره، ص٤٧.

تعول عليها شعوب القارة.

ب- سبل النهوض بعمل الاتحاد الإفريقي (الإصلاح) :

وتوافقا مع ما تقدم، يبدو جليا بان المطلوب من الاتحاد الإفريقي، ورغم قصر عمر تجربته، تتجاوز ما علق بعمل منظمة الوحدة الإفريقية من سلبيات[1]. ومنع ترحيلها إليه قبل أن يكتمل بناؤه ويصلب عوده، وبالفعل، فقد حظي الاتحاد بهذا الاتجاه خطوة هامة، وربما غير مسبوقة في تاريخ المنظمة (السابقة).عندما انبرى مؤتمر القمة الثاني للاتحاد، والذي انعقد للفترة من (١٠-١٢ تموز ٢٠٠٣) في العاصمة الموزامبقية[2]. لمعالجة قضية الفساد الإداري والمالي والحروب الأهلية في عموم القارة[3]. ورغم ذلك، تبقى مشاكل الديمقراطية والتنمية، الديون الخارجية والفقر[4]. بانتظار ما سيتخذه الاتحاد من قرارات، وما سيقدم عليه من تدابير وإجراءات في الزمن الإفريقي القادم[5].

إن سبل النهوض بعمل الاتحاد، وحتى يكون أكثر قدرة وفاعلية في بلوغ أهدافه، يتطلب رؤية مستقبلية، نعتقد بان قوامها يتألف من الآتي : أن تتسم رؤية الاتحاد إلى مشاكل القارة بالشمول،

---

[1] أحمد حجاج، الاتحاد الإفريقي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١٢.
[2] التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣،مصدر سبق ذكره، ص٢-٣.
[3] ربيع عبد العاطي، الإتحاد الإفريقي والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.
[4] أيمن شبانه، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، دراسة مقارنة، بحث ندوة الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠١-١٣٨.
[5] أيمن شبانه، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، دراسة مقارنة، بحث ندوة الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠١-١٣٨.

لأنها بالأصل مترابطة من حيث الأسباب والنتائج، وذلك في إطار أهدافه المعلنة. لا بديل لتحقيق التكامل الإفريقي في الميدان الاقتصادي عبر التنمية سبيلا لحل مشكلة المجاعة والفقر... ومن خلال الجماعة الاقتصادية الإفريقية وهياكلها الموحدة. نبذ الخلافات وتفعيل المشتركات بين دول القارة، سبيلا لابد منه في مواجهة التحديات. اعتماد مبدأ التدرجية في بلوغ الأهداف.

الفصل الثالث

مستقبل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي كمنظمتين إقليميتين

المبحث الأول

التحديات المستقبلية

أولا :جامعة الدول العربية :

قامت الجامعة وبعد الإعلان عن تأسيسها، ولاشك في هذا، بدور وإن لم يكن حاسما، في دعم المطالب الوطنية المشروعة لحركات التحرير في الوطن العربي، وتأييد ومساعدة البلدان العربية من أجل الظفر باستقلالها الوطني. غير أنها، ومن جانب آخر، فشلت في بلورة استراتيجية لمواجهة اغتصاب فلسطين. ومن ثم إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي، لأسباب باتت معروفة، بل وسرعان ما تهافت على البحث عن سلام مع إسرائيل في أعقاب مؤتمر بيروت في العام ٢٠٠٠ وعلى الرغم من مراوغة الأخيرة وطرحها لشروط تعجيزية [١].

أن منحى الجامعة هذا، بدى غير متكافئ مع التداعيات التي نجمت عن التحول في النظام السياسي الدولي المعاصر إلى القبطية الأحادية اثر تفكك الاتحاد السوفيتي، وتهدد الانتماء القومي العربي والإسلامي للدول الأعضاء فيها[٢]. أما بالاندماج مع مجتمعات أخرى

---

[١] حسن نافعة، الدور السياسي للجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤-١٤٥.
[٢] مجدي حماد، جامعة الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٧-٢٨٨.

لا تربطها بها إلا رابطة تبادل المنفعة أو التشرذم بدعوى الإنصاف إلى كانتونات قوامها : الأرومة القومية والمذهب أو الطائفة في إطار الدين الواحد، مما يجعل الدعوات لإصلاح الجامعة ضرورة قومية وتأريخية لحماية الحاضر وضمان المستقبل[1].

وعليه، فان الجامعة أمام مستويين من التحديات الجدية : أولهما، التحديات الداخلية، وقوامها، التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، وتوسيع هامش المشاركة الشعبية في القرار السياسي بالدعوة إلى قدر من الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في البلدان العربية. وثانيهما، التحديات الخارجية وفي المقدمة منها ظاهرة العولمة السياسية، والتي يشكل مشروع الشرق الأوسط الكبير حلقتها الأهم، ومشروع الفرانكفونية (رابطة الدول والشعوب الناطقة بالفرنسية) الذي تقوده فرنسا وتروج له ثقافيا، بديلا أو في موازاة المشروع الثقافي والحضاري الأمريكي[2]. إضافة لمشاريع أخرى تروج لها دول الجوار الجغرافي لهذه البلدان، والحق، أن استجابة الجامعة ما تزال ضعيفة، كونها مؤسسة تمثل الحكومات في البلدان العربية دون الشعوب من جهة، والافتقار إلى الرؤية الشاملة التي تربط ولا تفصل بين ما هو اقتصادي وثقافي وسياسي[3] من جهة أخرى.

---

[1] محمد حسنين هيكل، مجدي حماد محرر، ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، القاهرة، دار المستقبل، العربي، ١٩٧٨، ص٨٢٦.

[2] مجدي حماد، جامعة الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٤١٨-٤٦٣.

[3] عادل غنيم، الجامعة العربية والقضايا العربية،مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩-٢١١.

ثانيا : الاتحاد الإفريقي :

رغم أن مبررات تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، ترد في مجملها إلى المتغيرات الجديدة على المستويين القاري والدولي، فان الاتحاد الإفريقي ما زال، وكما هو متوقع لتجربة لا يزيد عمرها على سبعة سنوات، في مواجهة العديد من التحديات، والتي يمكن إجمالها في ثلاث مستويات : أولها، التحديات المتعلقة بعدم اكتمال الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للاتحاد، فثمة إشكالية في تمثيل الزعماء والقادة من الدول الإفريقية، الذين دخلوا إلى السلطة باستخدام القوة والمعبر عنها (بظاهرة الانقلابات العسكرية) ذلك، إن المادة (٣٠) من القانون التأسيسي للاتحاد تنص على حظر مشاركتهم في أعمال الاتحاد، إضافة إلى أن مؤسسات مثل : المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبرلمان الإفريقي، ومحكمة العدل الإفريقية ما تزال في طور التأسيس[1]. وثانيا، منازعات الحدود والحروب الأهلية. وثالثا، التحدي الاقتصادي، فالتخلف في هيكلية الاقتصاديات الإفريقية، ومن ثم تدني كفاءتها الإنتاجية، ظاهرة دأب المهتمون بالشأن الاقتصادي الإفريقي على توصيف اقتصاديات القارة بها. ومن دلالات ذلك، إن ناتجها الإجمالي لا يمثل إلا ١% من إجمالي الناتج العالمي، فيما تبلغ نسبة ما قدره حوالي ٢% من التجارة الدولي. وعلى وزن تطبيقات الأمم المتحدة فإن الأول الأقل نموا في العالم قوامها ٤٨ دولة من بينها ٣٢ دولة في إفريقيا لوحدها. في حين يعيش أكثر من ٤% من شعوب

---

[1] مجدي حنفي، مقارنة الاتحاد الإفريقي بالاتحاد الأوروبي من الناحية الهيكلية، البحث منشور في ندوة الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٤٠.

٤٨ دولة افريقية تحت خط الفقر، حيث برر ما تقدم الإنتاج اللامعقول لهذه الاقتصاديات على اقتصاديات الدول المتقدمة في العالم، ونجم عن العلاقات غير المتكافئة ظاهرة التبعية الاقتصادية ما يمكن ينتج عنها من تداعيات تطال الاستقلال السياسي لدول القارة[١]. ورابعا، التحدي الاجتماعي، الذي تجسده ظواهر مثل : الأمية[٢]. وتفشي الأمراض المُعدية[٣]. والمجاعة... وخامسا، التحدي الدولي، والمعبر عنه بظاهرة العولمة، وما تطرحه من تداعيات محتملة تمس الشخصية الإفريقية في مكونها الثقافي والحضاري، لذا، فثمة تعارض بين منحى دول القارة في إطار الاتحاد الإفريقي وبين منحى القوى المؤثرة في توجهات النظام السياسي الدولي المعاصر، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى في الاتحاد كمنظمة قارية، تهديدا أمام بسط وتفعيل نفوذها السياسي والاقتصادي في عموم القارة[٤]. فعلى دول الاتحاد التوافق فيما بينها على قواعد مشتركة تؤسس لعمل جماعي فعال تدرء من خلاله الانعكاسات المحتملة لاستمرار هذه التحديات أو في الأقل التقليل من آثارها على المستوى القاري[٥].

---

[١] عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية،مصدر سبق ذكره، ص١٩٤-٢٠٠.

[٢] التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص٥٥٥.

[٣] انظر الملحق رقم (٩) الوثيقة الخاصة حول مرض الإيدز في إفريقيا.

[٤] عبد الرحمن إسماعيل، الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر، قدرة الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٥.

[٥] عادل عبد الرازق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧-٣٢١؛ محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا، مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني

أوجه التشابه والاختلاف بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي (المقارنة)

تعد جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، منظمتين إقليميتين لهما اختصاصات غير مستقلة عن الدول الأعضاء، أي أن الدول الأعضاء لم تتنازل عن سيادتها للهيئات الدائمة لهاتين المنظمتين، وإنما تتحدد لكل منها أهداف عامة تدور حول تنسيق شؤون الدول الأعضاء، وتحقيق التعاون بينهم في شتى المجالات، واستقلال الدول الأعضاء وعلى المساواة في السيادة بين هذه الدول، بالإضافة إلى عدم التدخل في شؤونها الداخلية. والمنظمتان إقليميتان وفقا للفصل الثامن من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وأهدافها في التعاون مع الأمم المتحدة، في حفظ السلم والأمن الدوليين، والمساهمة في التسوية السلمية للمنازعات التي قد تنشأ بين دولها. لهذا نرى أن المبادئ التي تحكم العلاقات بين المنظمتين ودولها هي واحدة، وضمن ثلاثة مشتركات وردت في ميثاقيهما وهي :

١- احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء والمساواة بين هذه الدول.

٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

٣- التسوية السلمية التي تقوم بها كل من المنظمتين للمنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء[١].

---

[١] يحيى حلمي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٦٢.

وعند استعراض الفقرات الثلاثة حيث تنص المادة الثانية من الميثاق العربي على أن الغرض من الجامعة العربية هو توثيق الصلات بين دولها وصيانة استقلالها فيما تنص المادة الثالثة من الميثاق الإفريقي في الفقرة الثالثة، منها، على احترام سيادة الدول الأعضاء، وهذا يرجع إلي أسباب تاريخية عاصرت تأسيس المنظمتين، حيث كان الاهتمام بالاستقلال مرجحا لدى الطرفين، وقد حاولت مصر والعراق فرض وجهات نظرهما في المؤتمر التأسيسي، لذلك فقد نص الميثاق على احترام سيادة الدول واستقلالها، في حين وعند إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية الاتحاد الإفريقي (فيما بعد)، لم يفرض الزعماء والقادة بما كان يسمى بأفريقيا الثورة آنذاك آرائهم عليها.

أما مسألة المساواة في السيادة والتصويت، فقد نص الميثاق العربي في المادة الثالثة علي أن يكون للدول الممثلة في المجلس صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها[1]، ينص الميثاق الإفريقي علي مبدأ المساواة كما ورد في الديباجة والمادتين الثالثة والخامسة منه[2]. وهذا مشابه لما هو في ميثاق الأمم المتحدة. أما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فقد نص ميثاق الجامعة في المادة الثامنة على أن "تحترم كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة

---

[1] انظر ميثاق جامعة الدول العربية، في الجامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، مصدر سبق ذكره.

[2] انظر الملحق رقم (٣) الوثيقة الخاصة حول القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

ونظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى"[1]. وهذا البند أخل بـه عند غزو العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠ .

أما الاتحاد الإفريقي فجاء هذا النص ضمن المادة الثالثة من الميثاق ونصها "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء"[2]. مع ذلك فإن روح عدم التدخل لا تتعارض مع الإخاء والتضامن اللذين ترغب في تحقيقها كل من المنظمتين، ويفرض الإخاء على الدول الأعضاء في المنظمتين، تعزيز سياسة حسن الجوار والتسامح، وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة.

أما التسوية السلمية للمنظمتين، فقد جرى العمل في محيط الجامعة العربية على تسوية المنازعات بين الأعضاء وفق المادة الخامسة للميثاق ومفادها : تحريم استخدام القوة، وفض المنازعات بالطرق السلمية، أما بالوساطة وأما بالتحكيم، علما بأن الجامعة العربية لم تأخذ بفكرة التحكيم الإجباري، وتبين من خلال الأحداث بأن الوسائل التي وضعها ميثاق الجامعة ضيقة لأن قراراتها غير ملزمة في هذا الشأن وبخلاف ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة[3].

أما الميثاق الإفريقي فقد ورد في المادة الثالثة الفقرة الرابعة ما نصه : مع أنها تتبع عدة خيارات لفض المنازعات من خلال

---

[1] انظر ميثاق جامعة الدول العربية، في الجامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، مصدر سبق ذكره.

[2] انظر الملحق رقم (٣) الوثيقة الخاصة حول القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

[3] سلوى لبيب، جامعة الدول العربية، من ١٩٤٥- ١٩٦٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧١، ص١٥٦.

(مؤتمر القمة الإفريقي، مجلس وزراء الخارجية) بالإضافة إلي لجنة الوساطة وهي هيئة شبه قضائية تلتزم بتطبيق قواعد القانون الدولي، ولكنها أيضا غير ملزمة أيضاً بتطبيق قواعد القانون الدولي وكلا المنظمتين تحبذ اللجوء إلي الوسائل الدبلوماسية، ولم يرد في الميثاق العربي والإفريقي أية موانع أمامهم لعرض منازعاتهم على مجلس الأمن مباشرة[1]. كما حصل في قضية الحدود بين مصر والسودان على مثلث حلايب، وصراع الحدود العراق مع الكويت، والسبب أن هذه المنازعات تاريخية وترد في جانب منها إلى اختلاف النظم السياسية بين الدول العربية والإفريقية منها، حتى أن وجود جهاز قضائي للجامعة يعتبر غير ضروري والسبب هو أن أغلب المنازعات بين الدول العربية يعتمد في تسويتها على رغبة الدول المتنازعة نفسها، فإنها هي التي تجعل حل النزاع أمرا ممكنا من خلال المؤسسات ذات العلاقة في الجامعة[2].

أما في الدول الإفريقية فأن أغلب المنازعات التي تدخلت من أجلها المنظمة الإفريقية هي منازعات على الحدود، علما أنه هناك إشارة واضحة لذلك في الميثاق وكما جاء في قول (موديباكيتا) رئيس جمهورية مالي الأسبق أن "الوحدة الإفريقية تتطلب من كل أفريقي احتراما كاملا لشرعية الحدود التي تم استلامها من النظام الاستعماري، ويعني أنه يجب الحفاظ على احترام حدودنا والتي

---

[1] راجع مضابط قمة منظمة الوحدة الإفريقية، المجلد الأول مشروع قرار رقم ١٦ في ١٩ مايو ١٩٦٣، ص٩ ؛ ميثاق الجامعة العربية المادة الثالثة الفقرة الرابعة.

[2] محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص٢١٩- ٢٢٠.

تؤدي إلي احترام دولنا " كما أكد كذلك الرئيس نكروما عندما قال، إنه... ليتعذر إيجاد دول أفريقية دون مشاكل على الحدود مع جيرانها، والحل الوحيد في رأيه القضاء على مشاكل الحدود عبر الاتحاد السياسي بين الدول الإفريقية. غير أن القيادات عارضت هذا الأمر واعتبرته غير واقعي. لذلك جاءت صياغة الميثاق الإفريقي متوافقة مع هذه المعارضة، واعتبر دعوة الرئيس نكروما للاتحاد السياسي غير واقعية. وعليه، فقد نص الميثاق الإفريقي على سلامة الأراضي الإفريقية والسيادة المتساوية لكل الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية حسب المادة الثالثة فيه. وقد أسهمت منظمة الوحدة الإفريقية بتسوية أكثر من ثلاثة عشر نزاعاً إقليمياً حول الحدود، بإتباعها وسائل مباشرة وغير مباشرة في القارة في سبيل ذلك. حين فشلت في إيقاف الحرب الأهلية في الكونغو وجنوب السودان[1]. وبخلاف ذلك فإن جامعة الدول العربية، لم توفق في مقدرتها على فض هكذا منازعات بين الدول الأعضاء، بسبب عدم تعاون دول الجامعة معها، مع غياب التحكيم الإجباري، في حين أن الاتحاد الإفريقي نجح في إيقاف الصراع بين المغرب والجزائر حول الصحراء ولو إلى حين[2]. أما مسألة العضوية لدى المنظمتين

---

[1] شوقي الجمل، الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها، مصدر سبق ذكره، ص٥٩-٦٠؛ بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، مصدر سبق ذكره.

[2] بطرس بطرس غالي،الدبلوماسية العربية،وتسوية النزاعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

فهناك أعضاء أصليون ولاحقون[1]. ففي جامعة الدول العربية هم الدول العربية التي وقعت على الميثاق في ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ والدول الإفريقية التى وقعت ميثاق المنظمة في ٢٨ مايو ١٩٦٣، ثم يضاف لكلا المنظمتين الدول الأعضاء الذين اكتسبوا العضوية بعد استقلالهم لاحقاً[2]. أما شروط العضوية في المنظمتين فهو وكما حدده الميثاق في الجامعة أن تكون الدول عربية حسب المادة الأولى منه، أما المنظمة الإفريقية فشروطها أن تكون الدول افريقية وأيضاً حسب المادة الأولى من الميثاق، إلا أننا نجد هناك تداخلا لدى الطرفين، حيث نجد بعض الدول العربية ضمن القارة الإفريقية وهي (مصر والسودان وليبيا والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتي والصومال) بحكم الموقع الجغرافي أعضاء في المنظمة الإفريقية والجامعة العربية في آن واحد[3]. مما يستلزم شكلا من أشكال التنسيق والتعاون بينهما، وبخاصة في تسوية المنازعات بين دول تجمع في عضويتها بين المنظمتين . أما الانسحاب من العضوية أو الفصل من الجامعة فيكون حسب المادتين

---

[1] الأعضاء الأصليون في جامعة الدول العربية هم (سوريا، شرق الأردن، الأردن حاليا، العراق، المملكة العربية السعودية، لبنان، مصر، اليمن، فلسطين، انظر انظر المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية، في الجامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، مصدر سبق ذكره ؛ أما الأعضاء الأصليون في منظمة الوحدة الإفريقية عددها ٣٢ دولة مستقلة، للمزيد انظر ملحق رقم (٢) الوثيقة الخاصة حول الدول الإفريقية المنظمة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي.

[2] محمد طلعت الغنيمي، التنظيم الدولي، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص٤٦٨.

[3] يحيى حلمي رجب،الرابطة بين جامعة الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

١٨، ١٩. من الميثاق المقرر، في حين يكون الانسحاب أو الفصل من منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لنص المادة ٣٢ من الميثاق، إذ يقوم من يروم الانسحاب إخطار مكتوبا إلي رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، ويكون ساري المفعول بعد سنة من تاريخ الإخطار، وبمقدوره سحب الطلب خلال هذه الفترة، ويعود إلى المنظمة، ولم يذكر الميثاق الإفريقي في مواده عقوبة الفصل، ولا يسمح الميثاق بطرد أي عضو من أعضاء المنظمة[١].

أما المقارنة في مجال الأجهزة العاملة في جامعة الدول العربية والمنظمة الإفريقية نرى أنها تتشابه في الآلية، حيث نجد مجلس الجامعة يقابله مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، واللجنة السياسية في الجامعة العربية التي تتكون من وزراء الخارجية، يقابل المجلس التنفيذي أي مجلس وزراء الخارجية للدول الإفريقية، أما اللجان الدائمة التخصصية فتوجد لدى المنظمتين، ولكنها تغيرت كثيرا في الاتحاد الإفريقي بإضافات كثيرة عما هو عليه في الجامعة العربية، وهذا ما جاء في تفاصيل القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي[٢]. ولا ندخل في تفاصيل مسؤولية هذه الأجهزة التي تم التطرق إليها بشيء من الإسهاب في ثنايا البحث.

---

[١] انظر ميثاق جامعة الدول العربية، في الجامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، مصدر سبق ذكره.

[٢] يحيى حلمي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩-٢٠٠.

وهناك ملاحظة جوهرية لابد من ذكرها هو أن الجامعة العربية لم تتمكن من إجراء تغيير كما حصل في منظمة الوحدة الإفريقيـــة، علماً أن أغلب العاملين في الجامعة العربية هم من مصر. إذن على الجامعة العربية أن تحقق مضمون التسمية فتجعل طاقمهـــا عربـــي متوازن أولاً ثم تفكر في اسم جديد .

ثانيا: ولعل من المفارقة أن نشير إلى أن إبدال تســـمية منظمـــة الوحدة الإفريقية بالاتحاد الإفريقي، والتي أقرها زعماء وقادة الدول الأعضاء فيها. جاءت وفقاً لمقترح الحكومة الليبية التي تجمع فـــي عضويتها بين المنظمتين.

الخاتمة والتوصيات

عرضت هذه الدراسة موضوع " جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي لتحديات المستقبلية دراسة تاريخية مقارنة ".

وتعتبر الجامعة والاتحاد الإفريقي من المنظمات الدولية، التي تتحدد لكل منهما اختصاصات مستقلة عن الدول الأعضاء أي أن الدول الأعضاء، لم تتنازل عن سيادتها للهيئات الدائمة لهاتين المنظمتين، وإنما تتحدد كل منهما أهداف عامة تدور حول تنسيق الشؤون للدول الأعضاء وتحقيق التعاون بينهم في شتى المجالات. وقد نص الميثاق للمنظمتين على احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء، وعلى المساواة في السيادة بين هذه الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك تعتبر المنظمتان إقليميتين وفق ميثاق الأمم المتحدة.

الجامعة العربية وفق هذه الرؤيه تمثل النظام العربي شكلاً ومضموناً ودورهما ينبغي أن لا ينحصر فقط في تنسيق العلاقات العربية، وإنما دفع هذه العلاقات إلى مراحل أعلى من العمل العربي المشترك مما يؤدي في نهاية المطاف إلي تحقيق وحدة الصف العربي على الأقل في المجال الرسمي الإقليمي والدولي ولا أقول الشعبي وإلا فأن الوطن العربي من دون الجامعة العربية يعني تلقائياً عالماً عربياً بكل ما يحمله هذا المصطلح من معانٍ.

إن الجامعة تتعرض لكثير من النقد سواء من حيث أداؤها

أو آلياتها في العمل أو درجة الالتزام بما تصدره من قرارات، وقد تشير الظواهر الشائعة في المنطقة العربية في الوقت الراهن – دون الرجوع إلي الماضي القريب – إلى عديد من السلبيات بالإضافة إلى التمزق العربي والخلافات المتصاعدة وانعدام المصداقية وعدم القدرة على الاتفاق. وفي ظل هذه الأوضاع والمتغيرات الداخلية والخارجية جميعها، يؤدي بنا إلى القول أن ضياع الحاضر بهذا الشكل سيقود إلي ضياع المستقبل لا شك في أن هناك جوانب قصور ونقص أساسية في أداء وعمل مؤسسات الجامعة، بخاصة من حيث قدرتها في التعبير عن طموحات الشعب العربي في العمل العربي المشترك بسبب ظروف نشأتها وتكوينها والوظيفة التي أنيطت بها.

وفي كل الأحوال فإن الجامعة تتحمل مغارم النظام العربي كما تتحمل مغانمه حتى وإن لم تكن بالضرورة سبباً في تقدمه أو تراجعه، وفي كل الأحوال فأن المقصود في التعديل ليس مجرد اقتراح مشروع ميثاق جديد للجامعة ليحل محل الميثاق القائم كما حصل في استبدال ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بوثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي – فيضاف إلى مشروعات سابقة ما لبثت أن ظهرت حتى اندثرت، وإنما إيجاد وعي عربي عام شعبياً وتنموياً بحقائق النظام العربي وما يجب أن يكون عليه بحيث تستطيع الجامعة أن تتكيف مع جوانبه الإيجابية وترتقي به مدارج التعاون والتكامل وكفاءة الأداء والاندماج مع الذات العربية وتوجهاتها

المستقبلية توافقا في الاول مع روح التطور العالمي.

أما منظمة الوحدة الإفريقية الاتحاد الإفريقي (حالياً) فقد نشأت وكان أمامها عدة تحديات أبرزها تقسيم القارة الإفريقية كنتيجة للصراع بين قوى الاستعمار من أجل التوسع مع ذلك ظهر الوعي السياسي والوطني منذ بداية الاستعمار في مناطق عديدة من القارة وجسدته روح الثورة ومناهضة... المستعمر بكل صورها فكانت مسيرة ونضالات الشعوب الإفريقية شاقة وطويلة ومضنية، وشهدت القارة في إطارها عدة تحركات تاريخية وفكرية وسياسية وما تزال تشهد القارة الكثير من الأحداث الساخنة، حتى هجر القارة عنوة الملايين باسم الرقيق عن الطريق تصديرهم، وحل محلهم المستعمر الأبيض، وان كانت الهجرة مستمرة إلى الوقت الحاضر ولكن لأسباب أخرى منها الصراع والبحث عن العيش. وعقدت الدول وشعوبها عدداً من اللقاءات والاجتماعات في الداخل والخارج أمتزج فيها الفكر ونجم عنها محاولات جريئة نحو توحيد صفوف دول ومجتمعات القارة. وبالفعل تحقق هذا الحلم عندما اتفقوا على وحدة القارة في مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣ فكانت ولادة منظمة الوحدة الإفريقية من خلال الدور الذي اضطلع به القادة وزعماء القارة وقتذاك ومنهم جمال عبد الناصر وليوبولد سنغور وكوامي نكروما حتى وصلوا بالقارة إلي مرحلة متقدمة من التحرر والنهوض، وعلى الرغم من التحديات والمتغيرات الداخلية والخارجية فقد واصل الحريصون من أبناء القارة من جديد في نهاية القرن العشرين

تطلعهم نحو الأفضل عندما أعادوا النظر في تطوير منظمة الوحدة الإفريقية برؤى عصرية متوافقة مع العصر الجديد، فأقدموا على تغيير المنظمة وتحويلها إلي الاتحاد الإفريقي في بداية الألفية الثالثة بعد إصدار الكثير من القرارات والقوانين، وبشكل تدريجي لتحل الآلية الجديدة للاتحاد محل الميثاق والهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية. هكذا جاءت ولادة الاتحاد الإفريقي من رحم المنظمة والآن تضع شعوب القارة ودولها أمالاً في حل مشكلات القارة وتحقيق التنمية والتكامل للقضاء على معاناة شعوبها لعقود من الزمن.

وما نتمناه، بأن تحذوا الجامعة العربية وتعيد النظر في مسار حركة وميثاق وآلية عمل الجامعة نحو الأفضل على الرغم من الفرق الشاسع بين نقاط القوة والضعف لكلتا المنظمتين الإقليميتين جغرافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً ناهيك عن أن الجامعة ودولها أمة واحدة فرقتها سوء التدبير وصراع المصالح في الزمن العربي الصعب.

ولذا فإن أبرز التوصيات لتطوير عمل المنظمين هي

أولاً جامعة الدول العربية :

١- إعادة النظر في ميثاق وهياكل مؤسسات النظام العربي وزيادة سلطة الجامعة العربية وأمينها العام.

٢- ايجاد الأسم البديل للجامعة بما يتفق ويعبر عن مصالح ووحدة العرب.

٣- اعتماد قاعدة الأغلبية بدلاً من الإجماع في عملية صنع القرار.

٤- فرض عقوبات على الدول ضمن المجلس التي لا تلتزم بقراراته. التزام الدول العربية بتقديم العون المباشر لأية دولة عربية تتعرض للعدوان أو الاحتلال.

٥- وضع معيار ديمقراطي لانتخاب رئاسة المجلس العربي والأمين العام للجامعة مع إعطاء صلاحيات واضحة وفق النظام الأساسي الذي يتم الاتفاق عليه كما في البند الثاني من هذه التوصيات.

٦- إيجاد مؤسسات ديمقراطية وفق متطلبات الإجماع العربي ضمن الجامعة سواء محكمة عدل عربية، أو برلمان عربي موحد وغيرها من المؤسسات الضرورية.

٧- توحيد العمل العربي في إطارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٨- تبني النظام العربي الديمقراطي والحريات والتعددية السياسية وبناء مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات السلطتين التشريعية والقضائية.

٩- القضاء على البطالة العربية والفقر والمجاعة.

١٠- مواجهة تحديات العولمة والاختراق الثقافي وتحصين المجتمع.

١١- العناية بالمؤسسات التربوية والعلمية ودعمها مادياً ومعنوياً

لبناء قاعدة صحيحة لنهوض الأمة.

١٢- على الجامعة العربية أو النظام العربي تفعيل مؤتمرات القمم العربية مع الجوار الإفريقي وتجمعاته الاقتصادية وخلق آليات التعاون لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

١٣- على النظام العربي صياغة جديدة وقراءة واضحة لما هم عليه في عالم اليوم.

١٤- إن يكون طاقم الجامعة متوازناً ضمن هياكل ومؤسسات الجامعة، لا أن يكون حكراً على بلد المقر في الأعم الأغلب من الوظائف.

١٥- على الجامعة العمل على إزالة الحواجز الخاصة بتنقل الأشخاص والسلع بين الدول العربية وأن تسهل أقامة العربي وعمله في أي بلد عربي يختاره للعيش أو الإقامة أو العمل.

١٦- استحداث هيئة أو مؤسسة تعنى بحقوق الانسان العربي المجتمع المدني.

ثانياً الاتحاد الإفريقي :

١- ان دول الاتحاد الإفريقي مطالبة بأن تتفهم طبيعة المتغيرات الحاصلة في الحياة الدولية وأن تنظم مصالحها البينية قبل أي حوار مع القوى الدولية.

٢- على الاتحاد البحث عن الأساليب المثلى للحوار مع الآخرين بجدوى الاستقرار والنهوض القارة أسوة بالمجتمع الدولي.

٣- يتولى الاتحاد الإفريقي صياغة مستقبل جديد للقارة وتفعيل

مبادرة نيباد والتجمعات الاقتصادية مع تفعيل القطاع الخاص.

٤- يعنى الاتحاد بتوفير بيئة أفريقية مؤاتية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا.

٥- العمل على تنمية الثقافة الديمقراطية وبناء مؤسسات المجتمع الدولي.

٦- صياغة استراتيجية متكاملة للتسويات السلمية، وعدم اللجوء إلي القوة في حل منازعات القارة.

٧- ضرورة مواجهة الأخطار المحدقة بالقارة، ومنها انتشار فيروس الايدز أي نقص المناعة المكتسبة.

٨- الإسراع بإجراء التعديلات والتكيفات القانونية اللازمة في القانون التأسيسي والبروتوكولات الملحقة لها في الاتحاد الإفريقي وتفعيلها على أرض الواقع في إطار المستجدات العالمية والإقليمية.

٩- الارتقاء بالعلاقات الإفريقية العربية وتطوير منظومة العمل المشترك لتعاون العربي الإفريقي.

١٠- ان يقوم الاتحاد بتنويع علاقاتها الخارجية خاصة مع الاتحادات والتجمعات الإقليمية والدولية وفي كل المجالات وفق المصلحة العليا للقارة وشعوبها.

١١- التقليل من الفجوة التكنولوجية بين القارة والعالم المتطور بهدف النهوض بأفريقيا.

١٢- كسر الجمود المخيم على النظم التعليمية في دول القارة من أجل إحداث التغيير لصالح شعوب القارة.

١٣- على النظام العربي والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي مجتمعة إنشاء هيئة عربية أفريقية لخلق تعاون وتواصل ثقافي وفكري واجتماعي في العالمين العربي والإفريقي وبناء محطات إعلامية فضائية وبالغات الحية إلي الشعوب العالم لتقديم الحقائق دون مبالغة أو تهويل لتعريف العالم والرأي العام بما هو عليه في الوطن العربي والقارة الإفريقية.

١٤- توجيه رسائل واضحة إلي الدول الإسلامية الغنية بإعادة النظر في استثماراتها في الغرب وتحويلها باتجاه أفريقيا.

١٥- مواجهة تهميش القارة واستغلالها.

١٦- رفع أية نوع من الوصايا السياسية والدبلوماسية من قبل مؤتمر الرؤساء والحكومات على النشاط المجلس التنفيذي ولجانها ومؤسساتها الأخرى.

١٧- تجاوز أخطاء الماضي والقيود السابقة والعمل على تفعيل التكامل الإقليمي في أفريقيا.

خلاصة القول :

إن هناك تحديات تواجه المنظمتين الجامعة والاتحاد معاً، وإن كانت بصور متباينة وأشكال متفاوتة، وما تم ذكره في ثنايا البحث هو جزء من هذه التحديات وإذا انبرت المنظمتان لمواجهة تلك التحديات بإرادة مشتركة، من خلال العمل الجماعي، واستغلال الموارد بشكل متوازن وعقلاني بعيداً عن الأنانية القطرية، وبعيداً

عن الفساد المالي والإداري يمكن عند ذلك أن يقودوا شعوبهم نحو المسار الصحيح والاستفادة من معطيات الشعوب المادية والمعنوية.

ويبقى أن نذكر أيضاً أن المؤسسات العلمية والبحثية والجامعات في الوطن العربي وأفريقيا عليها دور بالغ الأهمية، يتمثل في قيادة العملية التعليمية والتربوية في المجتمعات، ومن ثم تحديد الأهداف والبرامج في مواجهة التحديات المضادة وإجهاض الخطط والأهداف المعادية لهم، والعمل في ذات الوقت على تحقيق الأهداف الجامعية للشعوب فهل حقاً تستطيع المنظمتان أن تتطلعا بتلك المهام والمسؤولية أمام حركة شعوبهم وآفاق تطورهم نحو المستقبل.

الملاحق

الملحق رقم 1 : أهم التواريخ في الحركة الأفريقية الجامعة

1900 – المؤتمر الأفريقي الجامع الاول (بمشاركة سيلفستر وليام) في لندن

1911 – المؤتمر العالمي الاول للاجناس في لندن

1919 – أول مؤتمر أفريقي جامع (دبليو .أي.بي.دبيوا) في باريس

1920 – " اعلان حقوق الشعوب الزنجية في العالم" في نيويورك (مع ماركوس جارفي)

1921 – المؤتمر الافريقي الجامع الثاني في لندن وبروكسل وباريس

1923 – المؤتمر الأفريقي الجامع الثالث في لندن ولشبونه

1924 – العصبة العالمية للدفاع عن الجنس الاسود في باريس (مع مارك توفولوكنيوم الشهير بكودجو هوينو ورينية مارلن)

1927 – المؤتمر الافر يقي الجامع الرابع في نيويورك

1930 – نشأة الاتجاه الخاص بالزنوجة مع ليبولد سيدار سنجور واميية سوزير، وليون ج.داماس

1935 – الاصدقاء الدوليون الأفريقيون للحبشة

1941- انشاء مجلس الشئون الأفريقية في نيويورك

1944 – الاتحاد الافريقي الجامع في لندن

1945 – المؤتمر الأفريقي الجامع الخامس في مانشستر

1946 – انشاء التجمع الديموقراطي الافريقي في باماكو (مالي)

1953 – المؤتمر الأفريقي الجامع السادس في كوماسي (غانا)

1956 – المؤتمر الاول للكتاب والفنانين السود في باريس (مع الجمعية الثقافية الأفريقية وجماعة الحضور الأفريقي)

1958 – فبراير – إنشاء حزب التجمع الأفريقي

1958 – ابريل – المؤتمر الاول للدول الأفريقية المستقلة في أكرا (غانا) – انشاء سوق افريقية مشتركة وتشكيل مجموعة افريقية في الامم المتحدة

1958 – ديسمبر – المؤتمر الاول للشعوب الأفريقية في اكرا (غانا) – اقتراح انشاء كمنولث للدول الافريبية المستقلة

1959 – المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة في مونروفيا (ليبيريا)

1959 – المؤتمر الثاني للكتاب والفنانين السود في روما

1959 – مايو ، إنشاء اتحاد غانا – مالي (تحول في ديسمبر 1960 إلى اتحاد غانا–غينيا– مالي)

1959 – مايو – انشاء مجلس الوفاق (اتحاد بنين – الساحل) مع كوتديفوار وفولتا العليا وداهومي والنيجر

1960 –المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية في تونس

1960 – المؤتمر الثالث للدول الافريقية في أديس أبابا (اثيوبيا)

ملحق رقم (١)

1960 – يونيو – انشاء اتحاد مالي (مع السودان والسنغال)
1960 – ديسمبر – انشاء مجموعة برازافيل (الذي اصبح الاتحاد الافريقي – الملاجاشي ثم اصبح في سبتمبر 1961 الاتحاد الافريقي – الملاجاشي للتعاون الاقتصادي ثم المنظمة الافريقية – الملاجاشية المشتركة)
1961 – المؤتمر الثالث للشعوب الافريقية في القاهرة (مصر)
1961 – تشكيل "مجموعة الدار البيضاء" (التي تم حلها في سنة 1963)
1961 – تشكيل "مجموعة مونروفيا" (التي تم حلها في سنة 1963)
1963 – انشاء منظمة الوحدة الافريقية في أديس ابابا (اثيوبيا)
1965 – انشاء منظمة حوض نهر الجامبيا واستغلاله في داكار
1966 – المهرجان العالمي الاول للفنون الزنجية في داكار (السنغال)

1968 – انشاء منظمة حوض نهر السنغال واستغلاله، التي كان يرمز اليها في سنة 1968 بـ OERS ثم في سنة 1972 بـ (OMVS
1970– انشاء الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا في واجادوجو
1973 – اكتوبر – انشاء اتحاد حوض نهر مانو في فريتاون (سيراليون) باشتراك سيراليون وليبيريا وغينيا
1975 – 28 مايو – انشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا
1976 – اعتماد اعلان كينشاسا الذي اقره مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في الغابون في سنة 1977
1976 – سبتمبر – انشاء الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى في جيزيني (رواندا)
1979 – اعتماد استراتيجية مونروفيا
1981 – خطة عمل لاجوس
1981 – ديسمبر – انشاء منطقة التبادل التفضيلية التي أصبحت في ديسمبر 1994 "الكوميسا" (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا)
1982 – انشاء الاتحاد الفيدرالي (سينيجامبيا) بين جامبيا والسنغال الذي تم حله في سنة 1989
1982– ديسمبر – انشاء الجماعة الاقتصادية لدول شرق افريقيا في جيزيني (رواندا)
1984 – مارس – محاولة انشاء رابطة دول افريقيا الزنجية من جانب موبوتو سيسيكو
1989 – 12 فبراير – انشاء اتحاد المغرب العربي في الرباط (المغرب)
1991 – يونيو – معاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية في ابوجا (نيجيريا)
1992 – انشاء مؤتمر تنسيق التنمية في افريقيا الجنوبية (سادك) في بريتوريا الذي تحول في 17 اغسطس 1992 الى جماعة تنمية افريقيا الجنوبية
1994 – مارس – انشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط افريقيا في نجامينا (تشاد)

المؤشرات الاساسية للبلدان الأفريقية وتواريخ انضمامها الى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي

	البلد	عدد السكان (بالمليون نسمة) 2002	الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الأمريكي 2002	المساحة بالالف كيلو متر مربع	الانضمام الى الامم المتحدة	الانضمام الى منظمة الوحدة الأفريقية	تاريخ التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي
1-	الجزائر	31	1.720	2.382	1962/10/8	1963*	2001/5/31
2-	أنجولا	14	660	1.247	1976/12/1	1963*	2001/12/20
3-	بنين	7	380	113	1960/9/20	1963*	2001/7/11
4-	بتسوانا	2	2.980	582	1966/10/17	1966*	2001/3/2
5-	بوركينا فاسو	12	220	274	1960/9/20	1963/10/29	2001/3/2
6-	بوروندي	7	100	28	1962/9/18	1963*	2001/3/1
7-	الكاميرون	16	560	475	1960/9/20	1963/8/25	2002/4/19
8-	جمهورية افريقيا الوسطى	4	260	623	1960/9/20	1963	2001/3/1
9-	الكونغو	3	700	680	1960/9/20	1960/7/12	2002/5/29
10-	جمهورية الكونغو الديمقراطية	54	90	2.345	1960/9/20	1963/9/13	2002/7/9
11-	كوت ديفوار	17	610	322	1960/6/8	1963/6/18	2001/3/1
12-	جيبوتي	0.72	513		1963/6/8	1977*	2001/1/10
13-	مصر	66	1.470	1.001	1945/10/24	1963*	2001/7/30
14-	اريتريا	4	160	118	1993/5/28	1993*	2001/3/1
15-	اثيوبيا	67	100	1.104	1945/11/13	1963/6/9	2001/3/9
16-	الغابون	1.3	3934	268	1960/9/20	1963/7/6	2001/6/5
17-	غامبيا	1.35	390	11	1965/9/12	1965*	2001/4/18

ملحق رقم (٢)

منظمة الوحدة الأفريقية
الجماعة الاقتصادية الأفريقية

ملحق رقم (٣)

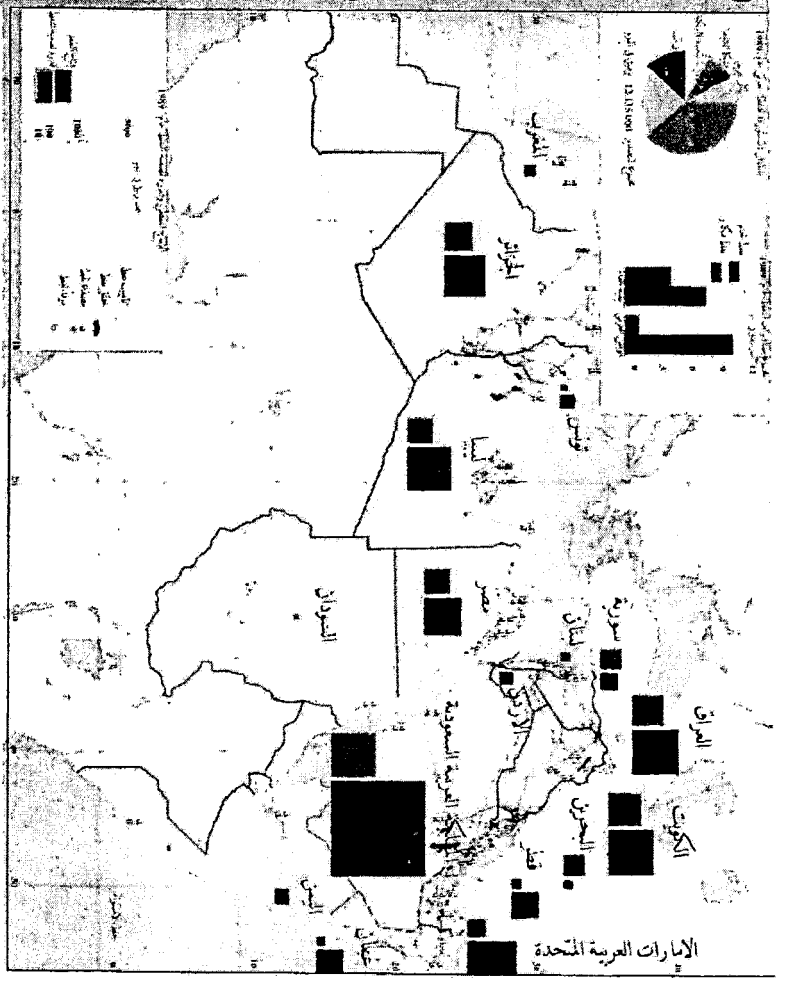
المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
السودان
سورية
لبنان
الأردن
العراق
الكويت
البحرين
قطر
الإمارات العربية المتحدة

ملحق رقم (٤)

الملحق رقم ٥ – المراحل الكبرى في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD

أولا – اللقاءات في افريقيا

- اندماج البرنامج الأفريقي للألفية (للرؤساء بوتفليقة ومبيكي ولوباسانجو) وخطة لوميجا (للرئيس واد) وظهور المبادرة الافريقية الجديدة في 7 يوليو 2001 في لوساكا
- اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المبادرة الافريقية الجديدة في 11 يوليو 2001
- إنشاء لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد في أبوجا في 23 اكتوبر 2001
- منتدى المجتمع المدني – النيباد 15 – 18 ابريل 2002 في وجادوجو
- مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية في 18 ابريل 2002 في داكار بشأن اشتراك القطاع الخاص الدولي في تمويل النيباد . وسبق هذه القمة مؤتمر للقطاع الخاص الافريقي في 17 يناير 2002
- منتدى الآلية الافريقية للمراجعة بواسطة النظراء، 13 فبراير 2004 في كيجالي

ثانيا – اللقاءات مع الشركاء

- استقبل رئيس الولايات المتحدة رؤساء غانا ومالي والسنغال، التي تعتبر في نظره ديموقراطيات حقيقية وهم جون كوفور، والفا عمر كوناري، وعبداللاي واد
- استقبل المسئولون في دول مجموعة الثمانية بعض رؤساء الدول الافريقية للمناقشة حول النيباد : رئيس الوزراء توني بلير في تشيكير ، ورئيس الاتحاد الاوروبي في بروكسل، والرئيس شيراك في لقائه بالثنى عشر رئيسا افريقيا في 8 فبراير 2002
- عينت كل دولة من دول مجموعة الثمانية شخصية معينة لتولي مهام الاتصال الدائم مع البلدان الافريقية (شيرباس). ومنذ اجتماع مجموعة الثمانية في جنوا في 2002 يلتقي الشيرباس، او ممثلي الدول الغنية، مع خبراء البلدان الافريقية
- قام زعماء بعض بلاد مجموعة الثمانية بجولات في افريقيا: الرئيس الالماني، رئيس الوزراء البريطاني ورئيس الوزراء الكندي
- اللقاء، في يونيو عام 2002، مع مجموعة الثمانية في كاناناسكيس لاجراء الحوار النهائي الذي اسفر عن البرنامج المشترك
- اللقاء مع مجموعة الثمانية في ايفيان في يونيو 2003
- منتدى الشراكة في افريقيا، باريس 8 – 9 نوفمبر 2003 بحضور الرئيس شيراك ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي الفا عمر كوناري

ملحقَ رقم (٥)

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (17)
الجزائر ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
12و13 صفر 1426هـ الموافق 22 و 23 مارس/آذار 2005

مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ إعلان قمة تونس 2004 بشأن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي،
  - وعلى تقرير لجنة المتابعة والتحرك في هذا الشأن،
- وبعد أخذ العلم بجهود وإنجازات الدول العربية في مجال الإصلاح والتطوير المستندة إلى المبادئ والأسس التي تم اعتمادها في إعلان قمة تونس المُشار إليه،
- وتأكيداً على الحرص على متابعة هذا النهج الإصلاحي في إطار آليات وبرامج وخطط محددة،

يقرر

الطلب من الأمين العام الاستمرار في متابعة نشاطات مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي في ضوء التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء وفقاً لبيان القمة العربية السادسة عشرة في تونس 2004، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري في هذا الشأن.

(ق.ق : 289 د.ع (17) – 2005/3/23)

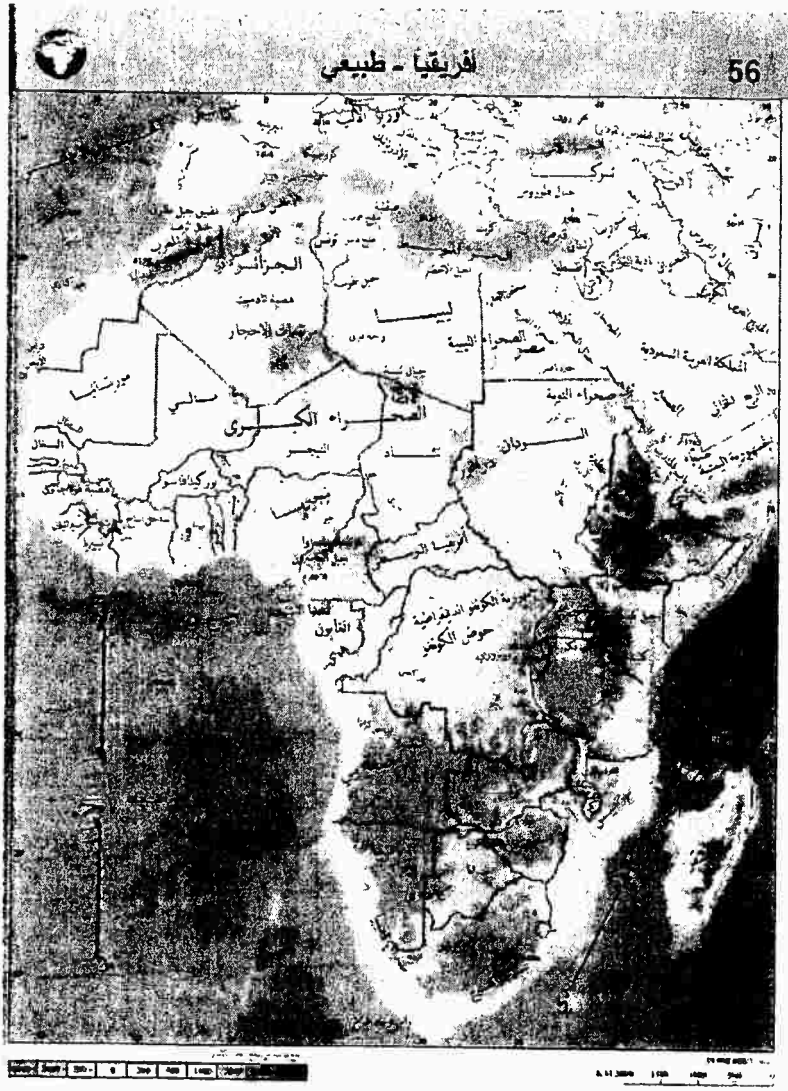
الجزائر
ليبيا
مصر
الصحراء الليبية
الصحراء الكبرى
السودان
النيجر
تشاد
نيجيريا
الكاميرون
الغابون
حوض الكونغو
الصحراء النوبية
المملكة العربية السعودية
البحر الأحمر
جبال الأحجار
موريتانيا
مالي
بوركينا فاسو
غانا
بنين
توغو
غينيا
سيراليون
ليبيريا
ساحل العاج
غينيا الاستوائية
الكونغو
أنغولا
زامبيا
ناميبيا
بوتسوانا
زيمبابوي
موزمبيق
مدغشقر
جزر القمر
جزر الكناري
جزر الرأس الأخضر

ملحق رقم (٧)

قائمة البلاد / الاراضي الأفريقية الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي

البلاد/ الاراضي	المحتل
1- جزر شاجوس	المملكة المتحدة (القاعدة العسكرية في دييجو جارسيا)
2- جزيرة سانت هيلانة	المملكة المتحدة
3- جزر الكناري	اسبانيا
4- جزر الازور	البرتغال
5- جزر ماديرا	البرتغال
6- رينيون	فرنسا
7- مايوت	فرنسا
8- سبتة ومليلة	أسبانيا

ملحق رقم (٨)

وضع المديونية

	بملايين الدولارات الأمريكية (الأسعار الحالية)				الديون الخارجية ومعدلات خدمة الديون (2001)(%)		
	1980	1995	2000	2001	نسبة الديون للناتج القومي الإجمالي	نسبة الديون للصادرات	نسبة خدمة الديون للصادرات
أفريقيا جنوب الصحراء	60,612	235,514	213,914	201,582	61	180	12
باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا	51,691	176,063	150,656	146,413	87	270	12
أنجولا	..	11,382	10,502	9,600	26	133	26
بنين	424	1,614	841	1,665	63	367	14
بوتسوانا	147	703	738	370	7	12	2
بوركينا فاسو	330	1,267	1,533	1,490	52	489	18
بوروندي	166	1,158	1,131	1,065	141	210	42
الكاميرون	2,588	9,444	7,708	7,146	68	262	8
الرأس الأخضر	..	214	293	360	56	146	6
جمهورية أفريقيا الوسطى	195	946	853	822	75	638	10
تشاد	284	902	1,083	1,104	61	442	11
جزر القمر	44	204	225	246	101	383	4
الكونغو، الكونغو الديمقراطية،	4,773	13,256	11,929	11,392	28	1,105	2
جمهورية كوت ديفوار	1,526	6,004	5,596	4,496	104	194	4
جيبوتي	7,462	18,898	14,024	11,582	59	280	15
غينيا الاستوائية	32	282	..	262	0	..	..
	76	292	195	239	10	11	0
إرتريا	..	37	312	410	57	100	2
إثيوبيا	824	10,310	5,481	5,697	87	588	19
الجابون	1,514	4,360	3,272	3,409	68	107	14
جامبيا	137	427	447	489	106	193	6
غانا	1,402	5,936	5,945	6,759	97	274	13
غينيا	1,134	3,242	2,992	3,254	94	390	16
غينيا بيساو	140	898	938	668	315	1,249	60
كينيا	3,387	7,412	6,343	5,833	40	194	15
ليسوتو	72	677	721	592	64	105	12
ليبيريا	686	2,154	..	1,987	..	..	..

ملحق رقم (٩)

	الديون الخارجية ومعدلات خدمة الديون (2001)(%)		بملايين الدولارات الأمريكية (الأسعار الحالية)			
	نسبة خدمة الديون للصادرات	نسبة الديون للصادرات	نسبة الديون للناتج القومي الإجمالي	2001	2000	1995	1980
مدغشقر	7	310	81	4,160	4,249	4,322	1,248
ملاوي	14	535	142	2,602	2,509	2,243	830
مالي	11	318	113	2,890	3,084	2,957	727
موريتانيا	25	490	179	2,165	1,792	2,349	840
موريشيوس	7	57	10	1,724	2,342	1,757	467
موزمبيق	11	425	61	4,466	6,185	7,458	..
ناميبيا	..	..	..	..	173	..	..
النيجر	10	427	70	1,555	1,650	1,587	863
نيجيريا	13	156	63	31,119	34,391	34,093	8,921
رواندا	25	740	68	1,283	1,263	1,026	190
ساوتومي وبرنسيب	34	1,756	615	313	269	246	24
السنغال	15	213	64	3,461	3,595	3,841	1,473
سيشل	3	42	18	215	186	159	84
سيراليون	81	1,003	136	1,188	1,176	1,178	469
الصومال	..	..	..	2,532	..	2,678	660
جنوب أفريقيا	12	64	0	24,050	28,867	25,358	..
السودان	3	922	58	15,348	15,875	17,603	5,177
سوازيلاند	3	32	17	308	259	235	210
تنزانيا	14	438	60	6,676	7,440	7,406	5,322
توجو	7	296	95	1,406	1,352	1,464	1,049
أوغندا	15	526	58	3,733	3,602	3,572	689
زامبيا	31	527	120	5,671	6,311	6,952	3,244
زيمبابوي	..	188	28	3,780	4,244	5,007	786
شمال أفريقيا	15	117	39	79,583	84,473	99,533	51,281
الجزائر	19	95	29	22,503	25,002	32,781	19,365
جمهورية مصر العربية	..	135	23	29,234	28,988	33,266	19,131
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	0	131	32	16,962	19,872	22,665	9,259
تونس	14	110	31	10,884	10,610	10,820	3,527
عموم أفريقيا	14	156	51	281,165	298,387	335,046	111,893

المصدر: مؤشر التنمية في أفريقيا ، البنك الدولي

18-	غانا	239	270	20	1975/3/8	1957/3/6	2001/5/21
19-	غينيا	246	410	8	1958/12/12	1963/6/24	2002/7/5
20-	غينيا بيساو	36	150	1.3	1974/9/17	1974*	2003/7/7
21-	كينيا	580	360	31	1963/12/16	1963*	2001/7/10
22-	ليسوتو	30	470	2	1966/10/17	1972/11/1	2001/3/12
23-	ليبيا	1.760	6.700	5.5	1955/12/14	1963/9/11	2000/10/29
24-	مدغشقر	587	240	16	1960/9/20	1963/4/10	2003/6/10
25-	مالاوي	118	160	11	1964/12/1	1964*	2001/2/14
26-	مالي	1.240	240	11	1960/9/28	1963/7/24	2000/8/21
27	موريتانيا	1.026	340	3	1961/10/27	1963/4/26	2002/7/4
28-	موريشيوس	2	3.800	1.3	1968/4/24	1963*	2001/4/19
29-	المغرب	447	1.190	30		1963*	
30-	موزامبيق	802	210	18	1975/9/16	1975*	2001/5/25
31-	ناميبيا	824	1.750	2	1990/4/23	1990*	2001/3/21
32-	النيجر	1.267	170	12	1960/9/20	1963/11/14	2001/2/9
33-	نيجيريا	924	290	133	1960/10/7	1963/7/26	2001/3/26
34-	رواندا	26	230	8	1962/9/18	1963/8/5	2001/4/18
35-	السنغال	197	470	10	1960/9/28	1963/7/2	2000/8/31
36-	سيراليون	72	140	5	1961/9/27	1963/9/11	2001/3/1
37-	جنوب افريقيا	1.221	2.600	44	1945/11/7	1994/5/23	2001/4/23
38-	السودان	2.506	300	32.8	1956/11/12	1963/7/19	2001/1/24
39-	سوازيلاند	17	1035	1.1	1968/9/24	11968*	2001/5/18
40-	تنزانيا	57	280	35	1961/12/14	1963/9/14	2001/4/11
41-	تشاد	1.285	200	8.2	1960/9/20	1963*	2001/1/16
42-	توجو	167	270	5	1960/9/20	1963*	2000/9/14
43-	تونس	241	2.000	10	1956/11/12	1963/10/1	2001/3/21
44-	أوغندا	753	250	23	1962/10/25	1963/8/3	2001/4/9
45-	زامبيا	391	330	10	1964/12/1		2001/3/1
46-	زيمبابوي	2.382	560	12.6	1980/8/25		2001/4/3

- المغرب عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الأفريقية الا أنه انسحب منها في 1984 – ومن الضروري ان ينضم المغرب الى الاتحاد الأفريقي بعد قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
- تواريخ ارشيفية – المصادر متعددة: البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية ، الامم المتحدة

الجزائر	..	ليبيا	0.13
انجولا	2.59	مدغشقر	0.13
بنين	1.86	مالاوي	7.35
بتسوانا	21.24	مالي	0.94
بوركينا فاسو	3.71	موريتانيا	000
بولوندي	6.00	موريشيوس	0.06
الكاميرون	6.05	المغرب	0.04
الرأس الاخضر	--	موزمبيق	5.90
جمهورية افريقيا الوسطى	6.61	ناميبيا	12.86
تشاد	1.84	النيجر	--
القمر	--	نيجيريا	2.99
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2.48	رواندا	6.29
جمهورية الكونغو	3.54	ساوتومي وبرنسيب	--
كوت ديفوار	4.71	السنغال	0.28
جيبوتي	--	سيشيل	--
جمهورية مصر العربية	0.01	سيراليون	3.71
غينيا الاستوائية	1.26	الصومال	0.47
اريتريا	1.44	جنوب افريقيا	11.42
اثيوبيا	3.26	السودان	1.41
الجابون	--	سوازيلاند	18.12
جامبيا	0.63	تنزانيا	4.17
غانا	1.82	توجو	3.22
غينيا	--	تونس	--
غينيا بيساو	1.39	أوغندا	2.50
كينيا	7.99	زامبيا	11.27
ليسوتو	17.50	زيمبابوي	17.90
ليبيريا	--	كل افريقيا	3.84

-- البيانات غير متوفرة

بناء على المعلومات المتوفرة عن الدول الواردة في هذه القائمة أي بدون الجزائر والقمر... الخ

المصدر: برنامج الامم المتحدة لمكافحة مرض الايدز في العالم، 2002

ملحق رقم (١٠)

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية :

١- رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
٢- رئيس جمهورية أنجولا .
٣- رئيس جمهورية بنين .
٤- رئيس جمهورية بوتسوانا.
٥- رئيس بوركينا فاسو .
٦- رئيس جمهورية بوروندي.
٧- رئيس جمهورية الكاميرون.
٨- رئيس جمهورية الرأس الأخضر.
٩- رئيس جمهورية أفريقيا الوسطي.
١٠- رئيس جمهورية تشاد
١١- رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.
١٢- رئيس جمهورية الكونغو.
١٣- رئيس جمهورية كوت ديفوار.
١٤- رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.
١٥- رئيس جمهورية جيبوتي.
١٦- رئيس جمهورية مصر العربية.

١٧- رئيس دولة إرتريا.
١٨- رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.
١٩- رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.
٢٠- رئيس جمهورية الجابون.
٢١- رئيس جمهورية جامبيا.
٢٢- رئيس جمهورية غانا.
٢٣- رئيس جمهورية غينيا.
٢٤- رئيس جمهورية غينيا بيساو.
٢٥- رئيس جمهورية كينيا.
٢٦- رئيس وزراء مملكة ليسوتو
٢٧- رئيس جمهورية ليبيريا.
٢٨- قائد ثورة الفاتح من سبتمبر للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكيـــة العظمي.
٢٩- رئيس جمهورية مدغشقر.
٣٠- رئيس جمهورية ملاوي .
٣١- رئيس جمهورية مالي.
٣٢- رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية.
٣٣- رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.
٣٤- رئيس جمهورية موزمبيق .
٣٥- رئيس جمهورية ناميبيا.
٣٦- رئيس جمهورية النيجر.

٣٧- رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.
٣٨- رئيس جمهورية رواندا.
٣٩- رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
٤٠- رئيس جمهورية ساوتومي وبرنسيب.
٤١- رئيس جمهورية السنغال.
٤٢- رئيس جمهورية سيشل .
٤٣- رئيس جمهورية سيراليون.
٤٤- رئيس جمهورية الصومال.
٤٥- رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.
٤٦- رئيس جمهورية السودان.
٤٧- ملك سوازيلاند.
٤٨- رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.
٤٩- رئيس جمهورية توجو.
٥٠- رئيس الجمهورية التونسية.
٥١- رئيس جمهورية أوغندا.
٥٢- رئيس جمهورية زامبيا.
٥٣- رئيس جمهورية زيمبابوي.

إذ نستلهم من المثل النبيلة التي استرشد بها الآبـــاء المؤسســـون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة في عزمـــهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الأفريقية.

وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة فـــي ميثـــاق منظمة الوحدة الأفريقية وفى المعاهدة المؤسســـة للجماعـــة الاقتصاديـــة الأفريقية .

وإذ نذكر بالكفاح البطولي الذي خاضته شعوبنا وبلداننا من أجـــل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي .

وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية قد لعبت ، منـــذ إنشائها ، دورا حاسما وقيما في تحرير القارة وتأكيد الهويـــة المشـــتركة وعملية تحقيق وحدة قارتنا ، كما هيأت إطارا فريدا لعملنا الجماعي فـــي أفريقيا وفى علاقاتنا مع بقية العالم.

وإذ نعقد العزم على التصدي للتحديات المتعددة الجوانـــب التـــي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغـــيرات الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والسياسية التي تجري في العالم.

وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، والتصدي – بصورة أكثر فعالية – للتحديات التي تفرضها العولمة.

وإذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لأفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا .

وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في أفريقيا تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا ، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل .

وإذ نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون.

وإذ نعقد العزم أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة .

وإذ تذكر بالإعلان الذي اعتمدناه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا في سرت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، في ٩٩/٩/٩ والذي قررنا بموجبه إنشاء اتحاد أفريقي طبقاً للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

قد اتفقنا على ما يلي :-

المادة الأولى

التعريفات

في هذا القانون التأسيسي :

تعني كلمة (القانون) هذا القانون التأسيسي .

تعنى كلمة (الجماعة) الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

تعنى كلمة (المؤتمر) مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد.

تعني كلمة (الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

تعنى كلمة (اللجنة) أمانة الاتحاد .

تعنى كلمة (اللجنة) لجنة فنية متخصصة للاتحاد.

تعنى كلمة (المجلس) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد.

تعنى كلمة (المحكمة) محكمة العدل للاتحاد .

تعنى عبارة (المجلس التنفيذي) المجلس التنفيذي لوزراء للاتحاد .

تعنى عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو في الاتحاد .

تعنى كلمة (المنظمة) منظمة الوحدة الأفريقية .
تعنى كلمة (البرلمان) برلمان عموم أفريقيا التابع للاتحاد .
تعنى كلمة (الاتحاد) الاتحاد الأفريقي الذي ينشأ بموجب هذا القانون التأسيسي.

المادة الثانية

التأسيس

يؤسس الاتحاد الأفريقي وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

الأهداف

تكون أهداف الاتحاد كما يلي :

أ- تحقيق وحدة وتضامن اكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية.
ب- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
ج - التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
د - تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، والدفاع عنها .
هـ- تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
و - تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

ز - تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ح - تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

ط - تهيئة الظروف اللازمة التي تمكّن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية .

ي - تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية.

ك - تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية.

ل- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

م - التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا .

ن- العمل مع الشركاء الدوليين ذوى الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة .

المادة الرابعة

المبادئ

يعمل الاتحاد وفقاً للمبادئ التالية :

أ - مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

ب- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

ج- مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد .

د - وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية.

هـ- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.

و - منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ز- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

ح- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ط- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن.

ي- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

ك- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد .

ل- تعزيز المساواة بين الجنسين .

م – احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

ن– تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

س– احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية .

ع – إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات .

المادة الخامسة

أجهزة الاتحاد

١– تكون للاتحاد الأجهزة التالية :

أ– مؤتمر الاتحاد .

ب– المجلس التنفيذي .

ج– برلمان عموم أفريقيا .

د – محكمة العدل .

هـ– اللجنة.

و – لجنة الممثلين الدائمين .

ز – اللجان الفنية المتخصصة .

ح – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ط – المؤسسات المالية.

٢– أي أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشاءها .

المادة السادسة

المؤتمـــر

١- يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول.

٢- يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد .

٣- يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية. وبنـــاء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضـــاء، يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية.

٤- يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة .

المادة السابعة

قرارات المؤتمر

١- يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع. وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبيـــة ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد. غير أن البـــت فـــي المســـائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.

٢- يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر مـــن ثلثـــي كافـــة أعضاء الاتحاد.

المادة الثامنة
اللائحة الداخلية للمؤتمر

يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة التاسعة
سلطات ومهام المؤتمر

١- تكون للمؤتمر المهام التالية :-

أ - تحديد السياسات المشتركة للاتحاد .

ب- استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها .

ج - بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

د - إنشاء أي جهاز للاتحاد .

هـ- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء .

و - اعتماد ميزانية الاتحاد

ز - إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام.

ح - تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم .

ط - تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

٢- يجوز للمجلس تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد.

المادة العاشرة

المجلس التنفيذي

١- يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء .

٢- يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين. ويجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء .

المادة الحادية عشرة

قرارات المجلس التنفيذي

١- يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع. وإن تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء. غير أن البت في المسائل

الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائيـــة أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.

٢- يتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي .

المادة الثانية عشرة
اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي

يعتمد المجلس التنفيذي اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة الثالثة عشرة
مهام المجلس التنفيذي

١- يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء بما فـــي ذلك ما يلي:

(أ) التجارة الخارجية.

(ب) الطاقة والصناعة والموارد المعدنية .

(ج) الغذاء والزراعة والـــثروة الحيوانيـــة وإنتـــاج الماشـــية والغابات.

(د) الموارد المائية والري.

(هـ) حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها.

(و) النقل والمواصلات .

(ز) التأمين .

(ح) التعليم ، الثقافة ، الصحة ، وتنمية الموارد البشرية .

(ط) العلم والتكنولوجيا.

(ى) الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة.

(ك) الضمان الاجتماعي بما في ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل وكذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين .

(ل) وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الأفريقية.

٢- يكون المجلس التنفيذي مسئولا أمام المؤتمر ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر .

٣- يجوز للمجلس تفويض أي من مهامه وسلطاته الواردة في الفقرة الأولي من هذه المادة إلي اللجان الفنية المتخصصة التي تنشأ بموجب المادة ١٤ من هذا القانون.

المادة الرابعة عشرة

اللجان الفنية المتخصصة

الإنشاء والتشكيل

١- تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية التي ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي.

(أ) لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية .

(ب) لجنة الشؤون النقدية والمالية .

(ج) لجنة التجارة والجمارك والهجرة.

(د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة.

(هـ) لجنة النقل والمواصلات والسياحة.

(و) لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

(ز) لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .

٢- يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة ، أو يكون لجانا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك .

٣- تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم .

المادة الخامسة عشرة

مهام اللجان الفنية المتخصصة

تضطلع كل لجنة – في حدود اختصاصها – بالمهام التالية:

(أ) إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلي المجلس التنفيذي.

(ب) كفالة رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.

(ج) كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد .

(د) تقديم تقارير وتوصيات إلي المجلس التنفيذي سواء بمبادرتها الخاصة أو بناءً علي طلب المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون .

(هـ) القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة السادسة عشرة

الاجتماعات

مع مراعاة التوجيهات التي قد يصدرها المجلس التنفيذي ، تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلي ذلك وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه علي المجلس التنفيذي للموافقة عليه .

المادة السابعة عشرة

برلمان عموم أفريقيا

١- لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا، يتم إنشاء برلمان لعموم أفريقيا .

٢- يتم تحديد تشكيل برلمان عموم أفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به .

المادة الثامنة عشرة

محكمة العدل

١- يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد .

٢- يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها .

المادة التاسعة عشرة

المؤسسات المالية

يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية التي تحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها :

أ- المصرف المركزي الأفريقي .

ب- صندوق النقد الأفريقي .

ج- المصرف الأفريقي للاستثمار .

المادة العشرون

اللجنة

١- يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له .

٢- تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة.

٣- يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها .

المادة الحادية والعشرون

لجنة الممثلين الدائمين

١- يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين . وتتكون من الممثلين الدائمين لدي الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء .

٢- تكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء علي تعليمات المجلس . ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء .

المادة الثانية والعشرون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

١- يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد.

٢- يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

المادة الثالثة والعشرون

فرض العقوبات

١- يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أي دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها في ميزانية الاتحاد، على النحو التالي:

تحرم من حق التحدث في الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين لأي منصب في الاتحاد أو الاستفادة من أنشطة أو التزامات الاتحاد.

٢- علاوة علي ذلك يجوز أن تخضع أي دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد لعقوبات أخرى مثل حرمانها من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع دول أعضاء أخري أو أي إجراءات أخري ذات طابع سياسي أو اقتصادي يحددها المؤتمر .

المادة الرابعة والعشرون

مقر الاتحاد

١- يكون مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

٢- يجوز إنشاء مكاتب أخري للاتحاد الأفريقي يحددها المؤتمر بناء علي توصية من المجلس التنفيذي.

المادة الخامسة والعشرون

لغات العمل

تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له هي اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

المادة السادسة والعشرون

التفسير

تنظر المحكمة في المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانون والتي تبرز عند تطبيقه أو تنفيذه. وريثما يتم إنشاء المحكمة ، فان مثل هذه المسائل تحال إلى مؤتمر الاتحاد الذي يبت فيها بأغلبية الثلثين .

المادة السابعة والعشرون

التوقيع والتصديق والانضمام

١- يكون هذا القانون مفتوحا للتوقيع والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والانضمام إليه طبقا للإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة.

٢- تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٣- تقوم أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية تنضم إلى هذا القانون بعد دخوله حيز التنفيذ ، بإيداع وثائق الانضمام لدي رئيس اللجنة.

المادة الثامنة والعشرون

الدخول حيز التنفيذ

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثين (٣٠) يوما من قيام ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بإيداع وثائق التصديق عليه .

المادة التاسعة والعشرون

قبول العضوية

١- يجوز لأية دولة أفريقية بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وفي أي وقت، أن تخطر رئيس اللجنة بنيتها في الانضمام إلي هذا القانون وقبول عضويتها في الاتحاد.

٢- يقوم رئيس اللجنة ، عند استلام هذا الإخطار ، بإرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء . وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء. ويحال قرار كل دولة عضو إلى رئيس اللجنة الذي يقوم، بدوره ، عند استلام العدد المطلوب من الأصوات ، بإبلاغ الدولة المعنية بالقرار .

المادة الثلاثون

تعليق المشاركة

لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد .

المادة الحادية والثلاثون

إنهاء العضوية

١- على أية دولة ترغب في التخلي عن العضوية أن تقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر. وبعد مرور عام واحد من تاريخ انتهاء مثل هذا الأخطار، إذا لم يسحب ، يتوقف تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التي تنتهي عضويتها بالتالي في الاتحاد .

٢- خلال فترة السنة المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، تلتزم الدولة العضو الراغبة في الانسحاب من الاتحاد بأحكام هذا

القانون وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذا القانون إلي يوم انسحابها.

المادة الثانية والثلاثون

التعديل والمراجعة

١- يجوز لأية دولة عضو تقديم مقترحات لتعديل أو مراجعة هذا القانون.

٢- تقدم المقترحات المتعلقة بالتعديل أو المراجعة إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بدوره بإحالتها إلى الدول الأعضاء في غضون ثلاثين (٣٠) يوما من استلامها.

٣- يقوم مؤتمر الاتحاد، بناء على توصية من المجلس التنفيذي، بدراسة هذه المقترحات في فترة زمنية مدتها عام بعد إخطار الدول الأعضاء طبقا لأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة .

٤- يتم إقرار التعديلات والمراجعة من جانب مؤتمر الاتحاد بالإجماع، أو بأغلبية الثلثين في حالة تعذر ذلك. وتقدم إلى جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقا للإجراءات الدستورية لكل دولة. وتدخل حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين (٣٠) يوما من إيداع وثائق التصديق لدي رئيس اللجنة من قبل ثلثي الدول الأعضاء .

المادة الثالثة والثلاثون
الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية

١- يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. غير أن الميثاق يظل ساريا لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلي الاتحاد أو إحالة جميع المسائل الأخرى ذات الصلة إليه.

٢- تكون لأحكام هذا القانون الأسبقية على أي أحكام في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لا تتفق معها أو تعارضها.

٣- فور دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامه وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقا لأي توجيهات أو قرارات قد تعتمدها الأطراف في هذا الصدد خلال الفترة الانتقالية المذكورة أعلاه.

٤- وإلى أن يتم إنشاء اللجنة ، تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية هي الأمانة الانتقالية للاتحاد.

٥- إن هذا القانون الذي تم تحريره في أربعة (٤) نصوص أصلية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية متساوية في الحجية، سيودع لدي الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبعد

دخوله حيز التنفيذ لدى رئيس اللجنة الذي يقوم بنقل صورة موثقة طبق الأصل منه إلى حكومة كل دولة موقعة عليه. ويقوم كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس اللجنة بإبلاغ جميع الدول الموقعة عليه بتواريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام. وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، يتم تسجيله لدى أمانة الأمم المتحدة.

إثباتا لذلك ، فقد قمنا باعتماد هذا القانون .

صدر في لومي، توجو، في اليوم الحادي عشر من شهر يوليو عام ٢٠٠٠.

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته: إنشاء البرلمان العربي الانتقالي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى أحكام المادتين (19، 20) من ميثاق جامعة الدول العربية،
- ورغبة في تطوير وتحديث مؤسسات وأجهزة الجامعة،
- وإدراكا لأهمية مبدأ الشورى وتوسيع المشاركة الشعبية كأساس للتطور الديمقراطي،
- وإيمانا بتطلعات الشعوب العربية نحو توثيق الروابط التي تجمع بينها، وإسهاما في إقامة نظام عربي يحقق أماني الأمة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان، وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة،
- وتجاوبا مع رغبة الشعوب العربية ومؤسساتها التمثيلية في إنشاء البرلمان العربي بما يخدم مصالحها ويعزز تضامنها،
- وتنفيذاً لقراره رقم 256 د.ع (16) تونس 2004 بشأن تطوير منظومة العمل العربي المشترك،
- وعملاً بالقرار رقم 6479 بتاريخ 2005/1/13 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية في هذا الخصوص،

يقرر

1- إنشاء برلمان عربي انتقالي لمدة خمس سنوات يجوز تمديدها لمدة عامين كحد أقصى، تبدأ من تاريخ أول انعقاد له، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم، ويتكون البرلمان العربي الانتقالي من أربعة أعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية ويعمل وفقاً للنظام الأساسي المرفق بهذا القرار.

2- تكليف الأمانة العامة إعداد التصور المالي (التكلفة المالية) المتوقعة عند إنشاء البرلمان الانتقالي وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في الاجتماع القادم.

3- يتولى الأمين العام للجامعة القيام بدعوة البرلمان الانتقالي لعقد أول دورة له بعد إتمام تشكيله.

(ق.ق : 292 د.ع (17) – 2005/3/23)

(مرفق)

النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي

مـــادة (1)

ينشأ برلمان عربي لمدة خمس سنوات يجوز تمديدها لمدة عامين كحد أقصى، تبدأ من تاريخ أول انعقاد له، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيـــام برلمان عربي دائم، ويتكون من أربعة أعضاء لكل دولـــة عـــضو فـــي جامعة الدول العربية.

مـــادة (2)

يتم تسمية أعضاء البرلمان الانتقالي من قبَل المجالس التشريعية أو ما يُماثلها في كل دولة عضو، مع مراعاة تمثيل المرأة.

مـــادة (3)

تكون للبرلمان الانتقالي موازنة مستقلة، ويتم إعداد موازنته وتنفيذها طبقاً للوائح المالية والإجراءات المحاسبية التي يحددها البرلمان، على أن تتكـــون موارد البرلمـــان فـــي مرحلتـــه الانتقالية من مـــساهمات متســـاوية للدول الأعضاء بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي يقرها.

مـــادة (4)

يتولى كل برلمان وطني تغطية نفقات ومصاريف ممثليه في البرلمـــان الانتقالي.

مـــادة (5)

أ- يكون مقر البرلمان العربي في الجمهورية العربية السورية.

ب- يجوز للبرلمان الانتقالي عقد اجتماعاته في إحدى الدول العربية الأخرى بقرار منه بناء على دعوة توجه مـــن إحـــدى الـــدول الأعضاء.

مـــادة (6)

يحدد مجلس الجامعة على مـــستوى القمـــة تـــاريخ انعقـــاد أول دورة للبرلمان الانتقالي بعد إتمام تشكيله.

مـــادة (7)

يعـــد البرلمـــان الانتقـــالي نظامـــه الداخلي ويشـــكل مكتبـــه ولجانه.

مـــادة (8)

يقوم البرلمان الانتقالي قبل انتهاء ولايته بإعـداد النظـام الأساسـي للبرلمان العربي الدائم، ويصبح هذا النظام نافذاً بعد إقراره من مجلس الجامعة على مستوى القمة.

مـــادة (9)

يمارس البرلمان الانتقالي الاختصاصات التالية:

أ- البحث في سبل تعزيز العلاقات العربية العربية في إطار ميثاق الجامعة وأنظمتها والمواثيق والاتفاقيات العربية السارية.

ب- مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك، وإصدار آراء وتوصيات بشأنها، وإيلاء الاهتمام إلى التحـديات التـي تواجه الوطن العربي وعملية التنمية فيـه، وخاصـة فـي المجـالات الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي.

ج- مناقشة المسائل التي يُحيلها إليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو الأمين العام للجامعة، وإبداء الرأي فيها، ويحق له إصدار توصيات بشأنها لتؤخذ في الاعتبار عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة.

د- مناقشة مشاريع الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية التـي يحيلها مجلس الجامعة إليه.

هـ- إقامة علاقات تعاون مع الاتحادات البرلمانيـة والبرلمانـات الدولية والإقليمية والوطنية، بما يخدم مصالح الأمة العربيـة والأمـن والسلم والاستقرار في المنطقة.

و- إقرار موازنة البرلمان الانتقالي والحساب الختامي.

ز- احاطته بمشروع الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية.

ح- إقرار النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي.

مـــادة (10)

أ- يجتمع البرلمان الانتقالي في دورات عادية مرتين فـي السـنة على الأقل لفترات يتم تحديدها في نظامه الداخلي، ولا تـنفض دورته في نهاية العام إلا بعد مناقشة موازنته وإقرارها.

ب- تكون جلسات البرلمان الانتقالي علنية ما لم يُقـرر البرلمـان جعلها مغلقة.

مـــادة (11)

أ- يمارس أعضاء البرلمان الانتقالي مهامه بحرية واستقلال.

ب- يتمتع مقر البرلمان الانتقالي بالحصانات والامتيازات التي سوف ينص عليها في اتفاقية المقر المعقودة بين البرلمان ودولة المقر.

مادة (12)

تكون للبرلمان الانتقالي أمانة عامة يرأسها أمين عام، ويحدد النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي مهام وشروط تعيين الأمين العام ومساعديه واختصاصات الأمانة العامة.

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته: تعديل بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى ميثاق الجامعة وعلى ملحقه الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة،
- واستناداً إلى أحكام المادتين (19) و (20) من ميثاق جامعة الدول العربية،
- وعملا على مواكبة العمل العربي المشترك لتسارع الأحداث والتطورات على صعيد العلاقات الدولية وتطور النظم المعمول بها في المنظمات الدولية والإقليمية،
- ورغبة في تطوير العمل العربي المشترك نحو تحقيق أهدافه المبتغاة،
- واستناداً إلى قراره رقم 256 د.ع (16) تونس (2004) بشأن تعديل الميثاق وتطوير منظومة العمل العربي المشترك،
- وبناءً على قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الاستثنائية رقم 6479 بتاريخ 2005/1//13، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (123) رقم 6485 بتاريخ 2005/3/3،

يقرر

أولاً: إدخال التعديلات التالية على ميثاق جامعة الدول العربية:

التعديل الأول:

تضاف مادة جديدة إلى الميثاق على النحو التالي:

ينشأ في إطار الجامعة العربية برلمان عربي ويحدد نظامه الأساسي تشكيله ومهامه واختصاصاته.

التعديل الثاني:

تعدل الفقرة "2" من المادة (6) على النحو التالي:

يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بتوافق الآراء، وفي حالة تعذر ذلك يصدر القرار بموافقة ثلثي الدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الأغلبية صوت الدولة المعتدية.

التعديل الثالث:

الموافقة على استبدال نص المادة (7) من الميثاق بالنص التالي:

1- يمثل حضور ثلثي عدد الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة لمجلس الجامعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس الوزارية الأخرى العاملة في إطار الجامعة.

2- مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة، يتم اعتماد القرارات بتوافق الآراء ما أمكن ذلك.

3- في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء طبقا للفقرة (2) من هذه المادة، يتم اتخاذ الآتي:

أ - يؤجل اتخاذ القرار إلى الدورة اللاحقة.

ب - إذا كان الموضوع ذا صبغة استعجالية، تعقد له دورة استثنائية في غضون شهر واحد.

ج - إذا لم يتم التوافق يصار إلى التصويت ويكون القرار نافذاً بحصوله على نسبة ثلثي الدول الحاضرة وذلك بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية.

د - موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، وذلك بالنسبة للقرارات الأخرى التي لا ينطبق عليها الفقرة (ج) من هذه المادة، مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة من المادة الخامسة وأحكام المادة السادسة عشرة من الميثاق.

هـ- تبين الأنظمة الداخلية للمجالس المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة إجراءات اللجوء إلى عملية التصويت في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء.

ثانيا: تدخل هذه التعديلات حيز النفاذ بعد إيداع وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة من أغلبية الدول الأعضاء.

(ق.ق : 290 د.ع (17) – 2005/3/23)

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته: إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى ميثاق جامعة الدول العربية،
- واستنادا إلى أحكام المادتين (19)، (20) من ميثاق جامعة الدول العربية،
- وعملا بوثيقة العهد والوفاق والتضامن بين قادة الدول العربية،
- وإيمانا بأن تحقيق أهداف ميثاق الجامعة العربية رهن بالامتثال لقراراتها وتنفيذها على كافة المستويات والأصعدة،
- وبناء على قراره رقم 256 د.ع (16) تونس 2004، بشأن تعديل الميثاق وتطوير منظومة العمل العربي المشترك،
- وعملاً بالقرار رقم 6484 بتاريخ 2005/3/3 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (123) في هذا الشأن،
- وتأكيدا على أهمية التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها،

يقرر

1- إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

2- تتألف الهيئة من ممثلين عن الدول أعضاء الترويكا الخاصة بمجلس الجامعة على مستوى القمة (الرئاسة السابقة والرئاسة الحالية والرئاسة القادمة) وممثلين عن الدول أعضاء الترويكا الخاصة بمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية (الرئاسة السابقة والرئاسة الحالية والرئاسة القادمة) بمشاركة الأمين العام.

3- تتابع الهيئة تنفيذ الدول لالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق أو الناشئة عن قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة.

4- يعتمد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أول دورة عادية أو استثنائية النظام الأساسي للهيئة يبين طريقة أدائها لمهامها وإجراءات عملها.

(ق.ق : 293 د.ع (17) – 2005/3/23)

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته: تحديد المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية الخاصة بالقرارات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى الخطوات التنفيذية التي قام بها الأمين العام في عملية متابعة تطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى قراره رقم 256 د.ع (16) تونس (2004) القاضي بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وفقاً لأحكام المادتين (19) و(20) من الميثاق، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (122) رقم 6427 بتاريخ 2004/9/14، وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته الاستثنائية رقم 6479 بتاريخ 2005/1/13، وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (123) رقم 6485 بتاريخ 2005/3/3، وعلى قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية رقم 6481 بتاريخ 2005/2/9 في هذا الشأن،
- وفي ضوء المناقشات والمداولات،

يقرر

تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري والأمانة العامة بتحديد المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، وموضوع الالتزام بتنفيذ القرارات وذلك في اجتماع استثنائي يعقد قبل نهاية هذا العام تمهيداً لعرضها على مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية الثامنة عشرة.

(ق.ق : 291 د.ع (17) – 2005/3/23)

السيرة الذاتية

- الأستاذ المساعد الدكتور سرحان غلام حسين
- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية.
- حاصل على الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر / الجامعة المستنصرية ١٩٩٠ .
- حاصل على دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر / الجامعة المستنصرية ١٩٩٦ .
- شارك في مؤتمرات علمية عراقية وعربية .
- أشرف على الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه).
- مارس التدريس في الدراسات التاريخية الأولية والعليا في الجامعات العراقية .
- حصل على التفرغ العلمي ولمدة عام في جامعة عين شمس – كلية الآداب – قسم التاريخ .
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .
- عضو في اتحاد المؤرخين العرب .
- عضو الجمعية التاريخية العراقية .
- نشر مجموعة من البحوث العلمية في مجلات علمية عراقية وعربية .

الفهرس

المقدمة ٥

الفصل الأول: الإطار التاريخي والتنظيمي

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنشأة والتأسيس ١٥

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي والميثاق ٤١

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي (الواقع العملي)

المبحث الأول: دور جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات الإقليمية ٥١

المبحث الثاني : الواقع وكفاءة الأداء ٧٢

الفصل الثالث: مستقبل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي كمنظمتين إقليميتين

المبحث الأول: التحديات المستقبلية ٨٧

المبحث الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي (المقارنة) ٩١

الخاتمة والتوصيات ٩٩

الملاحق ١٠٩